

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
كلية الشريعة  
باليمن

# مَرَاتِبُ الزَّلَالَةِ

إشراف: فضيلة الشيخ عبد الرحمن السرحان

إعداد: الكاتب محمد العيسى الدردو  
المستوى الرابع / الفصل الثاني.

## الْمَقْدَمَةُ:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَنْفُسِنَا وَنَسَائِتِ  
أَعْمَالِنَا، قَرَّ بِهَذَا اللَّهُ فَلَا مَخْذِلَ، وَمِنْ يَضِلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَرَضِيَ عَنْهُ أَلِهِ وَوَحَابَتُهُ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا بِالدُّعَا، وَعَمِلُوا بِسُنَّتِهِ، وَأَذَرَكُوا  
مَقَاهِدَ الشَّرْحِ بِدَلَالَتِهِ، فَجَلُّوا بِزَلَالَةِ أَعْلَى مَرَاتِبِ الْخَيْرِيَّةِ وَالْوُكُلِيَّةِ، وَعَمِلُوا  
تَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ فِي الْأَصُولِ وَالْعُرُوعِ وَالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ،  
أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي لَمَّا اخْتَلَعْتُ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ الْمَقْتَرَحَةِ وَكَرِهْتُ الْكَلِمَةَ  
لِجَوْدِ التَّخْرِجِ وَقَعَ اخْتِيَارُ مِنْهَا عَلَى مَوْضُوعِ: «مَرَاتِبُ الدَّلَالَةِ» وَذَلِكَ  
لِلْأَسْبَابِ مِنْهَا:

(١) مَا لَمَّا دَلَّتْ أَصُولُ الْبَقْعَةِ مِنْ أَلْهَمِيَّةِ بَيْنِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، لِأَنَّ هَذَا  
الْعِلْمَ الشَّرِيفَ هُوَ الَّذِي تَعْرِفُ بِهِ دَلَالَةَ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَرَادِهِ وَمَعْبَادِهِ، وَ  
دَلَالَةَ كَلَامِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَيَانِ كِتَابِ اللَّهِ الَّذِي أَمَرَ بِبَيَانِهِ، وَبِهِ تَعْرِفُ  
مَرَاتِبَ تِلْكَ الدَّلَالَاتِ فِي حَالِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بَيْنَ الْجَائِزِ وَغَيْرِ الْجَائِزِ وَالْخَيْرِ  
وَبَيْنَ الْقَلْعِيِّ وَالْكَفِيِّ وَالْوَارِثِ وَالْخَفِيِّ وَالْمَنْقُوعِ وَالْمَبْهُومِ وَالْمَعْقُولِ، وَعَلَى هَذِهِ  
الْأَصُولِ قَامَتِ الْعُرُوعُ الْمُتَمِّمَةُ، وَأَنْبَتِ الْقَوَائِدُ الْمَرْصُومَةُ.  
(٢) مَا لَعَلَّ الْأَصُولَ فِي نَفْسِ مَنْ حَبَّبَ مِنْ زَمَانِ الْإِيمَانِ، قَرِيبَةً مَعْرِفَةِ  
الْهَوَى، كَمَا قِيلَ:

أَتَانِي هَوَاؤُ قَبْلَ أَنْ أُغْرِقَ الْهَوَى وَصَادَقَ قَلْبًا خَالِيًا قَدْ تَمَكَّنَا.  
(٣) مَا لَهَذَا الْمَوْضُوعِ بِالزَّاتِ مِنْ أَلْهَمِيَّةٍ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْبَقْعَةِ، إِذْ عِلْمُ  
أَصُولِ الْبَقْعَةِ هُوَ مَعْرِفَةُ أَدْلَةِ الْبَقْعَةِ الْإِجْمَالِيَّةِ، وَكَرِهْتُ الْإِسْتِعَادَةَ مِنْهَا،  
وَحَالَ الْمُسْتَعِيدُ، فَأَمَّا الْأَدْلَةُ فَلَهَا مَعْلُومٌ آخَرُ تَدْرُسُ فِيهَا تِلْكَ الْعُلُومُ الْقَوَائِدُ

وَالشُّنَّةُ، وَأَمَّا حَالُ الْمُسْتَعِيدِ فَتَبَاعُ لِلْإِسْتِعَادَةِ، فَمَا زِلْتُ كُفِّرُ  
الْإِسْتِعَادَةَ بِأَنَّ الْمَرَارَ عَلَيْهِمَا فِي أَصُولِ الْعَقْدِ، وَمَا هَذِهِ الْقَوْلُ إِلَّا زَلَالَةٌ  
وَأَهْمٌ مَا تَنْبَغُ مَعْرِفَتُهُ فِي الرِّلَالَةِ مَا تَبَيَّنَ؛ لِلْعَوِيصِ الْقَوَى مِنْهَا وَالْفَعِيصِ  
وَالرَّاجِحِ وَالْمَرْجُوحِ.

أَمَّا الْمَنْهَجُ الزَّيْ حَاوَلْتُ التَّقْيِيدَ بِهِ فِي هَذَا الْبَحْثِ فَيَتَمَرَّدُ أَهْمُ  
مَعَالِمِهِ فِيمَا يَلِي :

- (١) أَنَّهُ أَرْجَعَ إِلَى جَمِيعِ مَا أَمَكُنِي مُرَاجَعِ الْأَصُولِ الْأَصْلِيَّةِ فِي كُلِّ مَوْضُوعٍ  
قَبْلَ كِتَابَتِهِ، ثُمَّ إِذَا أُرِدْتُ الْإِحَالَةَ عَلَيْهَا أَوِ النَّقْلَ مِنْهَا فِي ثَنَائِي الْمَوْضُوعِ  
اخْتَرْتُ لَزْلًا أَوْ ضَمًّا فِي نَفْسِهِ.
- (٢) الْإِسْتِعَادَةُ مِنَ الْمَرَاجِعِ الْحَدِيثِيَّةِ فِي التَّنْظِيمِ وَالتَّنْسِيْقِ.
- (٣) مِمَّا وَلَدَ التَّجَرُّدُ فِي الْبَحْثِ وَكُرِعَ الْأَنْحِيَاؤُ الزَّيْ يُؤَدِّي إِلَى التَّعَصُّبِ.
- (٤) الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى كُلِّ مَعْلُومَةٍ دَاتٍ بِهَا، تَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ.
- (٥) فِي سَرْدِ الْأَقْوَالِ الْآخَرِ أَقْوَاهَا فِي نَفْسِهِ، وَبَعْدَ سَرْدِهَا وَانْكَارِهَا بِالْأَدْلَةِ.
- (٦) مَنَاقِشَةُ الْأَدْلَةِ بِتَجَرُّدٍ، حَيْثُ يُحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ.
- (٧) الْإِسْتِعَادَةُ مِنَ جَمِيعِ الْعُلُومِ الْآخَرِ، حَيْثُ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا.
- (٨) تَوْضِيحُ الْمَرَاتِبِ بِالرُّسُومِ الْبَيَانِيَّةِ وَالْجُرْأُولِ، أَوْ إِحْتَاجَاتُ إِلَى ذَلِكَ.
- (٩) عَدَمُ الْإِتْيَانِ بِالتَّعَارِيفِ اللَّغَوِيَّةِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَاءِ، حَيْثُ لَا أَرَى ضَرُورَةً  
لِذَلِكَ، وَدَاتُ التَّعَارِيفِ الْأَصْلَحِيَّةِ بِأَشْهُرِهَا، فَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ وَاقٍ  
بِالْقَبُولِ أَوْ غَيْرِ وَاقٍ صَفَتُهُ صَيَاغَةً تَزِيلُ ذَلِكَ.
- (١٠) أَحَاوَلْتُ أَنِّي فِي كُلِّ مَبْنًى أَجْعَلُهُ بِجَرِيدٍ، أَمَّا بِإِسْتِثْنَاءِ  
أَوْ تَنْظِيمٍ أَوْ تَنْظِيرٍ أَوْ إِسْتِدْلَالٍ أَوْ تَمْثِيلٍ.

وَأَمَّا خِلَّةُ الْبَحْثِ فَتَشْتَمِلُ عَلَى مَقْرَمَةٍ وَتَهْيِيرٍ وَخَمْسَةِ فُصُولٍ  
وَعَاقِمَةٍ،

فَبَعْدَ هَذِهِ الْمَقْرَمَةِ تَهْيِيرٌ بِتَحْرِيفِ الرِّلَالَةِ وَأَقْسَامُهَا.

ثم الفصل الأول: في مراتب الرلالة من حيث الرزال، وتحت تمهيد وثلاثة مباحث.

- التمهيد: بتعريف أنواع الرزال التي هي العقل والوضع والشرع.

- المبحث الأول: في تعريف الرلالات الثلاث المحببة عند الأصوليين.

- المبحث الثاني: في مراتب هذه الرلالات الثلاث.

- المبحث الثالث: في دلالة اللفظ شرعا وما يلحق بها.

ثم الفصل الثاني: في مراتب الرلالة من حيث المردول به، وتحت تمهيد وثلاثة مباحث.

- التمهيد: بالفرق بين دلالة اللفظ والرلالة به، وبين الوضع والاستعمال.

الحمل والنقل.

- المبحث الأول: في الحقيقة والحجاز.

- المبحث الثاني: في وجود الحقيقة والحجاز.

- المبحث الثالث: في تعارض مقتضيات الالفاظ.

ثم الفصل الثالث: في مراتب الرلالة من حيث الوضوح والخباء، وتحت تمهيد وأربعة مباحث.

- التمهيد: بتبيين الناحيتين التي ينشأ عنها في النصوص الشرعية **دلالة الرلالة**.

بين العينية والمتكلمين فيما يتعلق بوضوح الرلالة وخبائها، وفي حكمها أيضا.

- المبحث الأول: واضح الرلالة عند العينية.

- المبحث الثاني: واضح الرلالة عند المتكلمين.

- المبحث الثالث: خفي الرلالة عند العينية.

- المبحث الرابع: خفي الرلالة عند المتكلمين.

ثم الفصل الرابع: في مراتب الرلالة من حيث حكمها، وتحت تمهيد وأربعة مباحث.

- التمهيد: بذكر حكم دلالة الالفاظ على الأحكام عند الأحناف والمتكلمين والمقارنة بينهما.

- المبحث الأول: دلالة اللفظ بمنهوقته.

- المبحث الثاني: دلالة اللفظ بمفهومه؛ موافقة ومخالفة «أقسام كل من أتبعها».

- المبحث الثالث: دلالة اللفظ بضرورة؛ «اقتضاء وإشارة وإيماء».

- المبحث الرابع: دلالة اللفظ بمعقوله؛ «القياس».

ثم الفصل الخامس من مراتب الرلالة من حيث القلبية والفنية ،  
وتحته تهيد وثلاثة مباحث :

- التهيد : بتعريف مراتب العلم ، « اليقين والحق والشك والوهم » .

- المبحث الأول : قسمة الرلالة .

- المبحث الثاني : كنه الرلالة ،

- المبحث الثالث : العمل عند تعارض القلبي والفني أو الفنيين .

ثم الخاتمة : بتلخيص أهم نتائج البحث .

وأنا مقررٌ معترفٌ بالقصور في هذا العمل الناتج عن قصور عاملي ، و  
اشتغالي بغيره ، وعلى كل حال فإن يكرهه صواب فهو من فضل الله  
وعونه ، وإن يكرهه خطأ فهو مرجعه وشغله ، وفي الشكر .

ولا يعوتني أن أشكر لكلية الشريعة الموقرة إتاحتها لي هذه ،  
الفرصة للاطلاع بالفكر على أمور كانت مستورة بحجاب الشغل والكسل ،  
كما أشكر فضيلة الشيخ عبد الرحمن السرحان المشرف  
على هذا البحث قبوله لي هذه التي اقترحت ، ولإفادة بالنفع والارشاد ،  
وأشكر كذلك الأخوة الكرام الذين ساعدوا بإعارة الكثير من  
المراجع المهمة ، جزى الله الجميع خيراً .

وداخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين  
وأترك القارئ مع البحث على بساطه الانصافي ، والله حسب وهو الخبير .

## التمهيد:

لما كان موضوع هذا البحث هو: «مراتب الرلالة» احتيج قبل الشروع في الموضوع إلى معرفة الرلالة، لأن التصور سابق بالشرح على التصديق، والعلم على المجهول لا يعبر، فنقول:

الراللة مثلثة الرال في اللغة: مصدر دَلَّم على كذا إذا سَرَدَه وأَرَدَه ومنها اشتقاق الرليل، لأنه يهد ويهش إلى المزلول عليه،<sup>(١)</sup> وهي في تحريف المناجحة والأصولي: فهم أمر من أمر، والمراد بالأمر الأول المزلول عليه، وبالثاني الرال.

وفي تفسيرهما بالعهم مسامحة؛ لأن الرلالة صفة الرال والعهم صفة المزلول المنتبج بها، وهو تحريف لها بثمناها، وقيل هي كون الأمر بحيث يعهم منه أمر آخر،<sup>(٢)</sup> والمراد بالعهم بالبعث والمراد بالأمر الأول الرال وبالثاني المزلول عليه،

وهذا التعريف أعم من الماضي، ولا كنه معترض به، الحشيات تحتنب في التعريف، لأنها لا تدل على الحصول وإنما تدل على القابلية، وقد نقل القرافي القولين عن أبي سينا<sup>(٣)</sup>

وتفهم ثمة هذا الخلاف في الخطاب بلغة لا يعهمها الخطاب، وعلى الأول غني إذ لا نهلم يعهم، وعلى الثاني دال لأنه مرهقاً للعهم بحيث لو سمعه مري عرف تلك اللغة لعهمه.

وقد نفهم القولين أبي حبيب بقوله:

فهم الأمر عندهم من أمر  
وقيل كونه الأمر للتعهم  
لعبث الرلالة عليه يعني،  
مهيئاً، فهم أولم يفهم<sup>(٤)</sup>

(١) - (١٧)

(٢) - (١٨)

(٣) - (١٩)

(١) انظر القاموس مادة «دَلَّم» ص ١٢٩٢.  
(٢) انظر إضاح المعهم ص ٦، وشرح الكيسية / النوحه ١.  
(٣) انظر شرح تنقيح العصول ص ٢٢.  
(٤) الكيسية / النوحه ١.

ويشترك المناطقة في الزال الأخرى دائما ، فلما يفهم من بعض الألفاظ  
والإشارات في بعض الأوقات غير داخل في مدلوله عندهم (١)  
ولا يشترك الأصوليون في ذلك ، فالمقتضى والإشارة والتبني والمفهوم  
مدلول اللفظ عندهم (٢)  
كما لا يشترك في الدلالة القدر عند البريقين ، أمثال المناطقة  
فلا يثبتاهم الدلالة الطبيعية والعقلية ، وأمّا الأصوليون فلا يثبتاهم  
الإشارة (٣)

والزال ينقسم إلى لفظ وغيره ، والمقصود باللفظ القول سواء كان  
منهوقا به أو مكتوبا أو مسموعا منهما بهرقي الاستلزام ،  
وكل واحد من هذين هو اللفظ وغيره « يدل عقلا وخبعا ووضعا قبله  
ست دلالات نصلها فيما يلي :

- (١) دلالة اللفظ عقلا : كدلالتهم على لا اللفظ به ،
- (٢) دلالتهم خبعا : كدلالة اللفظ « أخ » في السعال على وجمع اللافت بها .
- (٣) دلالتهم وضعا : كدلالة الأسماء على مسمياتها ، ونعني بالأسماء هنا  
الالفاظ مخلقا ، سواء كانت أسماء أصحلا حاكما أو مجردا ، أو أفعالا كالف ويزي  
أو حرفا كلى ولا . وبهذا العموم يسر قوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها » (٤)  
كما نعني بالوضع مخلقه ، بغض النظر عن الواضع ، لاختلاف المعروف في  
اللغات هل هي توقيفية مخلقا ، أو ما كان محتاجا إليه في التحريف ، أو من  
وضع البشر مخلقا ، أقوال (٥)

وهذه الدلالة التي هي دلالة اللفظ وضعا تنقسم إلى مفارقة وتضي والتزاع  
وهذه الثلاث هي الدلالة عند الأصوليين ، وسنصل الكلام بينهما شاء الله  
(٥) الله تعالى في الفصل الأول من هذا البحث .

(١) - (٢) انظر مقدمة إيساعوي للأبي الربيع الأبهري / ص ١٨ .

(٣) انظر حاشية التفتازاني على شرح العقدة / ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٤) الآية ٣١ من البقرة . (٥) انظر مختصر ابن الجوزي مع شرح العقدة والجوايز / ص ١٩٤ .

(٤) دلالة غير اللفظ عقلا ، كدلالة التغيث على العروث .

(٥) دلالة كسبا كدلالة حمرة الوجه على النجل أي الحياء ،

وصبرته على الوجع أي الخوف ، ومما يستظهر في هذا المعنى قوله الأديب :

تَقَامَةُ كَسَيْتَ لَوْنِي خَلْتَهَا لَوْنِي حَمِيَتْ وَمَحْبُوبٌ قَرَابَتَهَا

تَقَامَةُ قَبِيرًا وَإِشْرَافِي عَمَّتْهَا فَأَحْمَرُ ذَاخِلًا ، وَاضْعُرْ ذَا قَرَابَتًا (١)

(٦) دلالة وضعاً ، كدلالة الإشارة المخصوصة على نعم أولاً ،

والمناجحة يصرح بالدلالة في هذه السيت (٢) ، وقرأيت أنه يمكن أن

يضاف إليها لالتان هما :

(٧) دلالة اللفظ شرعاً ، كدلالة «الوضوء» على الشهادة الغزوة

وكدلالة «الصلاة» على العبادة المخصوصة ، فإِنَّ دَلَالَتَهُمَا عَلَيْهِمَا

لَيْسَتْ مِمَّا قَبِيلُ الْعُقُولِ لَا اللَّحْبُ قَهْقَرًا ، وَلَيْسَتْ أَيْضًا مِمَّا قَبِيلُ التَّوَضُّعِ

اللَّغْوِي ، لِأَنَّ الْوُضُوءَ مِنَ التَّوَضُّعِ وَهُوَ مَوْضُوعَةٌ لُغَةً لِلْحَسَنِ ، كَمَا أَنَّ

الصَّلَاةَ مَوْضُوعَةٌ لُغَةً لِلْبَهْكَ وَالْبَرَكَةِ وَالرِّمَاءِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْعَمَلِ اللَّغْوِيِّ ،

وَلَيْسَتْ أَيْضًا مِمَّا قَبِيلُ الْوَضْعِ الْعَرَبِيِّ لِأَنَّ الْعَارِجَ وَالْخَاصَّ ، لِأَنَّ الْعَرَفَ

هُوَ مَا تَتَعَارَفُ عَلَيْهِ النَّاسُ ، وَهَذِهِ مِمَّا عَيْنَةُ الشَّارِعِ ،

وَنَحْنُ بِالشَّرْعِ هُنَا مَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، لِمَا تَعَارَفَ

عَلَيْهِ الْبِقَعَاءُ ، بِهَذَا دَاخِلٌ فِي الْوَضْعِ الْعَرَبِيِّ الْخَاصِّ ، وَلَئِنْ كَانَ الْأَصْلُ

قَدْ اخْتَلَفَ هَلْ نَقَلَ الشَّارِعُ بَعْضَ الْأَلْبَابِ عَنْ مَا وَضَعَتْ لَهُ لُغَةً أَوْ لَا ، وَلَئِنْ

هَذَا الْخِلَافُ فِي رَأْيِ بَعْضٍ لَا تُنْهَى عَنْهُ مَتَّبِعُونَ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَمَاتِ لَمْ تَكُنْ

مَعْرُوفَةً قَبْلَ نَزُولِ الشَّرْعِ بِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٨) دلالة غير اللفظ شرعاً ، كدلالة سكوت البكر على رضاها ،

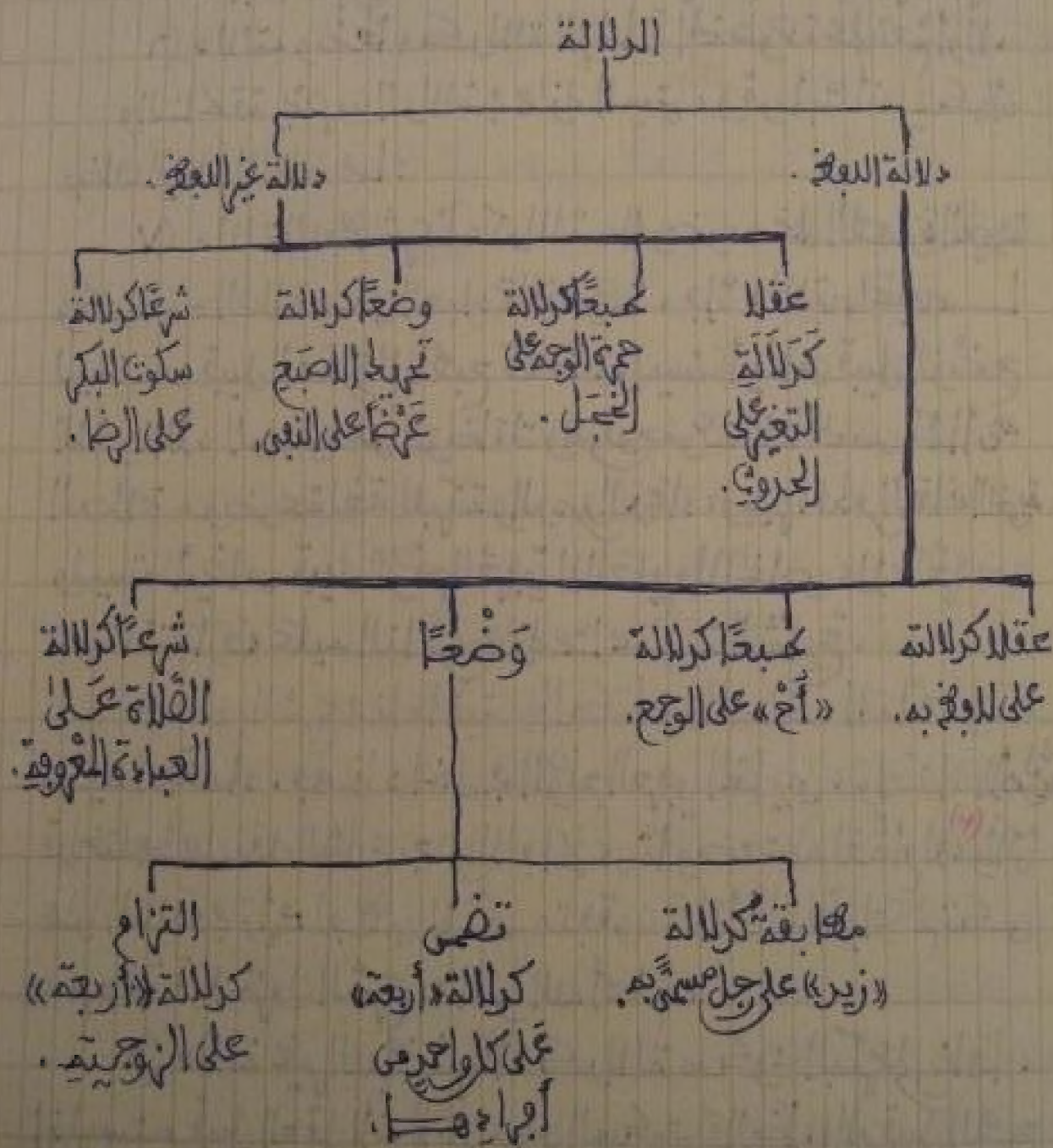
إِذْ لَيْسَتْ مِمَّا قَبِيلُ الْعُقُولِ لِأَنَّهُ لَا تَلَازِمَ بَيْنَ السَّكُوتِ وَالرِّضَا ، وَلَا مِمَّا قَبِيلُ اللَّحْبِ

(١) البيتان أوردهما خروجة بنت الخافق في شرحها على النجدة في المحفوظات للوحدة ٩ .

(٢) انظر إيضاح البهم / ص ٦ .

(٣) انظر شرح تنقيح الأصول / ص ٤٣ .

لأن المردول اختياري، ولأن قبيل الوضع العاق لأن الرضا العاقل وأشارني  
 نول عليه وضعت لزل، وليست هذا منها، ولأن قبيل الوضع العربي  
 لأن هذا تشريع لا يربط بالاجتهاد، والله أعلم.  
 وهذا رسم بياني يوضح أقسام الدلالة:



## البصائر الأول

في مقامات التلاوة من حيث الرّاء  
وقته تهيد وثلاثه مباحث:

المبحث الأول

## تَهْنِئَةٌ

تعرفنا فيهما معنى أن التوال لا مال بغيره أو غيره ، وأن كل واحد منهما يدل  
عقلا ومعرفة أو غيرهما ، كما اختصنا أن كلا منهما يترك شيئا أيضا ، وذكرنا أن السن  
يعنها في علم الأصول من جميع هذه الدلالات فهو ماله تعلو بالأحكام الشرعية  
فهي من الدلالات غير العقلية عقلا ومعرفة أو غيرهما ، ودلالة العقلية حقيقة وعقلا التل التل  
بالوضع ، وتجرى البحث لولا التل العقلية عقلا ومعرفة أو غيرهما ، وما يلحق بهما من الدلالات  
وغيره شرعا .

وخصصنا بهذا الفصل المراتب الثلاثة للعقل باعتبار نسبة عقلا أو عقلا أو عقلا  
شرعا ، وبيننا هذه المراتب يبينه أن نعرف تفرعا مقننا بكل واحد  
من هذه الثلاثة التل هو العقل والوضع والشرع فنقول :  
أما العقل ~~الذي~~ اللغة مصدر عقلة إذا حبسته وأمسكه ومنه عقلا البعير ،  
وفراستعي منه العقل للقوة المفكرة ، لأنه يعقل كما حبه عن المهاد .  
ولهذا أوضح تعريفات العقل الأحكامية أنه : نور روحاني ترتبط به  
النفس الأمور الضرورية أصالة والأمور النظرية بواسطة الضرورية .  
وأما الوضع ~~في~~ اللغة مصدر وضع إذا وضعه ، وهو في اصطلاح الأصوليين  
والمناطقة : تعيين أم للدلالة على مواء ، سواء كان عقلا أو غيره كما تقدم .  
وينقسم الوضع إلى قسمين : الوضع لغوي ، وهو وضع الكلمات في كل اللغات  
للدلالة على معناها الأصلية كوضع الماء والمسائل المعروفة والحجج الجامد  
المعروف ، ووضع ضرب الوقوع الحرفي المعروف في الزمن الماضي ، ووضع الـ  
لنفس ، وذكرنا الخلاف في الواضع في هذا الوضع اللغوي .

(١) في القاموس المحقق : مادة عقل ، ص ٨٤٧ ، والفتح النسخ نظام العقل ص ١٠٠

(٢) في القاموس المحقق : مادة وضع ، في كل لغة طريق العقل المنطوق بالكلية ص ١٠٠

(٣) في القاموس المحقق : مادة وضع ، ص ٨٤٧ ، والفتح النسخ نظام العقل ص ١٠٠

(٤) في القاموس المحقق : مادة وضع ، ص ٨٤٧ ، والفتح النسخ نظام العقل ص ١٠٠

(٥) في القاموس المحقق : مادة وضع ، ص ٨٤٧ ، والفتح النسخ نظام العقل ص ١٠٠

١- ويرتفع عن ذلك وهو عبارة استعجال لفظه بعض من لم يلاحظ حتى يبين  
 أشهر فيه من غيره . ويشار إلى القسم أيضا ينقسم إلى قسمين :  
 ٢- عام وهو ما تعارف عوام الناس في اللغة عليه من غير لفظ  
 لفظية مثل بعض من لم يلاحظ لغتهم ينقله عن ما وُلغ له أولاً ، كنقل اسم  
 الدابة عن كل ما يرب على الأرض إلى ما وراء الحجاز .  
 ٣- وخاص وهو ما تعارف أهل قريّة معينين عليه من نقل لفظه عن بعض  
 الأصناف إلى معنى أصناف أخرى عندهم قريّة ، وأخطأه البعض اللغوي وقد لا يكون  
 ٤- اختلاف ، ومن هذا القسم أسماء العلوم وجميع المصطلحات العلمية (١)  
 وبالأخص الوضوح العربي بقية خارجة عن الخلاف الشاذة تعين  
 الواضح للغات ، لأن أهل كل لغة يجرى أول ما وضع من المصطلحات  
 وأما الشرح فهو اللغة : مصدر شرع به الماء إذا دخل فيه يشرب ، وشرع الأمر  
 إذا أوكله وبينه . (٢)

وهو الاصطلاح : تبين المذهب لعل لعبادة أحكاماً تتلهم اعتقادهم وعبادتهم  
 ومعاملاتهم وتبذل حقوقهم . أخذاً من قوله تعالى : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً  
 وألينا عليه وما أولينا به إبراهيم وموسى ونبيهم » (٣) أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه .  
 وقد يكتلف الشرع على بعض الأحكام المشروعة ،  
 وهو ينحصر في الغيرة ، متضمنة القراءة ، والسنة صراحة أو استنباطاً من الم  
 تعلو بعمل المستكفين ،

والشارع يستعمل الفحاح للتعيين عن حقائق الشرع ينقلها عن ما  
 وضعت له اللغة ، كالصلاة والصوم ، على ما سيأتي بيانه .

(١) هذا القسم شاملاً لتفصيل الأصول من الدين ، وأما هذا القسم فهو المتعلق بالعلم

(٢) انظر القاموس ، عادة (شرح) ، ص ٤٨٩ ، وانصاف ص ٤٨٩ .

(٣) الآية ١١٢ من سورة النور .

المبحث الأول: في تعريف الرلالي الثلاث المعجمة عند الأصوليين  
وهي: المتابعة والتخصي والاستزمام.

المعاني في اللغة من غير تحريف أو تغيير في المعنى.

وهذه الاصطلاح : دلالة اللفظ على تمام ما وضع له ، كدلالة  
رجل على الزكي الآدمي الكبير ، وسواء كان اللفظ الموكوف أمما كماله  
مثله ، أو جعلاً كدلالة « أكل » على الأخذ والضمغ والابتلاع الخاضع ،  
ودلالة « يأكل » على متاع الحال ، ودلالة « كل » على حرب حصوله المستقل  
أو غير ذلك كدلالة البقاء من « باسم الله » على قصر المتكلم الاستعانة باسم  
الله تعالى .

والتصني في اللغة: استمرار. وتصني الشيء إذا جعله في صنعه. أي في

(A)  $\frac{1}{\sqrt{2}}$

وإله لا حواء دلالة اللفظ على جهة ما أوقع له. كدلالة اللفظ على جهة علم اللفظ  
والواضح. وكدلالة اللفظ على جهة زيادة على غيره.

وقد احتسبنا بعضهم هذا لأن بهم المركب إنما هو بغيره أجزائه، فكيف  
يتأتى الانتقال من المركب إلى الجزء، والاشكال في ذلك من جهة أخرى: أنه يستلزم  
تقوم الكل على الجزء، وهذا والجزء متساويان على الكمال في الوجود في الزمان والنجاس  
والثالث أنه يستلزم أن يكون المركب من جهة في الكمال من جهة أخرى.

والجواب على الأول أنه الكلية والجزئية متلازمتان، وبذلك واحدة منهما =  
تستلزم الآخر، ولا يلزم من تلازم الشيءين سبب، أعرضنا فحينئذ لم يكن أحدهما سبباً  
للآخر، كما هنا، ولهذا كان ما دللنا على أن حقيقة الوجود المنطقي وهو الاستدلال  
بالكليات على الجزئيات، والاستدعاء وهو الاستدلال بالجزئيات على الكليات.  
وأينما كان هذا الاستدلال على الاحتسام والمقتضى المركبة فهو باب التصريفات

(a)  $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$  (b)  $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$  (c)  $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$  (d)  $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجلنا وعلينا أن نقرأه ونفهمه ونستفيد من آياته العظيمة. آمين.

1940-1941

1911

وهذه البراءة إنما هي من دلالات الألفاظ وعلى من باب التفسير  
والجواب عن الثاني أنه لا يجوز في فهم الجزء مرتين إذ كان براءة  
الكل براءة عليه تعلقنا . وأما عدم براءة عليه فلهذا أم لا حقيقة ، وأول ما يعنى  
الحكم مرتين ، من غير براءة الحقيقة ، ومع الجزء براءة التزام .  
وقد نقل هذا الاستشكال الجاهل في حاشيته على السلم . وأجاب عنه  
بجوابين غير مقنعين فيمكنهما .

والثاني أنه لا يمكن أن الجزء المتعلق يكون حقيقياً كبرائة لفظية إنساناً  
على أعضائه ، ويحكون معنى كبرائة لفظية إنساناً أي على الحيوانية .  
والحقيقة ، وكبرائة لفظية رحمة على رجل .

والثالث أن في اللفظة معنى التزام الشيء (أو ضمه أو تحته إتيان) .  
وإلا فلا حاجة ، دلالة اللفظة على ما يتلزم ذهناً مع ما وقع له في اللفظة .  
وبهذا زعم أن اللازم ليس من ما وقع له اللفظة إذ ليس من لونه ولا جزء من لونه  
وتبعاً ، وإنما دلالة عليه لأخر خارج عن التلزم هو التلزم .

وهذا الزعم قد يكون ذهنيًا وخارجيًا كزعم الزوجية على الأربعة ،  
وقد يكون ذهنيًا فقط كزعم البصر والعصى ، وقد يكون خارجيًا فقط  
كزعم الغراب والسواد .

وهذه ثلاث صور التلزم في الأولى منها يتبين ، وفي الأخيرة غيبي  
يتبين لظني الزعم منه ، (٥٦)

والحقيقة يشترطه في دلالة اللفظة على اللازم أن يكون تلاًزم مع  
اللزوم عيناً . فبمصرحون باشتراك كون التلزم ذهنيًا سواء كان مع ذلك خارجيًا  
أو لا . ونهضوا قال الأخفش في السلم :

يرعونها دلالة الحقيقة	دلالة اللفظة على ما واقع
فهو التزام ، أن يعقل التزم	وجزئاً تعلقاً ومالزم

(٥٦) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٥٧) انظر التفسير في هذا الموضع . (٥٨) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٥٩) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٦٠) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٦١) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٦٢) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٦٣) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٦٤) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٦٥) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٦٦) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٦٧) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٦٨) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٦٩) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٧٠) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٧١) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٧٢) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٧٣) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٧٤) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٧٥) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٧٦) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٧٧) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٧٨) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٧٩) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٨٠) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٨١) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٨٢) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٨٣) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٨٤) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٨٥) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٨٦) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٨٧) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٨٨) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٨٩) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٩٠) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٩١) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٩٢) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٩٣) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٩٤) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٩٥) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٩٦) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٩٧) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٩٨) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (٩٩) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ . (١٠٠) انظر حاشية الجاهل ، ص ١٢٠ .

واما الاصوليون فليس نقل الزعم من غير علمهم بغير اشتراطها  
 فلا تزل الزعم صحيح باشتراط الزعم الزعم، وتبعه القرائن  
 وحكمها انما لا يجب في المختار قرينة المسألة حيث قال: «وهي الحقيقة التي  
 وقيل انما هي الحقيقة» قال شارحه العنبر: «ومنها غير الحقيقة بل حقيقة ما يستقل  
 اليه من العقل المستضاء ومن معناه الاستغناء عن العلم» وقيل ان  
 كمال المولود انما ذهبا الجسمي والافلاقيهم ثلاثة ثلاثة، ووجه عليهم انواع المولود  
 والصدق فيه، وقد انه جميع بتعريف الثلاثة  
 فليس انما العنبر قرأ مختار على مخرج الزعم الزعم، انه يلزم على شرحهم في  
 الجوانب التي لا يكون فيها الزعم ذهبا، ثم ذكر ان منشأ هذا الخلاف هو اختلاف  
 في تعريف الثلاثة هل هي قسم المولود، او كونه بحيث بينهم؛ فمن جعل الثلاثة بقسم  
 المولود - وهو مذهب جمهورنا - (انما يكون الزعم ذهبا) لا يعلم  
 في اول قهقهة، واما لا تفرق بين المولود والذوق ومعه واساكنة، ومن جعل الثلاثة  
 كونه الام بحيث يعلم عند غير لم يتغير في ايدى، ونحو ما ذهب جمهورنا الى ان  
 البينا يبين (١٠)

١١١ انما اطلق المصنف لفظه

١١٢ مرجع تبيين العقول في شرحه

١١٣ في شرحه في شرحه في شرحه

١١٤ في شرحه في شرحه في شرحه

١١٥ في شرحه في شرحه في شرحه

المبحث الثاني : مميزات هذه الدول الثلاث .

اعلم ان جميع ما يذكره الاصوليون من الثلاثات مما ذكر الى هذه الثلاث .  
سواء كان سلباً فلا بد ان يكون او خلافاً او حقيقة او تعاضداً وعاملاً او مخالفاً او خلافاً  
او انوياً ، او كان مفهوماً ، او جافاً او مخالفاً ، او كان مقتضى او متعارفاً ، او كان  
قياساً ، كل ذلك مما ذكر الى هذه الثلاث الثلاث ويصنف في اقسامه التي هي  
في الكلام على كل نوع الى اثني عشر نوعاً .  
وقد اختلفت المسائل في هذه الثلاث الاربعة التي هي في هذه الثلاث  
في كل واحد من هذه الاربعة الاربعة .

ولعل الراجح أنه عقل ، لأن اللفظ إذا كان يدل على قاطع ما وضع له  
في السابقة ، أو على أقل منه بما قيل فيه فتكون ، أو على خارج عنه بينهما تلازم والنزاع  
سواء كان أكثر منه بأن كان متفاد أو لا ، والعقل لا يتصور غير هذا ما لا يقع  
وقد استشكل القرافي هلوا الحصر بولادة الغام على بعض أفراد  
المشركين فإنه قال على غير المشرك ، ولم يوضح له اللفظ حتى تكون محابقة  
ولا هو جاز ولا حتى تكون تضيقا ، وليس حارضا حتى تكون التزاما  
وقال : « هذا سؤال صعب ، وقد أوردته في شرح المحصول واجبت عنه بشي  
قيم تكادة وفي النجس منه شي »

قال الباجوري بعد نقل اعتراض القياسي: «واجيب بأنها متناقضة لأن قولها  
جاء عبيد، في قوة قضايها المتعددة بعدد أفراد العظام المذكورة، فإما من باب الكليية  
فهو يترك متناقضة على معنى كل فرد من أفراد القبيس، كما قيل، ولما ثبت ما  
الكلام في دلالة العظام الخالصة عن الحكم، فبالتحقيق ما اجيب به عن أنها تنافي لأن  
ليست العظام مثلاً من جملة العبيد، من حيث هي جملة ففوجزة منها، وأما جعل  
بعضهم لها التزامية فليس بشيء، لأن الفرد ليس خارجاً».

(1) انظر ما شئت من العاقل على شئ من الاسماء على انما هو في السلك الذي فيه السلك (2)  
(2) انما هو السلك الذي هو في السلك (3) انما هو السلك الذي هو في السلك (4)

وقوا تفقروا محلي أن الملتزمة ببقاء وكيفية لغوية ، واختلجوا في الآخرين  
بعضهم من جعلها عقليتين كتابي المبكي ، وعنهم من جعل التصنيغ  
لغوية والالتزامية عقلية كتابي الحاجب والأمري ، والمشهور الزعليه  
بعضهم منها حقيقة أن هذه الرلالات الثلاث وكيفية لغوية ،  
والملتزمة لا تستلزم التلخيص ولا الالتزام ، لأن من البسائط ما يرد  
عليها اسم ، فلهذا بقاء ، ولا يجوز له حتى يرد عليه الاسم نفسه ، وقولا يكون له  
لازم ، فلا التزام أيضا ، وقوا نكر ههنا الزام ، وقال لا يلزم الزام ،  
ولعل هذا الخلاف يعود إلى الخلاف السابق في اشتراط أن يكون الالتزام بين  
ذهنيتين ، وقوا أول ابن قدامة رحمه الله المحر من نقلا في النزوع فقال : « والاستل  
في نظر العقل ما يرد بتعريف النزوع ، لأن ذلك لا ينحصر في حد ، إذ المسقف ينزوع الحاد  
والحائض الأرض ، والأشجار الأرض ، فلا يخصص ، بل اقتصر على اللوليس من الملتزمة  
المتنفس » وقال شارحه ابن بزيان : « حاصله تنبيه الباحث على أن لا يتركه  
من استعمال دلالة الالتزام للعللة التي ذكرها المصنف ، وحينئذ ينتشر الكلام ولا  
يقع عن جهل »  
وأقوى هذه الرلالات الملتزمة ، لأن المعنى يسبغ اليها عن أخلاق الأدب  
ويليها التلخيص لأن المرلول فيه جهة الموضوع له ، ويعود الالتزام لأن المرلول  
فيه ليس جزءا منها وضع له اللفظ ، وقلا هو كماله ،  
فإن الاختلاف في شرح مسلمة : « وترتيب هذه الرلالات في القوة بحسب ترتيبها  
في البراءة ، فالأولى أقوى ، وهلم جرا »

- (١) انظر مع التوامع مرجع ٢٥٥ مع الجلي والناس
- (٢) انظر التلخيص مع التلخيص والمواعظ مرجع ١٠٠ والمشهور في ١٠ ، وانظر مع التلخيص مرجع ١٠٠
- (٣) انظر حاشية التلخيص مع التلخيص مرجع ١٠٠ في ٢٣٩ م (٤) انظر التلخيص مع التلخيص مرجع ١٠٠
- (٥) انظر المصنوع مرجع ١٠٠ في ١٠٠ ، ولينقل : « لأن التلخيص والعجز متلازمان »
- (٦) انظر التلخيص مع التلخيص مرجع ١٠٠ في ١٠٠
- (٧) انظر التلخيص مع التلخيص مرجع ١٠٠ في ١٠٠

تبيينها :

الأول : مما يجرد التبيين عليه التبريرين دلالة الالتزام و  
دلالة اللبنة عقلا ، ويتعلق بالواقع .

والبرهانين هما أن دلالة الالتزام متعلقة بمردول اللبنة ، فإن دلالة  
الأربعة على الزمنية لم تعرف إلا بعد فهم مردول الأربعة وتصوره .  
وأما دلالة اللبنة عقلا فإنها متعلقة بذات اللبنة ، فإن دلالة  
الكلام على وجود متكلم به إما عرفت من ذات الكلام لا من مردوله  
بل إنها تعرف ولولم تعرف مردول الكلام أصلا ،  
ولم أخلص على هذه النقطة في شيء من الكتب التي أخلصت  
عليها ، والحمد لله رب العالمين .

الثاني : أن العهم في المطابقة والتضمن واحداً يسمى بالنسبة .  
إلى مجموع المعنى مطابقة ، وبالنسبة إلى جنس ثمة تضمنا ، والتضمن في ضمن  
المطابقة ، بقوله رأيت زيرا يراد دلالة واحدة ، إذا نسبت إلى تمام  
زير كانت مطابقة ، وإذا نسبت إلى جنس ثمة كإسمه مثلاً كانت تضمنا .  
ولنختم هذا البحث بقول ابن كحيب في القادرية :

ولبنة أو سواء ذو الدلالة	وفيها أقسمها إلى ثلاثة
وكلية عقلية كجمعية	وأعتبر اللبنة الوضعية
باللبنة إن كان على المسمى	في المطابقة ، تسمى
وإن على جنس لم قرر ذلك	بالتضمن غداً قسماً
أو خارج عنه لم ذهنا الزم	فهو التزام ، والزم ينقسم
لبني وغيره ، وهذا إلى	واسمته يحتاج واليها لا

## المبحث الثالث : دلالة الدفوع شرعاً وما يلاحظ فيها .

ذكرنا في تقسيم الدال أن الدفوع وغيره يردان شرعاً ، لا بتقريب العقل ولا بتقريب الواقع  
وهاتان دلتان لا يلزم إثباتهما .

أما الدعوة الأولى فهي أن الدفوع وغيره يردان دلالة شرعية ، ودليل هذه الزكوة  
الواقع ، فإن الشرع عيى أسماءاً لمسميات جاز بها لم تكن موجودة قبله كالأشياء والعقائد  
والجهاد وغيرها ، ونحن صيغنا العقود كصيغتنا أنكحت وزوجت النكاح ، كما  
غير الجاهل تنحقر بها الأيمان ، والطلاق والطلاقا وغيرها .

وعين أموراً غير لفظية للدلالة على مقاصد كسكوت البكر لفظاً وكلفاً  
لعقد البيع على قول من لا يشترط الدفوع في العقود ، وكشف الثنا على الردة نحو الله ،  
وكسكوت الرسول صلى الله عليه وسلم على فعل أو وقع بين يديه على جوارحه ، وكلفاً فاعلموا  
على مشروعيتها ما فعله ما لم يرد تخييرهم .

وأما الدعوة الثانية فهي أن دلالة هذه المذكورات على أمرها لا تأتيها  
الوجوه وليست من قبيل العقل ولا الواقع ، والدليل عليها أن العقل لا يخلو في تسمية  
المسميات بأسماءها ، ولا يقطع بالتلازم بين السكوت والرضا ،  
وقد ذكرنا فيما مضى خلافاً في الواقع هل هو من البشر أو من الله تعالى ،  
وعلى القول بأن الواقع مجهود بشرى فإنه دلالة المذكورات إنما كانت بتوقيف  
عن الله تعالى ، وعلى القول بأية الواقع من قبل الله تعالى ، فإن هذه المذكورات تغاير  
دلالتها الشرعية دلالاتها الواقعية .

وأيضاً فإن هذه المذكورات أخذت دلالاتها من النص الشرعي ، بخلاف الموقوفات  
فإنها أخذت دلالاتها من ما تعارف الناس عليه ، ولهذا كان تاريخ الدلالة الشرعية  
معروفاً لأن الدلالة الشرعية بهذه المذكورات مقارنة للنزول والبيان ، بخلاف الدلالة الواقعية  
فلا تعرف مايتها غالباً ، ومن غير الغالب بعض المسميات البنية التي يعرفوا انقراضها .  
نعم تنقسم هذه الدلالة الشرعية إلى سبعة بقية كدلالة الصلاة على محناتها الشرعية

وتفصي كدلالة الصلاة بمعناها شرعاً على كل ركعة من أركانها ، والتزام كدلالة  
الصلاة بمعناها الشرعي على قوتها ،

وينبغي أن ننبه إلى التبريد في ما عينه الشارع كدلالة كذا كذا  
هنا وليس مصطلحات البقاء ، بل إن هذه الأخيرة داخلية في الوضع ينبغي على  
ما ينبغي على غيرها من مصطلحات البقاء.

# البطل الثاني

في مراتب الرلالة من حيث المردول به  
وتحت تمهيد وثلاثة مباحث

## تمهيد

عقدنا الفصل الثاني من كتاب الزلالية من حيث الزلزال، ونحو البهائم التي  
دلالة النبوة، والآيات نذكر هذا الفصل من كتاب الزلالية من حيث المردول به  
والمقصود منها من كتاب الزلالية بالنبوة، باعتبار ما قبل الرخول في  
توضيح هذه المراتب إلى التعريف بين دلالة النبوة والزلالية به، وهو ما  
منه ينفرد به هؤلاء التمهيد (أ) شاء الله تعالى، فنقول:

أما دلالة النبوة وقد علم مما تقدم أنها ما يفهمه المخاطب منه سواء  
اشتركتنا أن يفهمه بالوجه أو عرفنا على عرفنا اشتراك حصول ذلك وقتلنا أنه  
يرك إذا كان بحيث يفهم، على خلاف السابق،

وأما الزلالية بالنبوة فهي استحالة المتكلم لم يذلل الغرض من  
هو إلهام السامع، سواء استعمل المتكلم في موعظه أو نقله إلى غيره،  
ومن هذا ما يتبين نعلم أن بينهما فرقاً مهماً:

(١) أن دلالة النبوة تتعلق بالسامع، أما الزلالية به فتعلق بالمتكلم.  
(٢) أن معنى الزلالية بالنبوة هو محل النقص من المتكلم، أما محل دلالة النبوة  
محل الإلهام من السامع.

(٣) أن دلالة النبوة تكون عقلية وجمعية ووضعية، أما الزلالية به  
فلا تكون إلا وضعية.

(٤) أن الزلالية بالنبوة تشترك لها الإرادة، بخلاف دلالة النبوة، فإن الشغل  
يرك على مخرج صاحبه وهو غير مقصود، وكذا هذا في الناس، ونحو كتاب العقل.

(٥) أن دلالة النبوة تنقسم إلى محابقة وتطويع والتزام، أما الزلالية به  
فتنقسم إلى حقيقة ومجاز.

ومن كمال الفرق بين هاتين الزلالتين الفرق بين الوضوح والاستحالة





# المبحث الأول في الحقيقة والمجاز

الحقيقة لغة: حقيقة بمعنى العاقل والمفعول وحقة إذا توفرت  
ثمة، فلهذا إما بمعنى ثابتة أو مثبتة.

واصطلاحاً: اللفظ المستعمل فيما وضع له.

والمجاز لغة: مقلد المصدر أو الزمان أو المكان مجاز بمعنى تخيل.

واصطلاحاً: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له مع علاقة بين المرادين.

أوليس المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول إليه. بخلاف تسمية الولد جعراً  
مثلاً، فإن الجعر قبل النقل موضوع للنهر الصغير، ولا كبير الواسع، فهو مما  
الأضداد، وتسمية الولد به نقل له عما ما وضع له ولأنه لا يسمى مجازاً  
لأنه هو العلاقة التي رابطة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه،

وتنقسم الحقيقة والمجاز باعتبار المستعمل إلى أربعة أقسام،  
لأن المستعمل إما أن يكون هو واضح اللفظ أو هو الشارح، أو أهل العرف  
العام، أو أهل العرف الخاص، الاصطلاح.

١) استعمال لفظ الأسماء الدالة على الحيوان المسمى بالخصوص حقيقة

لغوية، واستعمال الدلالة على الرجل الشجاع مجاز لغوية،

٢) واستعمال لفظ الصلاة للدلالة على العبادة المخصوصة حقيقة شرعية

واستعمال الدلالة على الرعاء مجاز شرعية.

٣) واستعمال لفظ الزانية للدلالة على ذاتها حقيقة لغوية عامة

واستعمال الدلالة على نجمها مجازاً دون على الأرض مجازاً خاصاً.

٤) واستعمال لفظ البقاء للدلالة على العلم بالأحكام الشرعية العقلية

المكتسبة من أفعالها التعبدية حقيقة عرفية خاصة واصطلاحية، واستعمال

الدلالة على العلم مجاز عرفي خاص واصطلاحية.

(١) واقع الفاعل من زيادة في اللفظ ٥٢٩. والحق ١٥١. والحق ١٥١. والحق ١٥١. والحق ١٥١.

(٢) واقع الفاعل من زيادة في اللفظ ٥٢٩. والحق ١٥١. والحق ١٥١. والحق ١٥١. والحق ١٥١.

(٣) واقع الفاعل من زيادة في اللفظ ٥٢٩. والحق ١٥١. والحق ١٥١. والحق ١٥١. والحق ١٥١.

(٤) واقع الفاعل من زيادة في اللفظ ٥٢٩. والحق ١٥١. والحق ١٥١. والحق ١٥١. والحق ١٥١.

وتلك الجواز غير لغوي في حقيقة لغوية

وتكون الحقيقة الجواز في المعنى ذاته كما مثلنا. كما يتكاتفه القبول  
فذلك الحقيقة المركبة استناد الفعل إلى ما علم في الحقيقة كما ثبت بالدليل. ومثل  
الجواز المركبة استناد الفعل إلى غير ما علم في الحقيقة كما ثبت بالدليل.  
ومثل الفعل غير من المنفردات. ومثل الفاعل غير من المتعلقات. فغير  
عن المستويات غير لا يقع له على سبيل الجواز المركبة نحو زينو نحوك. وفرد  
بالفعل هو بعوله لا يقع له على سبيل الجواز المركبة نحو قوله تعالى: «وَأَسْأَلُ الْقَوْمَ»  
وإنما معنى الأصولية لهذا النوع بالمركبة بلا الجواز فيه إنما حصل من قبل التركيب  
بالتركيب. مستعملين فيها ونحوها. ونحوها. حقيقة. والربط عيونه يتصرف بالعقل.  
ويقولون في الأول حقيقة عقلية. وفي الثاني جواز عقلي. لأن الفعل يثبت الاستناد  
في الحقيقة المركبة. ويأتي في الجواز المركبة.

وقد اشتد كتمان الجواز وجوه علاقتين المراد من المنقول عنه والمراد  
المنقول اليه. وتلك العلاقة أنواع كثيرة. أحدها اعتقادية.  
التي نشأت وبعض الأصوليين. وأخرى لها بعضهم إلى خمسة وعشرين نوعاً. ولا  
يتسع مثل هذا البحث لإيرادها تفصيلاً. فلهذا ذكر كل نوع مع مثال له:

- ١- التسمية نحو زينو استناداً وقوله الاستعارة. - استعمل الاسم المسبب المسبب نحو الخلافة الجيم
- على القرابة. - عكسه كتسمية نكاح زوجة الأب عتقا. قال تعالى: «لَوْ كُنَّا فَاحِشُونَ لَفَعَلْنَا»
- ٢- تسمية الكل باسم جزئه كتسمية الجوز رقيقاً. - عكسه فحود الزبي قال لهم الناس
- إن الناس فريحتوا لكم. - تسمية اللازم باسم الملزوم كاخلاف غير الأزار على اعتبار
- النساء. - عكسه كاخلاف النخوة على الرلالة. - ٣- اخلاف المطلق على المقيد كالخلاف
- على القيامة. - عكسه كالمشقة على الشدة. - ٤- اخلاف الخاص على العام فحود وحسن
- أو شذوذ في قوله أي رفاق. - ٥- عكسه ككل عجمي مختصيص فحود ثم كل شيء. - ٦- عكسه كحرف الفاء
- فحود وأسأل القوم. - ٧- عكسه كحرف المضارع إليه نحو قول الشاعر:

١- لا شيء من الناس على الزينو. - ٢- لا شيء من الناس على الزينو. - ٣- لا شيء من الناس على الزينو. - ٤- لا شيء من الناس على الزينو. - ٥- لا شيء من الناس على الزينو. - ٦- لا شيء من الناس على الزينو. - ٧- لا شيء من الناس على الزينو. - ٨- لا شيء من الناس على الزينو. - ٩- لا شيء من الناس على الزينو. - ١٠- لا شيء من الناس على الزينو.

أما ما جلا وحلا مع النسيان

عن أصح الجماعة تعري

١٥ - الحلال اسم الشيء على مجازة، كقول الراوي عن الحزب القوية التحمل عليه ١٥ - الحلال باسم  
الشيء، على ما يجوز له غلبة أو إزاحة أو إغترافا ١٦ - تسمية الشيء باسم الكمال الذي استقر فيه  
غلبة أو قوتها الصالح من أموره ١٧ - تسمية الحمل باسم الحال غلبة ١٨ - تسمية الشيء  
١٩ - تسمية الشيء باسمه، التسمية: «واحد للشيء»  
٢٠ - تسمية أحد البهائم باسم الآخر كقول الشاعر:

أكلت من مثل أسنم أرعط بضم ع  
بغيره فهو القرح بحجة النسيان

٢١ - الحلال المذكرة في الإثبات ثم إذا بها العوم غلبة ٢٢ - تسمية  
الشيء باسم غيره كالتسمية الدويج بالسليم والمهملكة بالهجازة ٢٣ - الحلال التوفيق على قول  
المتصاف به كالتسمية النخلة الزجاجة مسترغا ٢٤ - حوزة بحوزة أو غلبة غلبة  
الشيء يحكم أن تفضلوا أو لا تفضلوا ٢٥ - زيادة بعض الأوقات فهو ليس كمثلها  
أي ليس مثله شيء.

هنا يحمل ما وفضلوا ولا ينبغي ما في هذه الأنواع من التواضع وقد أجمعنا  
الجمع إلى أن الثاني عشر، وأرجعها إلى الحاجب إلى خمسة، وذكرنا الشريعة إلى خمسة  
وإن تسمية في المسودة إلى تسعة، وبينها وبين تسعة عشر الشريعة عوم وتخصر  
وجوه، وأرجعها حقيقه شريح الإسلام هبة إلى ثلاثة، ويسمى الشريعة في حوزة ذلك الذي  
واختلاف هل يشترك في المجاز السمح أم لا، والمقتضود المجاز اللاهوت  
فقط، والراجح في زعم عوم اشتراكه مع برليل الواقع؛ إذ لا يزال نسمع منه عالم  
يسمع عن العرب، فيسمع اليوق، فلا عقل، وبلان حاسب ذلي، وقيل لا تخرج  
وقوله هنا ما يشوب لغة التخاطب، ولأنه عوم اشتراكه توسيعا لمجاز اللغة  
تسمية المشتريات الجريدة باسماء مجازية، وأيضاً قلة هذا المصطلح إنما يتصور في الجريدة

١٥ - تسمية الشيء

١٥ - الألف رقم ١٥ - الألف رقم ١٥ - الألف رقم ١٥ - الألف رقم ١٥ - الألف رقم ١٥  
١٦ - الألف رقم ١٦ - الألف رقم ١٦ - الألف رقم ١٦ - الألف رقم ١٦ - الألف رقم ١٦  
١٧ - الألف رقم ١٧ - الألف رقم ١٧ - الألف رقم ١٧ - الألف رقم ١٧ - الألف رقم ١٧  
١٨ - الألف رقم ١٨ - الألف رقم ١٨ - الألف رقم ١٨ - الألف رقم ١٨ - الألف رقم ١٨  
١٩ - الألف رقم ١٩ - الألف رقم ١٩ - الألف رقم ١٩ - الألف رقم ١٩ - الألف رقم ١٩  
٢٠ - الألف رقم ٢٠ - الألف رقم ٢٠ - الألف رقم ٢٠ - الألف رقم ٢٠ - الألف رقم ٢٠  
٢١ - الألف رقم ٢١ - الألف رقم ٢١ - الألف رقم ٢١ - الألف رقم ٢١ - الألف رقم ٢١  
٢٢ - الألف رقم ٢٢ - الألف رقم ٢٢ - الألف رقم ٢٢ - الألف رقم ٢٢ - الألف رقم ٢٢  
٢٣ - الألف رقم ٢٣ - الألف رقم ٢٣ - الألف رقم ٢٣ - الألف رقم ٢٣ - الألف رقم ٢٣  
٢٤ - الألف رقم ٢٤ - الألف رقم ٢٤ - الألف رقم ٢٤ - الألف رقم ٢٤ - الألف رقم ٢٤  
٢٥ - الألف رقم ٢٥ - الألف رقم ٢٥ - الألف رقم ٢٥ - الألف رقم ٢٥ - الألف رقم ٢٥

أمّا الممكنات فلا يتصور فيها، إذ لو اشترط السماع في المركبات لا يحرى به اللغة  
 في جنس منقولاتها عن الأولين، وكان قد وقع الأسماء المعروفة بالاجازة في يد، إذ النقائص  
 مستحكمة مع ما ينشأ عنها، وقد رجع الرازي خلافاً لما رجسته،  
 وقد ذكر بعض الأصوليين بوقا بين الحقيقة والمجاز لم يسلم منقائهما  
 من النقائص، مع أنه الحاجة إليها خفيفة فلعل لم يذكرها، ويكفي في الفرق  
 بين الحقيقة والمجاز فهم التعريفيين، ومعرفة أن المجاز يصرفنا فيه بخلاف  
 الحقيقة.

وقد ينلو اللفظ عن كونه حقيقة أو مجازاً وذلك في الأغلام، وفي أول  
 الاستعمال، وهذا الأخير إنما يتصور على القول بأن اللغة موضع البش،  
 وكل مجاز لم ينفذ بخلاف العكس كما يعرف من التعريفيين.  
 وقد تنعده الحقيقة في استعمال اللفظ الواجب كما هو حال المشتق  
 فإنه حقيقة في جميع معانيه، كما سيصلح إن شاء الله تعالى.

## المبحث الثالث: في وجود الحقيقة والمجاز

قد كنا في المبحث الماضي أن الحقيقة تنقسم بحسب المستعمل  
إلى أربعة أقسام، فنلاحظ الأقسام الأربعة ثلاثة منها محل اتفاق وهي:  
الحقيقة اللغوية، والعربية العامة والعربية الخاصة، أما القسم  
الرابع وهو الحقيقة الشرعية فمختلف في وجوده مع الاتفاق على امتداد  
في الخلاف في هذه القسم على أقوالهم:

أ) عدم الوقوع مطلقاً. بمعنى أن الشارع لم يستعمل لفظاً لم يستعمله  
العرب قبل نزول الشريعة، ولم ينقل لفظاً كانت العرب تستعمله عن مولود.  
القول، والصلاة مثلاً إنما استعملها الشارع بمعنى الرعاء ولا كذا لفظ  
وقرأ على قيود مضادة إلى المعنى اللغوية، قال بهذا أبو بكر الباقلاني.  
ب) الوقوع مطلقاً. بمعنى أن الشارع أتى بمعار وحقائق جديدة، فبعث  
لهما أسماء جديدة، كما يسمى المولود باسم جديد، وما كان مستعملاً لدى  
العرب قبل استعمال الشارع له، فإن استعمال الشارع له مستقل تماماً  
عن استعماله اللغوي، باستعمال الشارع له أنه حقيقة وليس مجازاً لغوياً.  
قال بهذا المعناني، وقسموا الألفاظ التي استعملها الشارع إلى حقائق  
شرعية، أجريت على الأفعال كالصلاة والزكاة ونحوها، وإلى حقائق  
دينية، أجريت على أفعال علي كالمؤمن والكافر والباسق.  
ج) الوقوع إلا في بعض الأرياء، فإنه باني على معناه اللغوي، قال به أبو

اسماء الشيرازي، (٤)

د) الوقوف، قال به الآمري، (٥)

هـ) وقوع الحقائق الشرعية دون الدينية، قال به ابن الحاجب.

١٧٠ في اللغة العربية

١٧١ في اللغة العربية

١٧٢ في اللغة العربية

١٧٣ في اللغة العربية

١٧٤ في اللغة العربية

١٧٥ في اللغة العربية

(٦) الوقوع على أنها عقائد شرعية مجازات لغوية ، اختاره الأئمة  
 - أمّا القول الأول فربما أه الشارح لو وضع العلم لم تكن كلام العرب  
 أو نالها عن الأسماء لغة العرب لكأننا نلنا الألفاظ غير عربية ، و  
 أكثر العقائد الشرعية وأرد في الفراء ، والفراء كلفه عربياً ، فعلم  
 أن الألفاظ الواردة فيه معروفة اللغة معروفة المعنى لدى العرب فهو  
 ثابت على حالها في لغتهم (٧)

وأما القول الثاني فربما أنه من المحتمل أن الشرع أتى بأحكام  
 وعنايات ومعاملات لم يكن لدى العرب ، وإثارة اللغة التعيين في  
 المعاني ، فلا يؤمن وضع أسماء تعين تلك المعاني الجارية كما  
 يوضع للوليد ميلاد اسم يعينه ، وحينئذ تكون تلك الأسماء حقيقة  
 في محملاتها ، لا فرق بينها وبين الأعلام ،

وقد عرفت أبو الحسين الاسم الشرعي فقال : « هو ما استفيد بالشرع وضعت  
 المعنى ، وقد عرفت ذلك أن يكون المعنى والاسم لا ينفك أحدهما اللغة  
 وأن يكونوا يعرفونها غير أنهم لم ينفكوا الاسم لربط المعنى ، وأن يكونوا  
 عرفوا المعنى ولم يعرفوا الاسم ، كل هذه الأقسام داخل فيما ذكرناه »  
 وأمّا القول الثالث وهو ما ذهب إليه الشيرازي فقد ذكر أنه يفرض  
 به التحريم ما ذهب إليه المعتزلة ، لأنهم قد جعلوا الصحابة في منزلة بين  
 المنزليتين ، قال : « بقيل لهم : إن الإيمان في اللغة التصديق ، وهو لا يشرط  
 معجزة ، فقالوا : إن هذه حقيقة في اللغة ، وقد نقل في الشرع إلى غيره فيجعل  
 اسماً لم يتركب شيئاً من المعاص ، فمى ارتكب شيئاً منها خرج من  
 الإيمان ولم يبلغ الكفر » ثم قال : « وليكن لنا أن نحترم هذه المسألة -  
 فنقول : إن الأسماء منقولة إلا هذه المسألة ، كما نقول في الأمر ، يقتضيه الوجه  
 وإن كان فيه ما لا يقتضيه الوجوب » (٨)

(٦) يرجع المسألة إلى عدم العربية والألفاظ  
 (٧) التعريف الجاهل وهو الصحيح

(٨) انظر المحقق مرجع ١ ص ٢٤  
 (٩) شرح المصنف مرجع ١ ص ٢٤

وأما القول الرابع وهو ما ذهب إليه الأندلسيون من القولين الآخرين  
يعرّفنا قسمة لأهل القولين الأول والثاني : « وادعوا عرف ضعف الحاخوز من  
الحاجب ، فالحق عزيز في ذلك إما هو أمكان كل واحد من المذهبين ، وأما ترجيح  
الواقع منهما فمعنى أن يكون عزيز غير تحقيقه . »

وأما القول الخامس وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب من التفصيل بين  
الأسماء الشرعية والأسماء الدينية ، فهو قريب مما ذهب إليه الشيرازي إلا أنه  
أعم منه ، ولم يستدل لما ذهب إليه إلا بالبحال دليلي الباقلاني والمعتزلة ، وأنه  
في المختصر : « الشرعية واقعة خلافًا للقاضي ، وأثبت المعتزلة الدينية أيضًا . » ثم  
ناقش ما استدل به القرواني .

وأما القول السادس وهو ما ذهب إليه الرازي من جعلها حقائق شرعية  
مجازية لغوية ، فهو جمع بين دليلي القولين الأول والثاني ، مع أنه لم  
يصرح بهذا الباقلائي ، بل حاول تقسيم دليله .  
إذا عرفت هذا عرفت **هنا** أن أصل المسألة يدور على القولين  
الأول والثاني وأنه الأقوال الأربعة الأخرى إما من محاولات للجمع بين  
دليليهما ، وأنا أختار ما ذهب إليه الرازي في الجمع ، ولعل القارئ إذا  
تأمل مناقشة الريلي يوافقني على ذلك .

- المناقشة : أما ما استدل به الباقلاني ، فنوقش بأن لا يلزم من استعمال  
الشارع للفظ قات على القوايع العرب في معنى جريد أن يكون ذلك اللفظ بصي  
الاستعمال الجريد غير عربي . ولو سلم فإنه يكون هذه الالفاظ غير عربية وهي  
واردة في القرآن لايناك كون القرآن عربيًا لورود الأعلام الجمعية فيه ، وهذه  
الالفاظ على هذا تغيرتها ، والقصود بكون القرآن عربيًا الغالب ، والقراء  
مصر . يتخلل على كل المقروء وعلى بعضه .

وله قال سليمان لأكثر الشارح إذا استعمل لفظاً في معنى جريد لزم أن يكون

لنا مراده ، ولو بينه لنقل اليه نواتر ، اذ لا يغير الاحاد القلغ .  
فلنا ، فربهم مراده بالفرائض كما يعهم الاحكام اللغة ،  
واما ما استدل به المعتزلة فإنه أخضر من دعواهم ، وإن دعواهم تقتضي  
أن الشارع أتى بالعامة جردية وتحتها أسماء للمعاني الجردية التي جاء  
بها ، بل لا يلزم ما كان العرب يعبرونه ولا كنه ثقل فاما على من لو لم  
لربهم ، ومنهم من يكره يعبرونه أصلا ، والأول لا محالة  
الجديين ومن لو لم القريم .

وهذه الدعوى تشمل ثلاثة أمور هي : ( ١ ) أن الشارع أتى بمعاني جردية  
وعين للثلاثة  
على بعضها العامة كانت مستعملة  
لرب العرب مع معاني أخرى . ( ٢ ) أنه لا علاقة بين المعاني الأولى والمعاني الجردية  
لهذه العامة . ( ٣ ) أنه استعمل العامة لم تكن معروفة لدى العرب .  
أما الأمر الأول فهو الزعم يدل عليه هذا الريل ، وأما الأمر الآخر  
في إثبات على مقتضاة ، وهما بالجلال ، أما الثالث فقرر ثبت بالاستقراء  
الثام أن الشارع لم يستعمل العامة لم يكن معروفا لدى بعض العرب ،  
وأما الثالث فهو بوجه العلاقات بين المعاني السابقة واللاحقة ولهذا  
لم يشكل شيء من العامة الشارع على العرب ، ولم يستعملوا مع بعض كلمة  
من القراءة .

وإذا ثبت النقل عن المعنى الأول وثبتت العلاقة بينهم وبين الثالث  
كانت العامة الشرع مجازا لغويا حقيقة شرعية ، بل هي بهذا رجحان ما ذهب  
اليه الرازي ،

وأما ما ذهب اليه الشيرازي ، وما ذهب اليه الجمهور ، فتفصيل  
للا دليل عليه مبنية على مذهب الأشاعرة وغيرهم من جهة العقائد ، من ثم  
دخول الأعمال في معنى الإيمان ، وهذا مخالف لما عليه سلف هذه الأمة  
وأكثر أئمتها من دخول الأعمال في معنى الإيمان ، وقرأورد البخاري رحمه الله  
في صحيحه وغيره - من الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة وكلام السلف

الشيخ الكافي، والله أعلم.

أما الجواز فقد أنكروا وجوده في لغة العرب أصلاً أبو اسحاق الأحمدي  
وقال لو كان فيهم لزم الاختلال بالتفاهة إذ قد غلبت القرينة، وروى هذا القول  
أيضاً عن أبي علي العارضي، كما نقل عنه خلافاً وأما الجواز غالب على اللغتين  
وقد أثبت الجواز في اللغة - أي قسم الكلام إلى حقيقة وعجاز - جملة  
العلماء من عصر الإمام أحمد إلى زماننا هذا، وسار على ذلك المؤلفون في  
الأصول والبلاغة والتفسير وغيرهما من العلوم  
وقد أنكروا هذه القسمة شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم  
انتهى لمذهبهما الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي في كتابه منع  
جواز الجواز، وقد عدل هؤلاء كلاماً عن الأئمة أنه مجاز أسلوباً أما اليبس العربية.  
ثم إن القائلين بالجواز في اللغة اختلفوا في وقوعه في النصوص الشرعية  
على قولين هما:

(أ) ما ذهب إليه الجمهور من وقوع الجواز في نصوص الكتاب والسنة  
وهو رواية عن الإمام أحمد، قال ابن الجوزي: «وقد ألتزم عند الإمام  
عني المذهب وأكثر أصحابه».

(ب) ما ذهب إليه الظاهرية، وأبو الحسن الغزالي وأبو عبد الله بن خلدون  
أبو الفضل التيمي من المناطقة، ومحمد بن عوف بن منزه وعمر بن سعيد البلخي  
وغيرهما من المالكية، فمنع وقوع الجواز في النصوص الشرعية، وقد  
روى عن الإمام أحمد أنه ليس في القرآن من الجواز شيء.

- 
- (أ) انظر مجمع البحار، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠.  
(ب) انظر إرشاد الجنود، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠.  
(ج) انظر إرشاد الجنود، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠.  
(د) انظر إرشاد الجنود، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠.  
(هـ) انظر إرشاد الجنود، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠.  
(و) انظر إرشاد الجنود، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠.  
(ز) انظر إرشاد الجنود، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠.  
(ح) انظر إرشاد الجنود، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠.  
(ط) انظر إرشاد الجنود، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠.  
(ي) انظر إرشاد الجنود، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠، وفتح الباري، ج ١، ص ١٠٠.

أما المشتبهون المجاز في النصوص الشرعية فقد استدلوا بوقوعها  
فيها لا يخص من الآيات والأخبار، منها ما تقدم في الجملة السابق  
ومنها قوله تعالى: «فوجدوا فيها جوارا ليس يران ينقض» وقوله تعالى:  
«واذ يضر لم يمتنع الزل في الرحمة» وقوله تعالى: «نجمه من قسما الانهار»  
وقوله تعالى: «استعمل الرأس شيئا» وقوله تعالى: «الحج أشهر معلومات» و  
قوله تعالى: «أوحاء أحر منكم من الغنائم» وقوله تعالى: «وإذا أفضها الله»  
لباس الجوع والخوف» وقوله تعالى: «فتخبر رقية» إلى ما لا يحصى والآيات  
وكما ورد في حديث أم زرع: «زوجي عظيم الرماء نحو من الجباد قريب البيت  
من الناد» وكقوله على الله عليه وسلم: «من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر لي  
له ما تقدم من ذنبه» وقوله على الله عليه وسلم: «أسر عكرا نحو قايه أحوالكم يوما»  
وقوله على الله عليه وسلم: «وهم يؤمنون قسواهم» إلى غير هذا من الأحاديث الكثيرة جدا.  
قال ابن قدامة: «وهذا كله مجاز لأنه استحصال اللوح في غير موضع  
وقر منق بقر كتابي، وعرف سلم وقال لا اسميه مجازا، فهو مناع في عبارة  
لا فائدة في المشاحة فيه»

كما استدلوا أيضا بأن القراءة من قبل بلغة العرب من أكثر أساليبهم  
استحالة في لغتهم، ومن أبيي الحاسي في غلها باتهم  
وأما الناجون فقد استدلوا بأن المجاز يصرف نافية، وإذا كان  
كزلا فهو كذب، والكذب على الله محال،  
كما استدلوا أيضا بأنه يلزم على إثبات المجاز الكثير من القاموس  
كتعجيل آيات الصلوات واحاديثها برعوى أنها مجازات، و

١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣	١٦٤	١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠	١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦	١٩٧	١٩٨	١٩٩	٢٠٠
١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣	١٦٤	١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠	١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦	١٩٧	١٩٨	١٩٩	٢٠٠

أن المقصود بها إوارمها، ونحو ذلك.

وقد جعل ابن القيم الحجاز أمراً للخواص الأربعة القهوجية بها أصل  
التأويل معاً قل الدين.

وقد خص شيخ الإسلام مائة صفحة تقريباً في تقسيم الكلام إلى  
حقيقة ومجاز، بالإضافة إلى ما في قده في كتبه وفتاويه من ذلك،

والشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي كتابه: «منع جواز المجاز  
في المنزل المتعبد والأعجاز» بالإضافة إلى ما في قده في كتبه أيضاً من ذلك.

وقال ابن تيمية: «وتكاد حال هذا التقسيم إصلاح عادت بعوان نقصان

القراءة الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، و

لا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كماله والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة و

الشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل وسيبويه وأبو عمرو

ابن العلاء وغيرهم، وأول من عرف أنه تكلم بذلك المجاز أبو عبيدة معمر بن

المثنى» إلى أن قال: «وكذا سائر الأئمة لم يوجد في كلام أحد منهم إلا

في كلام أحمد بن حنبل، وإنه قال في كتاب الرد على الجهمية في قوله: «إننا

وعنى» ونحو ذلك في القرآن: «هذان من مجاز اللغة»، يقول الرجل: «إننا

سنفعل»، «إننا سنفعل».

ومع هذا النقص فقد ذكر البلاغي عن أبي حنيفة والشافعي أنهما

أثبتا المجاز في القرآن، (٦)

وذكر صدر الشريعة عن أبي حنيفة وطائفة ما يفهم منهم أنهم

تكلموا بهذا الإصلاح حيث قال: «المجاز خلقاً عن الحقيقة في حق التكلم

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما في حق الحكم» والله أعلم.

(١) انظر في مجموع الفتاوى ج ١ ص ٤٠٤.

(٢) انظر الفتاوى ج ١ ص ٤٠٤.

(٣) انظر مع اصراء السبغة، ج ١ ص ١٠٠.

(٤) انظر أحكام القضاة ج ١ ص ٦٩.

(٥) انظر التلخيص مع شرح الشيخ وشرح الشرح ج ١ ص ٤٠٤.

(٦) انظر التلخيص مع شرح الشيخ وشرح الشرح ج ١ ص ٤٠٤.

و نعيم هذا ما سنورد في المبحث الآتي في تعارض المجاز الراجح والحقيقة  
 المجموعة من أن أبا حنيفة وأبا أيوب هما مختلفان في الترجيح حينئذ<sup>(١)</sup>  
 هذا، وقررت شيخ الإسلام ابن تيمية على الزبي أن ثبتوا المجاز  
 في اللغة ونحوه في النصوص الشرعية، فقال: «والمقصود هنا أن الزبي  
 يقولون ليس في القرآن مجاز. إن أرادوا بذلك أن قوله: «واسأل القرية»  
 أسأل البرية، والعبر، البعائم، ونحو ذلك مما نقل عنهم فقرأوا  
 وإن جعلوا اللفظ المستعمل في معنى غير القراءة مجازاً وفيه ليس مجاز  
 فقرأوا أيضاً، وإن قصروا أن في معنى القراءة من المبالغات والمجازات  
 والألفاظ التي لا يحتاج إليها، ونحو ذلك مما ينزه القرآن عنه فقرأوا في ذلك  
 وإن قالوا في تسمية تلك الأمور مجازاً بخلاف ما يستعمل في القرآن ونحوه من كلام  
 العرب، فهذا اصطلاح هم فيه أقرب للصواب من جعل أكثر كلام العرب مجازاً»

# المبحث الثالث : في تعارض مقتضيات الالفاظ

اعلم ان الاصل في الكلام الحقيقة ، ويعمل عنها الالفاظ لصلتها في اللغة او المعنى .

فالاول : كاصلاح المتكلم او القافية او الوزن او لكون اللفظ الحقيقي غير فصيح لثقله او غيابه .

والثاني : كالتعظيم في نحو قال رسول الامير ، وكالتحقير في النعير في قطة الحاجة بالغائه ، او لكون الالفاظ في الحقيقة كما في الاستغارة وهو : الجار الزم ، علاقتة الشبهة ، فإنة قولنا رأيت أسرايم في ابلغ من قولنا رأيت إنسانا كما سريهم .

فإذا اثار اللفظ في الحقيقة والالفاظ فلا بد من حمل على الحقيقة ، و هذا بعضهم قوله تعالى : **وَلَا تَكُونُوا مَن كُنَّ** ، **أَبَاؤُكُمْ وَالنِّسَاءُ** ، على الحقيقة والالفاظ معاً ، وذلك في **مَن كُنَّ** ، **أَبَاؤُكُمْ** ، والحقيقة تبسيمي **كُنَّ** ، **وَالنِّسَاءُ** تبسيميها بالانثى .

وإذا اكد الالفاظ تراجم على والحقيقة مبهوطة ، فقال أبو حنيفة الحقيقة أولى ، وقال أبو يوسف الالفاظ الراجح أول .

وقد نظم كل هذا السيوطي في الكوكب الساطع بقوله :  
وإنما يؤشر لنقلها      أو لبشاعة بها أو بقلها  
أو شهرة الالفاظ أو بلاغة      أو غير ذلك المصعب أو قافيتها  
ولا إله الحقيقة استتالت      معتمداً ، وحالها من ثابت

إذا عرفت هذا فاعلم أن الخلل فيهم الكلام ينبني على خمس احتمالات في اللغة هي :

(١) في المحصول ج ١ ص ١٤٩

(٢) في المحصول ج ١ ص ١٤٩

(٣) الآية ٢٢ من سورة النساء

(٤) في المحصول ج ١ ص ١٤٩

(٥) الكوكب الساطع ج ١ ص ١٤٩

(٦) في المحصول ج ١ ص ١٤٩

(٧) في المحصول ج ١ ص ١٤٩

- ١ احتمال التخصيص، وهو قصر العام على بعض أجزائه كقوله: «فأما»  
 ٢ احتمال الجواز، والمقصود به هنا اللغو، وقوله: «فأما»  
 ٣ احتمال الإضمار، وهو أن يسقط في الكلام شيء يرد عليه الباقي،  
 ٤ احتمال النقل بالشرح أو العرف، والمقصود به الحقيقة الشرعية والعرفية،  
 ٥ احتمال الاشتراك، والمقصود به كون اللفظ لاكثر من معنى - في الحقيقة اللغوية، (١)

ووجه العلم أنه إذا انتفى احتمال الاشتراك أو النقل، كان اللفظ موضوعاً  
 لمعنى واحد، حقيقة فيه، وإذا انتفى احتمال الجواز والإضمار، كان  
 المراد باللفظ ما وضع له، وإذا انتفى احتمال التخصيص، كان المراد باللفظ  
 جميع ما يتناول، وعين ذلك لا يبقى خلاف في فهم.

ويبين هذه الاحتمالات الخمس عشرة أنظاراً تدفع فيها إليه،  
 ١ إذا تعارض التخصيص والجواز، والتخصيص أولى، لأنه إذا علم على التخصيص  
 وجهه، جهل التخصيص أيضاً على العموم، فحطوا بالمتكلم، وزيادة عليه، أما إذا  
 علم على الجواز وجهه، جهل القرينة، فإنه يجرى به على الحقيقة فلا يحل مراد المتكلم،  
 مثاله: قوله تعالى: «ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه»، إذا حمل على  
 التخصيص فخر منه الناس، وإذا حمل على الجواز كان المراد: مما لم يذكر تعبيراً  
 عن الزنج بآيلا زعمه وهو التسمية، فتحل ذبيحة النذر وتحل التسمية على حمله،  
 على الجواز، فكان حمل على التخصيص أولى.

٢ إذا تعارض التخصيص والإضمار، والتخصيص أولى، لأنه الجواز أولى من الإضمار  
 كما سيأتي، والتخصيص أولى من الجواز كما قد عرفت -  
 مثاله: قوله تعالى: «كلوا مما أمسك عليكم»، إذا حمل على التخصيص فهو  
 منه ما قرر عليه ولم يُزَظ، وإذا حمل على الإضمار كان المراد: عجل على أمسك،  
 وحلية موضع قبم الكلب محل خلاي، فكان التخصيص أولى.

(١) انظر في الأصول في التفسير ج ١ ص ١٢٧  
 (٢) انظر في الأصول ج ١ ص ١٢٨ وأيضاً في الأصول ج ١ ص ١٢٩

(٣) إذا تعارض التخصيص والنقل، فالنقل أولى، لأنه أولى من الجواز  
والجواز أولى من النقل، كما سيأتي.

مثاله: قوله تعالى: «وَأَحْمِلْ لِمِ الْبَيْعِ» إذا حمل على التخصيص  
فخص منه البيوع العاسدة، وإذا حمل على النقل، قيل: نقل الشارع البيع إلى  
ما استجمع الشروط، فما شرطه استجماعها لها تعلقاً بالاول، لأنه الاصل  
عوم بساده، لا على الثاني، لأنه الأصل عرفاً استجماعه للمشروط.

(٤) إذا تعارض التخصيص والاستثاء، فالنقل أولى، لأنه أولى من  
الجواز، والجواز أولى من الاستثاء كما سيأتي.

مثاله: قوله تعالى: «فَلَا تَكُونُوا كَالْحَبَابِ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ثَلَاثُ  
قُرْبَاجٍ» وإن كان الحجاب، إذا كان قعناً مما ماتت اليه النفوس، حمل على التخصيص  
فخص منه المحرمات، وإذا كان معناه: ما حمل، حمل على الاستثاء، فعلى الاول  
للعبد التزوج بأربع.

(٥) إذا تعارض الجواز والإخبار، فالجواز أولى، لأنه الحقيقة تعين على  
فهمه، وقيل هما سواء، لا احتياج كل واحد منهما إلى قرينة تمنع المخالف من  
حمل اللغو على الظاهر، وهذا الأخير اختيار الرازي.

مثاله: قول الرجل لعبه الزهراء: «هذه ابنة»، إذا حمل على الجواز  
كان مراده: حقيق، تعبيراً على اللازم بالمرحوم، ويعتق عليه العبد، وإذا حمل على  
الإخبار كان مراده: محبداً،

(٦) إذا تعارض الجواز والنقل، فالجواز أولى، لأنه أيسر، أما النقل فيحتاج  
إلى الاتعاف على تغيير الوضع.

مثاله: قوله صلى الله عليه وآله: «بين العبد والكبير ترك الصلاة» إذا حمل على  
الجواز كان المراد: ترك الاقرار بوجوب الصلاة، وإذا حمل على النقل كان المراد ترك  
إذا أد العبادات المعروفة، المسماة شرعاً بالصلاة.

٨) إذا تعارض الضمان والاشتراط ، فالضمان أولى ، لأنه أكثر الكلام في  
الاشتراط ،

مثاله : قوله تعالى : « حتى تنكح زوجاً غيره » ، بالعكاز حقيقة  
في الوجه ، مجاز في العفر ، وقال سعيد بن المسيب مشتملاً بينهما .

٩) إذا تعارض الاضمار والنقل ، فالإضمار أولى ، لأن النقل يحتاج إلى  
الاتفاق على تغيير الوضع .

مثاله : قوله تعالى : « وحرم الربا » ، إذا حمل على الإضمار كان المراد :  
أخذ الربا ، أو الزيادة ، وإذا حمل على النقل كان المراد : البيع المنهى عنه  
بمعنى أن الشارع نقل الربا من مكانه إلى الزيادة المنصوصة في  
المعقود عليه أو الوقت ،

فعل الأول ، إذا رُدَّت الزيادة صح البيع ، لا على الثاني ،  
٩) إذا تعارض الاضمار والاشتراط ، فالاضمار أولى ، لأن الأجمال الخالص  
به يختص ببعض الصور دون بعض ، بخلاف الاشتراط ،

مثاله : قوله تعالى : « وأسأل القرية » ، إذا حمل على الإضمار كان المراد :  
أهل القرية ، وإذا حمل على الاشتراط كان المراد نفس الشكايا ، وكان الوجه القرية  
مشتملاً بين البيوت وأهلها ، حقيقة فيهما .

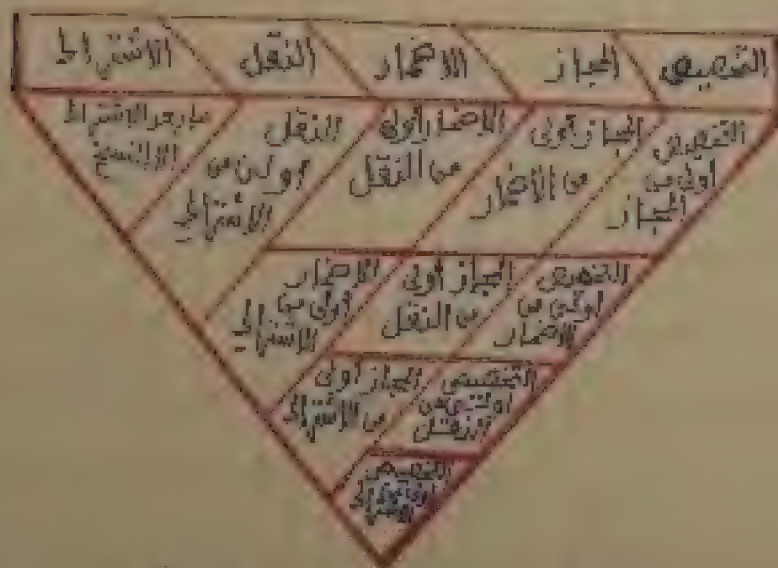
١٠) إذا تعارض النقل والاشتراط ، فالنقل أولى ، لأن الوجه عند النقل يكون  
لحقيقة واحدة في جميع الأوقات ، بخلاف الاشتراط ،

مثاله : لعن الزكاة ، إذا حمل على النقل كان مراد المتكلم به : « الجنة »  
المخرج من النصاب على سبيل الوجوب ، وإذا حمل على الاشتراط ، احتمل بالإضافة  
إلى ذلك النماء ، فيكون حقيقة فيهما .

- وبعد هذه الاحتمالات يأتي احتمال الفسخ بالنسبة للنكاح -  
الشريعة ، وكل هذه الأمثلة التي ذكرت هنا هي تقريب ، وإلا فبينها



مالا يخفى من القرائن ، وقد رتبه هذه المراتب سيره غير الله في مراعاة السجود بقوله :  
 ويعرف تخصيص مجاز في قوله  
 والاشترط بعرض النسخ جزمها  
 كما انما يشهد من التفصيل مختلف بابه في سلم الوصول بقوله :  
 واسيما رضى المجاز التام في  
 وحيث مرجوحان من لفظ جلا  
 يقرر التخصيص ثم يعود الى  
 انجازها عشرة لانها  
 والنسخ يعود الى فهو التالي  
 وهذا خبر قول بوضع هذه الانجاز العشرة ، على الطريقة التي اشار اليها :



ويمكن رسمه على غير ما رسمته ، والله اعلم .

## البَـقْـرُ الثَّالِثُ :

جَمْعُ رَاتِبِ الزَّلَّالَةِ مِنْ حَيْثُ الْوُجُوعُ وَالْغَبَاءُ  
وَتَعْتَمِدُ تَهْيِئَةً وَارْبَعَةً بِمَا حُتَّ

## تمهيد:

لأنه نصوص الكتاب والسنة هما أصل هذا الشرع الملقب  
وما أخذ الأحكام، وكيفية أخذ الأحكام من هذه النصوص ثم يترتب  
المرحلة الأولى، التحقق من ثبوت هذه النصوص، أي تحقق أن هذا النص  
من كلام الله أو من كلام رسوله صلى الله عليه وسلم، والمرحلة الثانية: التحقق من معنى  
هذا النص، ولا تتم على الحكم المطلوب،

فيما بهذا أن التفرقة بين النصوص الشرعية من حيث ناهية  
ناهية الوجود، وأية الثبوت، وناحية الرلالة،

والحاجة رضوان الله عليهم قرأ استغنوا عن بحث الناهية  
أما ناهية الوجود فلأنهم سمعوا الكتاب والسنة من الصادق عليه السلام  
صلى الله عليه وسلم نقلها عنه من أصحابه الذين هم كلهم عدول بتعديل الله  
جاء علماء وأما ناهية الرلالة فلأن القرآن والسنة كانا بلغتهما العربية  
التي قد أهاجوا جميع أساليبها وجمعوا جميع دلالاتها،

واستغنى التابعون كذلك بالسماع من الصحابة، وناحية الوجود  
وبحاراتهم اللغوية السليقة، وناحية الرلالة،

ولما جاء تابعوا التابعين أخذوا النصوص الشرعية من التابعين  
الذين لا يجمعهم التعديل الذي يحتم الصحابة، واحتاج تابعوهم إلى التحقق  
من سماعتهم من الصحابة، وإلى التمييز فيما سمعوه من الصحابة بين ما هو  
نصوص شرعية قرأ نقلها الصحابة، وبين ما هو من اجتهادهم وآثارهم  
، فنتج عن هذه الحاجة علم الرواية بمختلف أقسامه،

كما ضعفت السليقة العربية لدى تابعي التابعين بسبب ابتعاد  
الرقعة الإسلامية، وتزاحم اللغات المختلفة والعظارات المتفاوتة  
فيها، فاجعل تابعي التابعين يحتاجون أيضاً إلى التحقق من  
دلالات الألفاظ لغة وشرحاً، فنشأ عن ذلك الحاجة أيضاً علم الرواية

بمختلف أقسامه ، التي منها ما يتعلق باللغة العربية ، ومنها ما يخص  
بالتكليف الشرعي ، ومن أهم هذه الأقسام علم أصول الفقه لأنّه  
يسمى فيه عن الأدلة الشرعية وكيفية الاستنباط منها ، والدلائل ، و  
قواعد الاستدلال التي هي أساس تلك الاستنباط ،

وإذا عرفنا أن هذه العلوم - ومنها علم الأصول - إنما هي ولاية  
الحاجة ، وأنه الساجد لم يقع في عصر الرسول صلى الله عليه وآله علم أصحابه  
ولم تلج في عصر تابعيه ، عرفنا أنها إنما نشأت في عصر تابعي التابعين ،  
وليس معنى هذا أنهم ابتكروها ابتكاراً ، بل بنوعها على أسرار  
الوحيين ومن كلام الصحابة والتابعين ،

وإذا كان الأمر كذلك في الضرورة البشرية أن يقع اختلاف كثير  
في ترتيب هذه العلوم وفي متعلقاتها ،

وقد اتضح هذا الاختلاف في أصول الفقه حيث انقسم تابعو التابعين  
إلى مذهبين أو ما يسمى بمدرستين : إحداهما سميت مدرسة الأثر ، و  
كان يمثلها علماء الحجاز ، والأخرى مدرسة الرأي وكان يمثلها علماء  
العراق ، وكان لاختلافهم في أصول الفقه أثر كبير في اختلافهم  
في فروعهم ، وانقسمت كل واحدة من هاتين المدرستين إلى مذاهب متعددة  
انقرض كثير منها على غير العصور ، وبقي من مذاهب مدرسة الأثر  
ثلاثة هي : المذهب المالكي ، والمذهب الشافعي ، والمذهب الحنبلي  
ولم يبق من مدرسة الرأي إلا مذهب واحد هو المذهب الحنفي ، هذا على  
التقريب والافانته بوجود مذاهب الخوارج والشيعة ما بيننا على  
كثير من أصول المدرستين ،

وما يميز هذا الانقسام في ظهوره ، نتيجة لما يجدر من الوقائع  
التي لم ترد فيها نصوص شرعية ، أو وردت فيها نصوص متعارضة ،  
والذي يعيننا هنا هو ظهور هذا الانقسام فيما يتعلق بأصول  
الفقه ، حيث كان للمذهب الحنفي حريضة في أصول الفقه تختص به

أما المواجب الأخرى فتجتمع على كثرية وأحدية، على ما بين تلك المواجب  
من اختلاف.

والكراهية من هاتين الطريقتين خصائص ثنائيتها، فمن غلطها  
الأولى الالتزام بذهب معين والرفاع عنه، والاكثار من جلب البروع  
الغشوية وتغيير الأصول عليها، ولهذا خلوا عليها القبح بقرينة العرفاء.

ومن خصائص الثانية: عدم التغير بذهب، والاكثار من الجزاء والنقص  
العقل، ومناقشة الأدلة مناقشة كلامية، ولهذا سميت هذه الطريقة  
بقرينة المتكلمين، والخلو على المواجب عليها لقب المتكلمين.

إذا علم هذا، فليعلم أن إنما أوردته هنا تهيئاً للكلام على  
مراتب الرلالة من حيث الوضوح والغبار، التي هي موضوع هذا الفصل، وتبيهاً  
كلاماً للكلام على مراتب الرلالة من حيث كبرها، التي هي موضوع الفصل بعده.  
ولهذا لأن الطريقتين المذكورتين قد تمايزتا في هاتين الموضوعين تمايزاً  
ظاهراً لا يخفى أنه في جميع المباحث الأصولية، فلا يحتاج قبل نسبة الحكم  
إلى الطريقين إلى التعريف بهما تعريفاً موجزاً.

والإبادة الشرعية تنقسم إلى قسمين: الأول: ما لا يحتاج في المعنى.  
المراد منه إلى أمر خارج عنه، وهذا يسمى بواضح الرلالة،  
والثاني: ما يحتاج في فهم المعنى المراد منه إلى أمر خارج عنه، وهذا يسمى  
بغبي الرلالة، ومبهمها.

وتختلف مراتب الأول في الوضوح، فبعض الإبادة الواضحة الرلالة تكون  
دلالة أوضح من دلالة بعض، كما تختلف مراتب الثاني في الغبار، فبعض  
الإبادة الغبية الرلالة أخفى من بعض.

وقد درج الغبية في تقسيم واضح الرلالة بحسب تفاوته في الوضوح  
إلى أربعة أقسام هي: الظاهر، والنصر، والمعسر، والحكم،  
أما المتكلمون فقد قسموا واضح الرلالة إلى قسمين فقط هما: الظاهر والنصر.

لما قسم الأحناف أيضا خفي الرلالة إلى قسمين أربعة أقسام هي: الجميل،  
والمتشابه، والجميل، والمتشابه،  
أما المتكلمون فقسموه أيضا إلى قسمين بقليل هما: الجميل، والمتشابه،  
وسنوضح هذه الأقسام في المباحث التالية (إن شاء الله تعالى).

المبحث الأول : واضح الرسالة عن العنيفة :

فروما ان الحنفية قسموا واضح الرال القبا عتبار من اقسام الكونج -  
 الى اربعة اقسام هي: الفاعل، والنصر، والمجس، والحكم.

أما الظاهر فهو عندهم: ما فهم معناه من فهم صيغته متجاوزاً مع  
كون الكلام لم يفسد له، ويقتل التأويل والنسخة  
ومعنى احتمال التأويل أنه إن كان احتمالاً احتمال التخصيص وإن كان احتمالاً  
احتمال التقييد، وإن كان احتمالاً احتمال الجواز،

ومعنى احتمال النسخ ، أنه لم يقترن بما يؤول على تأييد حكمه ، وما ليس  
 كذلك فإنه يقبل النسخ في حياة الرسول صلى الله عليه وآله ، أما بعد وفاته فلا نسخ .  
 مثاله : قوله : **عَدُوٌّ** وأحل الله البيع وحرم الربا . فإنه الآية تبادر  
 إلى الزهي منها حرمة الربا ، مع أن الكلام إنما سيق المراد على اليهود  
 في محرمهم أن البيع مثل الربا ، لقوله تعالى قبل ما ورد ناسخ الآية : « الذين  
 يأكلون الربا لا يقومون إلا أنهم يعومون الزم » بتجديد الشيطان والمفسر لما بأنهم  
 قالوا إنما البيع مثل الربا . وكل من البيع والربا لغة عام يشمل التخصيص  
 ولم يذكر في الآية ما يؤول على نيل الحكم ، فبعلم أنه كان محتملا للنسخ في حياة  
 الرسول صلى الله عليه وآله .

وَعَلَّمَ الْقَاهِرُ أَنَّهُ حِجَّةُ يَبِ الْعَمَلِ بِهِ، مَا لَمْ يَرِ نَصٌّ بِنَفْسِهِ أَوْ تَأْوِيلُهُ.  
وَأَمَّا النَّصُّ فَهُوَ فِي اللُّغَةِ: مَقَرٌّ نَصَّ إِذَا رَفَعَهُ، وَخَرَفَهُ إِذَا أَسْرَعَ،  
أَوْ أَجَى، وَابْتَدَأَ، وَهُوَ فِي اصْطِلَاحِ الْأَعْنَانِ: مَا بِهِمْ مَعْنَاءٌ مِنْ نَفْسٍ يَبْتَغِيهِ  
مُتَبَادِرًا مَعَ كَوْنِهِ الْكَلَامَ قَرِيبًا لَهُ، وَيَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَيَقْبَلُ النُّسخَ فِي حَيَاةِ  
الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فالمعروف بينه وبين الظاهر: أنه أوضح دلالة الظاهر للامر مع صيغته والامر

من حيث السبب الذي أوردته المتكلم فيه ، وعلاقتهم بالمعنى اللغوي إنما يكون  
أخصر وأوضح من الظاهر ، أو لكونه أسرع إلى التبادر عنه .

مثاله : قوله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » فهو نص في نهى  
التمسك بالربا والحكم بفسخ البيع والربا ، وهو الذي سيق الكلام له ، ومع ذلك هو محتمل  
للتأويل والسجع لما قرئناه .

فيلاحظ أن النص هنا راد في الوضوح على الظاهر ، بأن الظاهر هو حل البيع  
ومعنى الربا بعض الذي عناه قوله اليهود ، والنصر ، فلو لم يكن النص بالاضافية ( إلى )  
تعزيزاً زعم اليهود ، فهو جيبهما واحداً ولا أثر للنصر أو صريح .

وحكمه : يحكم الظاهر ، إلا أنه احتمال للتأويل أبعد من احتمال الظاهر  
له ، وسبب ذلك الفصل الخامس من شأنه تعالى حيث في ذلك النص الظاهر هل تضمنية أو غنية .

**وَأَمَّا الْمَعْشُ** فهو عندهم : ما يفهم معناه من غير صريحه أو غيرها  
مع كون الكلام قرسيقاً له ، وإزاداً وضوحاً حتى تشرى **المتأويل** ، ولا كنه قد بل  
للمنسخ في حياة الرسول **صلوات الله عليه وآله وسلم** .

والجواب بين وبين النص من وجهين : ( أ ) أنه النص لا يكون ونحوه إلا  
صيغته ، أما المعش فيكون ونحوه وصيغته ويكون من غيرهما ، ( ب ) أن النص  
يحمل التأويل . ( أمّا المعش فقد ازعمناه في الوضوح حتى امتنع تأويله .

مثاله : في حال كون ونحوه من غير صيغته : قوله تعالى : « وقتلوا  
المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة » . فيفهم منه الأمر بقتال المشركين  
جميعاً ، وهو الذي سيق له الكلام ، ولا يقبل التخصيص لقوله كافة ، ولا كنه يقبل  
المنسخ في حياة الرسول **صلوات الله عليه وآله وسلم** .

والأمراء الواردة في العروة والكفار راناً ونحوها كلها من المعش .  
ومثاله في حال كون وضوحه من غير صيغته : قوله تعالى : « وأقيموا الصلاة  
وآتوا الزكاة » . فهو معش بالأحاد يثبت المبينة للصلاة والزكاة ، و

أورد في غير موضع من كتابي رحمه الله تعالى في تفسيره في قوله تعالى : « وقتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة » .  
والمراد بالمشركين كافة : المشركون من العرب واليهود والنصارى .  
والمراد بالزكاة : الزكاة التي هي من أموالهم .  
والمراد بالصلاة : الصلاة التي هي من أعمالهم .  
والمراد بالزكاة : الزكاة التي هي من أموالهم .  
والمراد بالصلاة : الصلاة التي هي من أعمالهم .

لإقامة الأولى وإيتاء الثانية ، لأنه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ،  
تعالى ، قال : إنما أريد أن يبين للناس من نزل إليهم ، ولعلهم يتقون .  
وقد بين في ذلك الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، بما لا مزيد عليه ،  
وجوب العمل به فلهذا **فهما** فإن عليه دالة واضحة

عن ياقوت الحموي في معجم البلدان

وَأَمَّا الْحَكَمُ

وأما الحكم  
فهو في اللغة : اسم مفعول من أحكم العمل إذا  
أنقذه ، أو منعه من العباد ، وهو في اصطلاح الأحناف : ما فهم مقتضاة المشورة  
له ، متبادرا ، بوضوح لا يحتاج معه التأويل ولا النسخ ، لزماته أو لغيره ،  
والفرق بينه وبين المعسر أنه المعسر يقبل النسخ بخلاف الحكم ، فإنه  
لا يقبل النسخ إنما لزمته كما أنه اقترب بما يدل على تأييده ، أو لغيره ،  
كما معسر بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه صار كله محكما لعدم احتمال النسخ  
بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم .

مثالہ کے ساتھ کہنا امتناع سے منع لڑائی : المنصوص الوارد بقوا بعد  
الربیب اللہ علی أساسہ کقولہ تعالیٰ : « یا ایہذا الذین آمنوا ءامنوا باللہ ورسولہ  
والکتاب الذی نزل علی رسولہ والکتاب الذی انزل من قبلہ » وکذا ما ورد فیہ لفظ  
التأییید من نصوص الفروع کقولہ تعالیٰ : « وما کان لکم ان تؤذوا رسول اللہ  
ولا ان تنکحوا ازواجه من بعده ابواباً »

ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده ابداً  
ومثاله في حال كونه امتناع نفسه لغيره: كل مقبض بعد وعده بالسويعة  
يعود وقائلوا المشركين ثلاثة: «

هذه، وقد زعم البخاري في كشف الأسرار، والسعر التفتتاراني في التلويح  
آة الظاهر والنصرا أيضا يدخلان في المحكم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم  
ولا ينبغي ضعف ما قاله لبقاء احتمال التأويل وبه ما  
وحكمته: وجوب العمل به قلبيًا، وهو أعلى مراتب الوجوه

[illegible]





## المبحث الثاني : واضح الرلالة عند المتكلمين :

بعد أن عرفنا واضح الرلالة عند الحنابلة، وعما أتبعه، ينبغي أن نعرف واضح الرلالة عند المتكلمين، فنقول :  
يحمل المتكلمون لفظة المحكم على واضح الرلالة، ويقسمونه  
إلى قسمين هما : النص، والفاهي ،  
أمّا النص فقد عرفوه تعريفات مختلفة، أورده القاض أبو يعلى  
ستة منها في العدة :

## المبحث الثاني: واضح الدلالة عن المتكلمين،

بعد أن عرفنا واضح الدلالة عن الأحناف وقرايبه، ننتقل إلى واضح  
الدلالة عن المتكلمين، وهم يخالقون عليهم المحكم ويقسمونه إلى قسمين  
هما: النصير والظاهر.

**أما النصير** في اللغة فهو الربع والإظهار كما تقرر، والمتكلمون  
يعرفونه تعريفاً بثلاثة هي:

(١) اللغوي الزء يغلب على الفهم معنى منه وغيره فجمع، وهذا  
التعريف موافق لمقتضى كلام الشافعي وعليه فلا فرق بين النصير  
الظاهر في اصطلاح المتكلمين التعريفية بهذا التعريف، كما أنه لا  
فرق بينهما في ناحية اللغة. (٢)

(٣) ما لا يتفرق إليه احتمال أصلاً، أي ما وصل به خروج الدلالة  
إلى رتبة تمنع أن يتفرق إلى دلالة أي احتمال يعرفه عما هو واضح  
منه، وهذا التعريف هو الزء، درج عليه جمهور المتكلمين (٤) وبه  
يقر بين النصير والظاهر كما سيظهر عند تعريف الظاهر، وقد  
اشتركة القاضى عبد الجبار - من المعتزلة - للنصير بهذا التعريف ثلاثة  
شروط هي: ١- أن يكون كلاماً، ب- أن لا يتناول غير ما هو نصير فيه،  
ج- أن تكون إجابته لما يفيد ظاهرة غير مجملية. (٥)

(٣) ما لا يتفرق إليه احتمال مقبول محتضر بدليل، وهذا التعريف  
قد وشع دائرة النصير ليتم - بالاضافة إلى ما لا يتفرق احتمال أصلاً -  
ما يتفرق احتمال ضعيف غير معتمد على دليل،  
ولهم تعريقات أخرى للنصير أكثر مما نقرر، وقد أورد القاضى أبو

(١) انظر في بيان ذلك ص ٢٦٩، والسنن ص ٢٨١.

(٢) انظر في بيان ذلك ص ٢٨١، (٣) انظر في بيان ذلك ص ٢٨١، (٤) انظر في بيان ذلك ص ٢٨١، (٥) انظر في بيان ذلك ص ٢٨١.

(٦) انظر في بيان ذلك ص ٢٨١، (٧) انظر في بيان ذلك ص ٢٨١.

النصر قسمها الظاهر، بل يجعله مناد قائله أو فاعله منه،  
 أما التعريف الثاني فقد عثر النصر على الظاهر فيمنه أو أصحها، وصيغ قائله  
 النصر فيجعله لا يتناول إلا ما كانا قلعه الرلالة، ولهذا زعم  
 بعض الأصوليين أن النصر بهذا التعريف نادر الوجود، لا يوجد منه إلا  
 آيات وأحاديث معروفة مثل قوله تعالى: «قل هو الله أحد» الشورى  
 وقوله تعالى: «محمد رسول الله» الآية، وكقوله صلى الله عليه وسلم: «وأخبريا النبي صلى الله عليه وسلم إلى  
 امرأة عذرا فإن اعترفت بأمرها»

وتنطلق من هذا الزعم عريف بعضهم النصر بالتعريف  
 الثالث الذي أوردناه.

وقد انتقد الجويني من دعوى القائلين بأشترها أن يكون النصر قولاً  
 - ومنهم القاض عبد الجبار كما تقدم - بأن الجعوى نصر وليست  
 الدعوى قول عليها ينهوقه، كما انتقد القائلين بنسبة النصر، وذكر  
 أنهم إنما نكروا إلى دلالة الالفاظ مجردة عن القرائن، والنصوص الشرعية  
 التي ترجع القرائن عنها جميع الاحتمالات وتجعلها قلبية الرلالة كثيرة  
 جداً. (٧)

وبهذا نعلم أنه أولى تعريفات النصر غير المتكلمين هو التعريف  
 الثاني، حيث يقول الغزالي: «وهذا الإخلاص أو حمد وأشهر، وعن الاشتاء  
 بالظاهر أبعد».

ومثال النصر على هذا التعريف قوله تعالى: «ومن لم يجر وصيماً  
 ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة»

(١٥) انظر الدرر ج ١ ص ٣٧ (٢١) انظر شرح التحرير على تفسير ابن السكيت ج ١ ص ٩٦  
 (٧) انظر السكيت ج ١ ص ١١٤، واستقام التصويف ج ١ ص ٧٢ (٢٢) سورة الاخلاص  
 (٢٣) الآية ٩٩ من سورة الفتح  
 (٢٤) انظر عليه راجع السكيت ج ١ ص ١١٤، وشرح السكيت ج ١ ص ٩٦  
 (٢٥) انظر السكيت ج ١ ص ١١٤، وشرح السكيت ج ١ ص ٩٦  
 (٢٦) الآية ١٩٦ من سورة البقرة

وحيثما وجوب الحمل بدقته ، ولا يعزل عنه الا نحو بيوت

سجده : او وجوب ما عدا ذلك

**واما الظاهر** : فقد عرفوه تعريفات متعارفة ، ولم

يجمع فيه من الاختلاف ما وقع في النص ،

فهو عندهم : ما احتمل امرين باكثر هو كاحتمال الرجوع

وقضيه ابو الخطاب الى قسمين :

أ - ظاهري بالوضع ، وهو على ضربين : ١ - ظاهري بوضع الشرع كالصلاة و

الصيام ، وإن الصلاة تشمل العبادة المخصوصة وهي في ذلك الحكم ، كما تشمل

الزكاة ، احتمالاً مرجوحاً ، والصيام يحتمل الامساك المخصوص بالوقت والشهر

وهو في ذلك الحكم ، كما يشمل مختلف الامساك ، كالا مساك عن الكلام ، وهو في ذلك

مرجوح ، ب - ظاهري بوضع اللغة كصيغة الامة بانها تشمل الرقيات

راجحاً ، وتحتل النوب والباحة وغيرهما ، مرجوحاً ، وكذلك النهي .

٢ - ظاهري بالذليل مثل قوله تعالى : « لا يسجد الا لله وحده » وقوله تعالى :

« والوالدان يرزعا اولادهن » ، فإنه كلاً منهما يحتمل الخبر احتمالاً راجحاً ، وهـ

يحتمل الامر احتمالاً مرجوحاً ، إلا ان الذليل عيّن ان يكون امراً ، إذ لو كان خبراً لما

صرفه ائماً لامتناع بعض الوالدان عن الرضاع ، وليس غير الظاهر للمصنف .

وله حمل هذا الذليل المحتمل على الاحتمال الراجح كان ذلك حملاً على

ظاهري ، وإن حمل على الاحتمال المرجوح <sup>كان</sup> ذلك تأويله .

ولهذا عرفوا التأويل بأنه : حمل الظاهر على المحتمل المرجوح بالذليل

يظهر راجحاً ، وهذا تعريف للتأويل المقبول ، وإذا اريد المشمول عرفاً بالتأويل

بذليل وما بعده .

وإذا عرفنا معنى التأويل عرفنا ان القسم الذي اختلف عليه ابو الخطاب

في الظاهر بالذليل هو المؤول ، والآخر

(١) امتناع المصنف ٧٩ ، والظاهر ان الخطاب يرجح ٧٩  
(٢) امتناع المصنف ٧٩ ، والظاهر ان الخطاب يرجح ٧٩ ، وهذا هو الوجه  
(٣) ان المصنف في الكتاب يرجح ٧٩  
(٤) ان المصنف يرجح ٧٩ ، وليس المصنف يرجح ٧٩  
(٥) ان المصنف يرجح ٧٩ ، وليس المصنف يرجح ٧٩ ، وكنت في الظاهر يرجح ٧٩



## المبحث الثالث: معنى الرلالة كذا الحنفية

فمن الحنفية خفي الرلالة باعتبار مراقبه في الغناء الى اربعة اقسام  
تقابل اقسام واضح الرلالة عندهم، وهذه الأقسام هي: الخفي، والظاهر،  
والنفاضة، وهذه الأربعة يحتاج في فهم معناها الى غيرها، و  
هنا هو معنى خفاء الرلالة،

**وما الخفي** بغير عندهم، فما خفي مغناه لا يصعبه بل لغرض

غناء ينزل بالقلب، أي الاجتهاد.

وصورته: ان يرد له في ظاهر الرلالة على جميع احواله، ولما كان بعض  
أحواله معتمداً باسم يقتضيه، فيستبني في دخول المعنى بالاسم الخاص  
في المراد بالاسم المتناول له في الأصل، وكذا لو زاد بعض الألفاظ بصفة  
أو بغير بصفة، وبسبب هذا الاشتباه يصبح اللفظ الظاهر الرلالة  
على معناه خفياً بالنسبة الى المعنى بالاسم الخاص أو الزائد بالصفة  
أو الناقص بها، ولا ينزل هذا الخفاء الا بالاجتهاد بالرجوع الى النصوص  
المتعلقة بالموضوع ومراعاة مقاصد التشريع.

مثال: قوله تعالى: «والشارف والشارفة باقطنوا أيريقها» فلفظ  
الشارف ظاهر في الرلالة على ما اخذ مال الخير خفية مخرجه، ولا كنه خفي  
في الألفاظ الزاء، ياخذ المال بحضرة صاحبه ويقفتم بنوع في الخيل والمهارات  
وفي النقاش (الز)، ينبش القبور ويأخذها كقار الموتى.

وليس خفاء ذلك لانه عليهما ناشئاً عن صيغته، ولا كنه ناشئ عن  
تسميتهما باسمين يختلفان معاً، وبالاختلاف يظهر أنه في الأول عطف  
زائدة على أصل السرفه، بسبب ما خسر بالاسم، وفي الآخر بضمرة المال

(1) انظر اصول الفقه وفتح القلوب في شرحها ص 100. واحول السرفه ص 100  
ومسلم الموطأ مع شرح الرضا ص 100. والسنن مع التلخيص ص 100  
والنفاضة ص 100. والنفقة ص 100. والنفقة ص 100.  
(2) الآية دهم من في الشافعية

فيجب الحد ، ويظهر أنه في الثاني ، فخصه بعبارة ، بسببه حذر بالاسم ، لأن الأختلاف  
لا يكون من حيث ، فلا يجب الحد عن أوجه تفرقه ، فحذر بعبارة ، خلافاً لما في يوسف ، و  
المزاج في الثلاثة .

وهكمه : عزم العمل به إلا بعد اجتهدا بين بل خفاء .

وقد أورد طالع فواتح الرحموت اعترافه بغيره في قوله الخفي وإلها :

(1) أنه اختص بعض الأنواع باسم لا يورث الخفاء في إلها ، اسم الجنس  
فلا خفاء في دعوى الشعر في معنى (الجنس) مع اختصاصه باسمه ، ويظهر من الخفاء  
أنه لا توجد تامة الأجسام ، وكذا الخفاء في دخول زهر في الرجال مع اختصاصه  
باسمه وصيغته .

(2) أن القرائر والنباشير إنما يكونان أخيلين في معنى الشارح أولاً ، فإن دخلوا  
عربها بالنهر ، بلا اعتبار للوضع والبقاء ، وإن لم يدخلوا ولا حذر ولا خفاء .  
وقد اختلف الأصوليون في تناول لفظ الشارح للقبائل والنباشير هل هو  
بعبارة النحر أم منقوذة ، لأن الشارح تعام والقبائل والنباشير أفراد .  
أزبد الله الصر ، أي مفعول الواقعة ، لأن قلع الشارح بسبب تعديده  
والقراير أولى والنباشير منسوبة .

**وأما المشكل** فهو عنهم : ما خفي معناه لصيغة

وكان بيان المراد منه مركباً بالعقل ، بشرح معناه القرائر  
مثالهم : قوله : « نساءؤكم حيث لكم فأنتمو حتى تكلم أنى شئتكم »  
فأنى تكون بمعنى أين ومتى وكيف . فبعض معناه لزانة القارضي ، قوله  
كان بمعنى أين دال على جواز الإتيان في غير الموضع العلوم ، وإن كان بمعنى متى  
كان التخيير في الوقت فقط لا في الموضع ، وإن كان بمعنى كيف كان التخيير في  
الهيئة من اللصاحبة والعودة والقيام ، والعزائم وغيره ، ولأن العقل يورث  
مقرباً من ذكر الشارح هنا ، وذكر الأذن في قوله تعالى : « ويسئلونك عن

(1) في الأصل : فواتح الرحموت ، ص ٢١ - ٢٢ . (2) في الأصل : فواتح الرحموت ، ص ٢١ - ٢٢ .  
(3) في الأصل : فواتح الرحموت ، ص ٢١ - ٢٢ . (4) في الأصل : فواتح الرحموت ، ص ٢١ - ٢٢ .  
(5) في الأصل : فواتح الرحموت ، ص ٢١ - ٢٢ . (6) في الأصل : فواتح الرحموت ، ص ٢١ - ٢٢ .  
(7) في الأصل : فواتح الرحموت ، ص ٢١ - ٢٢ . (8) في الأصل : فواتح الرحموت ، ص ٢١ - ٢٢ .  
(9) في الأصل : فواتح الرحموت ، ص ٢١ - ٢٢ . (10) في الأصل : فواتح الرحموت ، ص ٢١ - ٢٢ .

المحمض على هو أفادته أن المراد التخيير في الخفيف ، فذكر العرف في بيته  
نزل على أن الأبيات لا يكون إلا على محل يكتسب منه الولو ، وذكر الأدي  
فريفة نزل على منع إتيان كل محل فيه أدنى .

فإن اعترض بأن الأداة هي النجاسة وهو لا يعارض المحل ، لجيب  
بأن المقصود بالأداة النجاسة التي تنبئ منها اللباع ، فيشمل الزم والقاذو  
لأنه كلف النجاسة .

**حكمه** : لا يعمل بالمشكل قبل الاجتهاد القائم على القرائن  
والأدلة الخارجية التي يترجح العقل بمقتضاها أحد مقتضاتهما  
يغلب به على القرائن المراد .

وأعلم أن المشتراط كلف من قبل المشكل ، وكذا بعض العقائد  
التي يكون مجازها مستهترا .

**وَأَمَّا الْجَمِلُ** فهو بضم الجيم : ما خفي معناه لصيقته ، أم القرائن  
في لغته ، أو توحيث في استعارته ، أو تراخي معانيه ولا يرجح ، بحيث لا يمكن

فهذه الأبيات من المتكلم به .

فمثال ما خفي لغزاً بقوله : « إنا الإنسان خلق قلوباً »  
والهلوغ مرغى بيب اللغة ، ولهذا فسر تعالى بقوله : « إذا سمع الشر جنى وعمى »  
وإذا سمع الخير منوعاً .

ومثال ما خفي لتوحيث استعارته : والمقصود بتوحيث استعارته  
تغير نقله عما وضع له : لعنف الزكاة ، لأنه وضع في الأصل للقاء  
ونقله الشارع إلى جزء من المال شرك وجوبه لمعرف بلوغ المال نصيباً ،  
وقد يتلف في الشرع أيضاً على إخراجها ، وهذا النقل بعينه ، ولا كن .  
الشارع بين مراد بالزكاة ، وأكثر الألفاظ الشرعية من هذا القبيل .  
ومثال ما خفي لتراخي معانيه ولا يرجح : ما إذا أوجر مشتراط على

(١) قوله تعالى : « إنا الإنسان خلق قلوباً » (٢) قوله تعالى : « إذا سمع الشر جنى وعمى » (٣) قوله تعالى : « إذا سمع الخير منوعاً » (٤) قوله تعالى : « إذا سمع الشر جنى وعمى » (٥) قوله تعالى : « إذا سمع الخير منوعاً » (٦) قوله تعالى : « إذا سمع الشر جنى وعمى » (٧) قوله تعالى : « إذا سمع الخير منوعاً »

في قرينة نية المراد به ، كقوله تعالى : « والمفلحان » يترجم بانفسه  
 ثلاثة قروء ، فالقروء - كما تقدم - مشتركة بين الالحاد والنجس  
 هذا على تسليم خلوها من القرائن ، والا فقد ذكر الفقهاء قرائن شرعية  
 نية مراد الشارع بالقروء ، وهي مفصلة في كتب الفروع ، وما حملناه هنا  
 والزمه يبرهنه انه هذا النوع من الحمل - الذي هو المشترك في المثالين  
 القرائن - لا يوجب في التوضيح الشرعية ، ولهذا يمتلئ لهذا النوع  
 بوجوبه قوله مؤلفي اعلموا ومؤلفي اشول لمولانا دودريانا ،  
 والفرع ليس المشكوك في الحمل - كما هو واضح من تعريفيهما - ان  
 المشكوك يربط العقل بالقرائن المراد منه ، اما الحمل فلا يقع المراد  
 منه الا بيانه من المتكلم به ، ولهذا كان الحمل اخفى من المشكوك  
 وحكم الحمل : اعتقاد حقيقي وكلي بيانه ، بل ان كان الشارع  
 يثبت بيانه فلهذا شاملا ونحيا العمل بيانه ، وحق العمل بالاعتقاد  
 الاخرى ، وان كان بيانه خفيا انتقل من الاحمال الى الاشكال ، وحينئذ يوجب  
 المجتهد بيانه بحسب القرائن ، وان لم يوجب له بيانه في الشارع - على فرض  
 جواز ذلك ووقوعه - وجب التوقف عن العمل به مع اعتقاد الحقيقة ،  
**واما المتشابهة** فهو محذورهم ، مما توغل في الحقارة  
 ولم يترك معناه ، لا يحقولا لا ينقل ، ذاك بيانه في الشارع  
 مثاله : الحروف المتوعدة في أوائل السور نحو : « الم ، والم »  
 قال : « وامثالها » .

كما يمثلون له أيضا بآيات الجبروت واحاديثها ، وذلك  
 جزئيا على مذهب المعجزة الذين يكتفون انها مستلزمية للتشبيد  
 فيلجأون معناه ، مع اعتقاد انها ليست كل ما هو فيها ، اما  
 على مذهب المؤولين منهم فانها ليست في التشابه لانه تعالى

الكتاب في ٥٢٨ من جلد اوله ، ١١٠٠ في جلد ثانيا ، ١٢٠ في جلد ثالث ، ١٣٠ في جلد رابع ، ١٤٠ في جلد خامس ، ١٥٠ في جلد سابع ، ١٦٠ في جلد ثامن ، ١٧٠ في جلد تاسع ، ١٨٠ في جلد عاشر ، ١٩٠ في جلد الحادي عشر ، ٢٠٠ في جلد الثاني عشر ، ٢١٠ في جلد الثالث عشر ، ٢٢٠ في جلد الرابع عشر ، ٢٣٠ في جلد الخامس عشر ، ٢٤٠ في جلد السادس عشر ، ٢٥٠ في جلد السابع عشر ، ٢٦٠ في جلد الثامن عشر ، ٢٧٠ في جلد التاسع عشر ، ٢٨٠ في جلد العشرون ، ٢٩٠ في جلد الحادية عشر ، ٣٠٠ في جلد الثانية عشر ، ٣١٠ في جلد الثالثة عشر ، ٣٢٠ في جلد الرابعة عشر ، ٣٣٠ في جلد الخامسة عشر ، ٣٤٠ في جلد السادسة عشر ، ٣٥٠ في جلد السابعة عشر ، ٣٦٠ في جلد الثامنة عشر ، ٣٧٠ في جلد التاسعة عشر ، ٣٨٠ في جلد العشرون ، ٣٩٠ في جلد الحادية عشر ، ٤٠٠ في جلد الثانية عشر ، ٤١٠ في جلد الثالثة عشر ، ٤٢٠ في جلد الرابعة عشر ، ٤٣٠ في جلد الخامسة عشر ، ٤٤٠ في جلد السادسة عشر ، ٤٥٠ في جلد السابعة عشر ، ٤٦٠ في جلد الثامنة عشر ، ٤٧٠ في جلد التاسعة عشر ، ٤٨٠ في جلد العشرون ، ٤٩٠ في جلد الحادية عشر ، ٥٠٠ في جلد الثانية عشر ، ٥١٠ في جلد الثالثة عشر ، ٥٢٠ في جلد الرابعة عشر ، ٥٣٠ في جلد الخامسة عشر ، ٥٤٠ في جلد السادسة عشر ، ٥٥٠ في جلد السابعة عشر ، ٥٦٠ في جلد الثامنة عشر ، ٥٧٠ في جلد التاسعة عشر ، ٥٨٠ في جلد العشرون ، ٥٩٠ في جلد الحادية عشر ، ٦٠٠ في جلد الثانية عشر ، ٦١٠ في جلد الثالثة عشر ، ٦٢٠ في جلد الرابعة عشر ، ٦٣٠ في جلد الخامسة عشر ، ٦٤٠ في جلد السادسة عشر ، ٦٥٠ في جلد السابعة عشر ، ٦٦٠ في جلد الثامنة عشر ، ٦٧٠ في جلد التاسعة عشر ، ٦٨٠ في جلد العشرون ، ٦٩٠ في جلد الحادية عشر ، ٧٠٠ في جلد الثانية عشر ، ٧١٠ في جلد الثالثة عشر ، ٧٢٠ في جلد الرابعة عشر ، ٧٣٠ في جلد الخامسة عشر ، ٧٤٠ في جلد السادسة عشر ، ٧٥٠ في جلد السابعة عشر ، ٧٦٠ في جلد الثامنة عشر ، ٧٧٠ في جلد التاسعة عشر ، ٧٨٠ في جلد العشرون ، ٧٩٠ في جلد الحادية عشر ، ٨٠٠ في جلد الثانية عشر ، ٨١٠ في جلد الثالثة عشر ، ٨٢٠ في جلد الرابعة عشر ، ٨٣٠ في جلد الخامسة عشر ، ٨٤٠ في جلد السادسة عشر ، ٨٥٠ في جلد السابعة عشر ، ٨٦٠ في جلد الثامنة عشر ، ٨٧٠ في جلد التاسعة عشر ، ٨٨٠ في جلد العشرون ، ٨٩٠ في جلد الحادية عشر ، ٩٠٠ في جلد الثانية عشر ، ٩١٠ في جلد الثالثة عشر ، ٩٢٠ في جلد الرابعة عشر ، ٩٣٠ في جلد الخامسة عشر ، ٩٤٠ في جلد السادسة عشر ، ٩٥٠ في جلد السابعة عشر ، ٩٦٠ في جلد الثامنة عشر ، ٩٧٠ في جلد التاسعة عشر ، ٩٨٠ في جلد العشرون ، ٩٩٠ في جلد الحادية عشر ، ١٠٠٠ في جلد الثانية عشر .



## المبحث الرابع: خبر التلاوة عند المتكلمين

فقسم المتكلمون خبر التلاوة - كقولنا - إلى قسمين هما: الجمل والمشتابه  
وبعضهم يجعلها من رأيين أحدهما على المعنى اللغوي للكلمتين، وهو قول  
الشيخ (ز) والجويني، وبعضهم يجعل الجمل أعظم من المشتابه، فيعبرون  
الجمل بأنه: ما لم تنضح دلالة، وهو قولنا: ابن الحاجب وابن السبكي، و  
بعضهم يجعل المشتابه أعظم من الجمل، فيعبرون المشتابه بأنه: ما  
تعارض فيه الاحتمال، وهو قولنا: الأمدى وقريب من هذا ما نقله ابن تيمية عن  
الامام أحمد من أن المشتابه هو ما احتاج إلى بيان.

**أما الجمل** فهو في اللغة: اسم مفعول أجمل، مشتق من جمل الشيء إذا  
جمعه ومنه الجملة، أو من جمل الشئ إذا غابته، والأصل منقار.

وهو اصطلاح المتكلمين: اللغوي المحتمل لمعنيين وأكثر مع التماثل  
وقد قسم التلمسانس الجمل باعتبار سبب الإجمال فيه - إلى ستة أقسام، لأن  
الجمل إما مجرد وإما مركب، والمجرد إما أن يكون سبب إجماله الاشتراك في  
التصريف، أو اللواحق الخفية، والمركب سبب إجماله إما أن يكون اشتراك  
تأليف بين معنيين، أو تركيباً موقظاً، أو تفصيلاً مركباً.

١) مثال الجمل المبرء الذي سبب إجماله الاشتراك: القريب وهو مشتق  
بين الظاهر والحيض لاختلاف العناية في تفسيره بين المعنيين وهم أقل  
اللفظ.

٢) ومثال الجمل المبرء الذي سبب إجماله التصريف: قوله تعالى: «لا تظن  
والدة بولدها» فإذ الفعل يحتمل البناء للمعلوم والمجهول، وكذا قوله تعالى:

١٥٥ شرح المصباح، ج ١، ص ١٤٤ (١) في قوله تعالى: «لا تظن والدة بولدها»  
١٥٦ التلخيص في شرح المصباح، ج ١، ص ١٤٤ (٢) في قوله تعالى: «لا تظن والدة بولدها»  
١٥٧ التلخيص في شرح المصباح، ج ١، ص ١٤٤ (٣) في قوله تعالى: «لا تظن والدة بولدها»  
١٥٨ التلخيص في شرح المصباح، ج ١، ص ١٤٤ (٤) في قوله تعالى: «لا تظن والدة بولدها»

## المبحث الرابع: خبر الدلالة عن المتكلمية

يقسم المتكلمون معنى الدلالة كزائد - إلى قسمين هما: الجملة المتشابهة وبعضهم يجعلها مترادفين اعتماداً على المعنى اللغوي للكلمتين، ومن هؤلاء النيرازي والحويني، وبعضهم يجعل الجملة أعظم من المتشابهة، فيعتبرون الجملة بأنه: ما لم يتضح دلالة، ومن هؤلاء ابن الحاجب وابن العسكوي. وبعضهم يجعل المتشابهة أعظم من الجملة، فيعتبرون المتشابهة بأنه: ما تعارض فيه الاحتمال، ومن هؤلاء الأعمري وقريب من هؤلاء نقله ابن تيمية عن الأمام أجمروا أن المتشابهة هو ما احتاج إلى بيان.

**أما الجمل** فهو في اللغة اسم مفعول أجمل، مشتق من جمل الشيء إذا جمعه ومنه الجملعة، أو من جمل الضم إذا أضاف، والأصل متقاربة.

وهو اصطلاح المتكلمين: اللغوي المحتمل لمعنيين وأكثر مع التشابه، وقد قسم التلمساني الجمل إلى اعتبار سبب الإجمال فيه - إلى خمسة أقسام، لأن الجمل إما مبرّد وإما مركّب. والمبرّد (أما أن يكون سبب إجماله الاشتراك أو التبريد، أو الواضع الخفية، والمركّب سبب إجماله إما أن يكون اشتراكاً في المعنى بين معنيين، أو تركباً مفصلاً، أو تفصيلاً مركّباً.

« مثال الجمل المبرّد الزئ سبب إجماله الاشتراك: الزئ، وهو مشترك بين اللؤلؤ والعيشن. للاختلاف الصحابة في تفسيره بين المعنيين وهم أقل الدقة.

« ومثال الجمل المبرّد الزئ سبب إجماله التبريد: قوله تعالى: «لا تطأ الرية بقولها» إية الفعل يحتمل البناء المعلوم والجهول، وكذا القول بغير

وغيره يحتمل أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول.

(٨) ومثال الجمل المجرى الرب سبب إجماله الله اعرف الثالثة من ذلك  
والشكك، قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فضالة بن عيسى: «لا تخش بعقل»  
«خش الغلاء» التي فيها ماء وخشز، وفي بعض رواياته: «خش بعقل»  
«الخشا» المجهول بها أجز الأعناق.

(٩) ومثال الجمل المركب الزء سبب إجماله اشترطنا اليهم من تعين:  
قوله نعل: «أو يعفو الزء» يعني بحقرة النكاح، «بالزء» بين محقرة  
النيكاح يحتمل أن المراد به الولي، لما يحتمل أن المراد به الزوج.

(١٠) ومثال الجمل المركب الزء سبب إجماله تركيب المفصل: قوله  
صلى الله عليه وسلم في الغيظ: «ثمره كحبة ثوماء كهور» بقرأجاز الخفيفة (الوزن)  
بالنبيز لو فهم بأنه ماء كهور.

(١١) ومثال الجمل المركب الزء سبب إجماله تفصيل المركب:  
حديث المغيرة بن شعبه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توطأ فسمع بناصيته و  
على العمامة وعلى الخفيس، فإنه يحتمل أن يكون في وضوء واحد أو  
يحتمل أن يكون في وضوءين، فأجز الحاملة ومن وافقهم بالثاني وأجازوا  
الاقتصار على مسجع آخرهما.

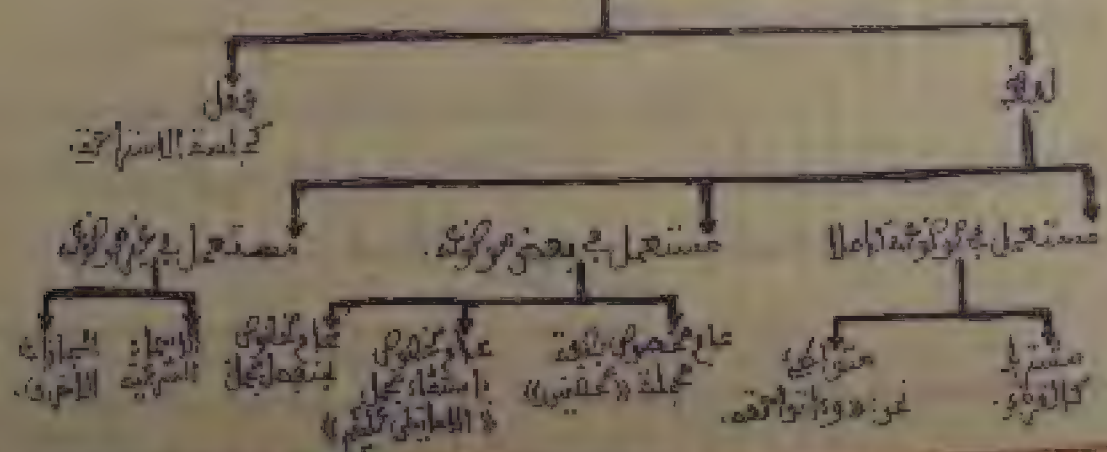
- أقول: لا ينبغي ضعف جعل القسمين الأخيرين من الجمل لعمدة تساوي  
الاحتمالين فيهما إذ سلم الاحتمال، ففي الأول منهما إنما عرف الرسول  
صلى الله عليه وسلم النبيز بأنه ثمره كحبة ثوماء كهور معاً بمعنى أنه مركب منهما  
ولا يعرف عليه أحدهما منفرداً، وفي الثاني تصريح من الراوي بأنه ذلك في  
وضوء واحد حيث قال: «توطأ فسمع» إل.

- والزم يفهم أيضاً أن المثالين متعاكسان، فالأخير لتركيب المفصل  
والعكس، إذ لم يكونا مثالاً لقسيم واحد، والله أعلم.

(١٢) في نسخة مسند أحمد: «...» كتابه في أخبار النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه  
(١٣) لأبي جعفر الطوسي: (١٠٠) كتابه في أخبار النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه  
الكتاب المذكور في نسخة مسند أحمد: (١٠٠) كتابه في أخبار النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه  
(١٤) راجع مختلف في الأصول ٤٦ - ٥١، وفي المسند مع الزمخشري في أصوله

أما الزاوية وقسم الجمل باعتبار ما أتى إلى هذه وقيل، وقسم  
 اللغة إلى مستعمل في موضوعه كاملاً، ومستعمل في بعض موضوعه  
 ومستعمل في معنى موضوعه، ثم قسم المستعمل في موضوعه كاملاً  
 إلى متواليح ومشتري، والمتواليح ما لم يغير معناه وتعدت أجزائه، و  
 مثاله قوله تعالى: «وإننا لحقده يوم يحقده»، ثم قسم المستعمل  
 في بعض موضوعه - وهو النعاط المخصوص - إلى مخصص بصفة جملة كقوله  
 تعالى: «وأهل لكم ما وراء ذلكم إن تبتغوا بأموالكم محضين»، وإلحق  
 محضين بصفة جملة لعدم معرفة الراد بالإنشاء، ومخصص باستثناء جملة  
 كقوله تعالى: «أعنت لكم بصفة الانعاط المعاني على علمكم»، ومخصص  
 بربط جملة على جملة كما في قوله تعالى: «لا اقتتلوا المشركين»، الراد  
 بعضهم، ثم قسم المستعمل في غير موضوعه إلى الأسماء الشرعية كالطاعة  
 مثلاً فإنها وقت نقل الشرع لها جملة ثم بينها الشارع، وإلى الأسماء التي  
 دلت الأدلة على عدم جواز حملها على حقائقها وليس بعضها زائفاً أولى  
 من بعض، - ولم يثنل لهذا - ثم ذكر أن وجه الإجمال في الفعل أنه وقوله  
 لا يدل على وجه وقوعه بنفسه، بل بالقرائن فإن قيل منه كان مجزئاً،  
 كجملته الاستراحية، فإنها محتملة للتشريع فتكون من معنى الطاعة، وللجمل  
 فلا تكون منها، وقد مثل بغيرها ولاكن التمثيل بها أوضح  
 ولنوضح تفسير الرازي من سمع بياناً

### الجمل



هذا التقسيم هو الذي ذكره الرازي في كتابه المنهاج في شرح ألفاظ الأصول  
 (في كتاب المنهاج في شرح ألفاظ الأصول) من ١٠٠٠ - ١٠٠٠

هذا وقد بين الشوكاني عرج ذكر الصريح أنه لم يخالف في وقوع  
الإجمال في نصوص الكتاب والسنة بحسب ما أورده القائلون

وقرأوه الجوز من مزاله هل بقي في القرآن بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم  
يحمل أم لا، وذكر أن العلماء اختلفوا في جوابه، فأثبت بعضهم ونفى آخرون  
مستدلين بقوله تعالى: «اليعلم أئلكم دينكم» ثم قال: «والاحتياز  
محمود لأن كل ما أثبت التكليف في العلم فيستحيل استمرار الإجمال فيه في تلك  
الوقت بحسب التكليف المحال، وبما لا يتعلف بأحكام التكليف فلا يجوز استمرار الإجمال  
فيه واستمرار الدين على غير وجهه، وليس في العقل ما يحمل ذلك ولم يرد الشرع  
بما يناقضه» أقول: هذا مثبت على مذهبهم في عدم الفرق بين المحتمل  
والمتشابه.

وقد رزق الرازي محل في أنكر ورود المحتمل في الكتاب والسنة، دونه  
تعيينه كقائه.

### وَقَرِ اخْتَلَفُوا فِي أُمُورٍ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي الْجَمَلِ عَنْهَا:

(١) إسناد الأحكام الشرعية إلى الأعيان فوق قوله تعالى: «حرمت عليكم المحال»  
وقوله تعالى: «حرمت عليكم الميتة» فمن جعل ذلك من قبيل الجمل نظر إلى  
أن الأحكام لا تتعلف إلا بالأفعال فتعني إضمار فعل قبل التحريم وهو عين متعين  
ولامنه بحد فكان اللفظ بطل محملاً. وقد أنكر نظر إلى القرائن المطابقة فإنها  
تعيّن الأفعال الصريحة، وفي الآية الأولى المحرم النكاح برأيل الآية السابقة  
لها وهي: «ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء» الآية. وفي الآية الثانية المحرم  
الأكل برأيل السباع وفي الآية الثالثة قبلها: «وإذا حللتم فأصلحوا»  
وقول منكر الإجمال أرجح. وهو مذهب الجمهور خلافاً للذكرين واليه.

(٢) الكلام المتوقف صرفه على إضمار - وهو المسمى «لأنه لا يقتضيه»  
كما سيأتى إن شاء الله - كقوله صلى الله عليه وسلم: «رفع له عن أخته النخاع والنسيان»

(١) الجوز من مزاله (٢) الجوز من مزاله (٣) الجوز من مزاله (٤) الجوز من مزاله (٥) الجوز من مزاله  
(٦) الجوز من مزاله (٧) الجوز من مزاله (٨) الجوز من مزاله (٩) الجوز من مزاله  
(١٠) الجوز من مزاله (١١) الجوز من مزاله (١٢) الجوز من مزاله (١٣) الجوز من مزاله  
(١٤) الجوز من مزاله (١٥) الجوز من مزاله (١٦) الجوز من مزاله (١٧) الجوز من مزاله  
(١٨) الجوز من مزاله (١٩) الجوز من مزاله (٢٠) الجوز من مزاله

وما استمكن هو عليه: «بأن الخلق والنسب لم يبق قبحاً، والرسول  
صلوات الله عليه صادق، فعلم أنه المرفوع محض، والمسألة كسابقتها  
وقد علم من القرائن وعرف الشرع أن المقصود رفع المؤخر، وفرض  
الإجمال في هذه أبو الحسين وأبو عبد الله البصريين»

(٧) «قول النضر على الحقائق الشرعية: كقوله صلى الله عليه وآله: «لا صلاة لي  
لم يقرأ بأية الآية» ونحوه، لأن الحقائق توجد «وهي المتروكة» فعلم أن  
المتعين صفة مرصها الحقائق الشرعية إما الصحة وإما الكمال و  
إما غيرهما، ولا تعين بقاها مجمل، وهذه أيضاً كسابقتها يحصل  
التعيين فيها بالقرائن بلا إجمال، وأيضاً مكر القول بأن الحقيقة  
الشرعية منتزعة أصلاً لا انتفاء ركنها أو شرعها، فالشرع مثلاً لم ينقل  
الصلاة إلا إلى الماهية الكاملة بأركانها وشرعها، ونسب الرائي  
القول بالاجمال في هذه إلى أبي عبد الله البصري أيضاً، ونسبه ابن الحاجب للمقاتل  
أب بكر الباقلاني»

(٨) اللوح المحفل معنيين: إحداهما على أحدها أباد فائدة واحدة، وإحداهما  
على الآخر أباد فائتين كقوله صلى الله عليه وآله: «ما استجبت فليوتى» فيحصل  
تعلق الإتيان بالفعل وبالأحجار، والاحتمال الثاني يستلزم الإتيان بها  
بطلب الأول، في نفى الإجمال رجع بكثرة العائدة، ورفاع نظر إلى الاحتمال  
وتأخير المرجح، وقد نسب القول بالاجمال في هذه المسئلة التامسائي المحقق  
أقول: الذي يفهم من الاحتمال الثاني لا يستلزم الإتيان بالفعل لاحتمال  
أن يفعل بالجمع الواحد مرتين.

(٩) لغة الشارع الراشدين إجماعاً حكم شرعي وضع لغوي، كقوله صلى الله عليه وآله  
«الاشارة فيما جوقها جماعة» فإنه يحتمل أن المراد أن الشرع اعتبر الاثنين  
جماعة، فيكون أقل الجمع شرعاً اثنين، ويحتمل أن المراد أن الاثنين يكتفون عليهما جماعة

(١) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٢) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٣) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٤) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٥) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٦) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٧) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٨) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٩) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين

(١٠) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (١١) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (١٢) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (١٣) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (١٤) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (١٥) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (١٦) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (١٧) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (١٨) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (١٩) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٢٠) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين

(٢١) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٢٢) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٢٣) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٢٤) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٢٥) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٢٦) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٢٧) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٢٨) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٢٩) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٣٠) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٣١) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٣٢) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٣٣) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٣٤) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٣٥) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٣٦) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٣٧) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٣٨) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٣٩) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٤٠) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٤١) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٤٢) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٤٣) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٤٤) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٤٥) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٤٦) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٤٧) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٤٨) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٤٩) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٥٠) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٥١) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٥٢) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٥٣) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٥٤) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٥٥) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٥٦) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٥٧) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٥٨) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٥٩) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٦٠) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٦١) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٦٢) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٦٣) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٦٤) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٦٥) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٦٦) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٦٧) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٦٨) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٦٩) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٧٠) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٧١) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٧٢) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٧٣) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٧٤) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٧٥) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٧٦) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٧٧) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٧٨) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٧٩) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٨٠) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٨١) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٨٢) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٨٣) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٨٤) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٨٥) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٨٦) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٨٧) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٨٨) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٨٩) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٩٠) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٩١) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٩٢) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٩٣) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٩٤) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٩٥) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٩٦) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٩٧) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٩٨) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (٩٩) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين (١٠٠) في نسخة واحدة بخط أبي عبد الله البصريين

في وضع اللغة ، فمن نظر للاحتمال جعله مجمولا ، ولا كثر الجمهور من هؤلاء  
لأن الرسول <sup>عليه السلام</sup> إنما بعث ليبيّن الشرع هذا الوجه اللغوي <sup>(١)</sup>  
(٦) ما لم يستثنى من عموم لغوي كقوله <sup>عليه السلام</sup> « فإني إذا ضائم » لنا  
سأل عما نشأ : « هل تتركهم شئ » وقالت لا : فإنه يحتمل الضوم الشرعي ويحتمل  
اللغوي . فمن نظر الى الاحتمال قال بالإجمال ، وفي لاختلاف دليل الجمهور في المسألة  
المتعارفة منع الإجمال ، وفي المسألة أقوال أخرى بالتفصيل بين الإثبات و  
النفي يقول تتبعها <sup>(٢)</sup>

(٧) نحو قوله تعالى : « والشارف والشارفة فاقفوهوا أي دعاهم » للاحتمال أن  
يكون المقصود بالآية من اللبس أو المرافة أو المناكب ، والقطع أيضا  
محتمل للإبانة والشق ، وقد نظر الى الاحتمال بعض الحنفية فجعل الآية  
من الجمل ، ومنع الجمهور لأن البر حقيقته في العصور المنكبة مجازيها  
« و » ذلك فلا إجمال وقد بين الرسول <sup>عليه السلام</sup> بعلمه أن المراد المجاز إذ قلنا  
في الشيخ ، والقطع أيضا حقيقته في الإبانة وقد بينا السنة العقلية  
على بقائه على حقيقته فلا إجمال <sup>(٣)</sup>

(٨) قوله تعالى : « وأمسحوا برؤوسكم » فإنه متردد بين كل الرأس و  
بعضها ، فنظر الحنفية وأبو عبد الله البصري الى ذلك فجعلوه مجمولا ، ومنع  
الجمهور لأن الرأس حقيقة في الجميع والباء للالطاف ، أو للتبعية ، وعلى كل  
فلا إجمال <sup>(٤)</sup>

**وَحُكْمُ الْجَمَلِ : عَدَمُ الْمَيِّزِ الَّتِي تَحْتَ يَوْجَرُ مَا يَبِينُ <sup>(٥)</sup>**

(١) في المتن مع لفظ « والشارف » وهو في نسخة « والشارفة » (٢) في المتن مع لفظ « والشارف » وهو في نسخة « والشارفة » (٣) في المتن مع لفظ « وأمسحوا برؤوسكم » وهو في نسخة « وأمسحوا برؤوسكم » (٤) في المتن مع لفظ « وأمسحوا برؤوسكم » وهو في نسخة « وأمسحوا برؤوسكم » (٥) في المتن مع لفظ « وأمسحوا برؤوسكم » وهو في نسخة « وأمسحوا برؤوسكم »

وأما التشابه فهو عندهم : ما استأثر الله بعلمه ، كالكيف  
في ذات الله وعبادته جل وعلا ، وفي الأمور الغيبية التي تؤمن بها مع العجز  
عن إدراك كيفية حدوثها ،

وله في حيز التشابه أقوال كثيرة غير هذا ، فترى كثرة الإشارة  
إلى بعضها في مقرمة هذا المبحث .

وعلى هذا التعريف لا يدخل التشابه في أصول العقيدة إذا لا تتعلق  
لها بالأحكام الشرعية ، بل يدخل في أصول الدين أو أصول الإيمان به .  
وأما آثارنا بين منهج المتكلمين في غيبى الرأى ومنهج الأخلاق  
فيهم ، وحرنا أن المنهجين يتفقان في التشابه ، وأن التفرع والمشكل  
والجمل عن الأحناف ثلاثتها داخل في الجمل عن المتكلمين .  
والله تعالى أعلم .

# البصائر

في مراتب الدلالة من حيث كبرها  
وتعدد مهيروا أربعة

## تمهيد

إن النصوص الشرعية من الكتاب والسنة إنما جاءت  
لتفصيل جميع الوقائع وأبواب الحكم الشرعي في جميع الأفعال  
وهذه النصوص الباطنة المحصورة، لا تلك كانت الوقائع و  
الأفعال لا تنحصر كانت دلالات هذه النصوص كثيرة جداً و  
مختلفة حتى بلغت كل الوقائع والأفعال، وكان هذا المعظم المعجز  
شاهداً على صلاح هذه الشريعة لجميع الأمكنة ولما بعز وجلها  
من الأزمدة والأشفاص، وقد ورد هذا الشهود صريحاً في قوله  
تعالى: «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً  
وَبُشْرَى لِّلْمُسْلِمِينَ» وقوله تعالى: «وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ الَّذِي  
لِلنَّاسِ مَآثِرُ الْيَقِينِ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ»

واعتدوا قول علماء هذه الأمة تبين الفرق التي تزل منها  
الأحكام الشرعية على الأحكام، باختلاف وجهات نظرهم واختلاف  
بسبب ذلك مصطلحاتهم، وقد ذكرنا في تمهيد الفصل السابق  
أن الأصوليين يرجعوا على منهجين سمي أحدهما بحقيقة الأخلاق  
والآخر بحقيقة المتكلمين، وقد تباين هؤلاء المنهجان فيما يتعلق  
بهذه الفرق تبايناً كبيراً، منه ما هو في الاصطلاح، ومنه ما هو  
في اعتبار بعض الفرق - كجمهور المخالفة مثلاً -  
أمّا العينية فقد قسموا فرقاً دلالة الألفاظ على الأحكام  
المعتبرة إلى أربع فرق هي:

١) عبارة النصير بقرينة المقصود بالنصير هنا الكلام لا بقدر كونه  
واضح الدلالة، - وهي: دلالة اللفظ على ما سيف له أطلت أو تبعا  
بلا تأمل، وهي أمثلة ذلك قوله تعالى: «فَانكحُوا مَا كُنْتُمْ

لكم من النساء ثلثين وثلاثمائة فان غفتم أن لا تعزلوا  
فواحدة. فهذا الفصل في بيان ما على عري من الأحكام منها:  
أ- أصل عشرونية الخلام. ب- إباحة تعدد الزوجات في حروء

الأربع . ج - هـ . جواز تجاوز الواحدة عند الغنى من الغنى

وقوله ان الله على هذه الاحكام دالالة واضحة لا تحتاج الى نقل

وَالْأَيَّةُ مَسْهُوقَةٌ لِيُبَيِّنَ الْحَاكِمِينَ الْأَخْيَرِينَ أَيْ حَالَهُ وَلِيُبَيِّنَ الْأَوَّلَ تَبَعًا.

ج) إشارة الذئبي وهي : دلالة اللب على التراما على ما

مالم يفكر بسوقه ولا اتوقف تحت عليه مع نوح خفاؤا يحتاج المتأمل

وهي أمثلة ذلك قوله تعالى: «المعقرا» المهاجرين الذين اخرجوا

عزيم اياهم واموالهم - الآية، ولانها دلت بعبارة النص على استعفاء

المهاجر من نصيبنا من العبد . وقد أتت بأشارة النسخ على زوال ملك

المهاجر عن خلفه دار الحرب، لانها لم تنقل اليها الحكم الا حين

والصالحه النعمان، والاك لعنه العبد الزم وصيغوا به يستلزم والما فوق

ثم تتفق حجة عليهم كالقضاء، ولا يرد هذا إلا بما مثل.

١٠ دالة النجوه هي دالة الدلالة على ثبوت حكم الشكوك

والله اعلم بالصواب

به المسكوت عنه لغيرهم منّا في الحكم بعد أن استمر فيها أيام بالانوار في

البرق

المستأثرين

في أمثلة ما لا يحصى السموات عند أولي بالعلم من المثلثات في

تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمْ آلِ﴾ وإنه قد بعث بعارة النجس في سبع النافيات على

والوالدين وقدل براللة النعيم على منع خضى بجمالا ان المناكحة الايزاء وهو

بالقرب أبلغ وكان أولى.

ومن أمثلة ما كان فيه مساوياً له قوله تعالى: «لأن الزمير بالواو

أموال اليتامى من كل ما يأكلون في بطونهم نارا وسيجعلون سعيرا.

[illegible][illegible]

١١٠

والتعليم في مصر في عهد محمد علي

$$f(x) = \frac{1}{2} \ln \frac{1+x}{1-x} - \frac{1}{2} \ln \frac{1+x^2}{1-x^2} \quad (7) \quad f'(x) = \frac{1}{1+x} - \frac{x}{1-x^2} = \frac{1-x^2-x^2}{(1-x^2)^2} = \frac{1-2x^2}{(1-x^2)^2} \quad (8)$$

فإنه إذا بعبارة النص على منع منع الكلام الالهي على كل ما هو  
فإن دلالة النص على منع غريقها كقولنا، لأن المنع الإلزامي  
ويستوي فيه الأكل والشرب.

١٤ اقتضاء النص وهو: دلالة الكلام على إيقاع  
خارج عنه يتوقف صدقه أو صحته عقلاً أو شرعاً عليه.

ومثال دلالة النص على ما يتوقف صدقه عليه قوله تعالى: «رفع  
له عن الغنم النجاسات والنسيان وما استكرهوا عليه» والرسول صلى الله عليه وسلم صادق  
بالضرورة، والغنم والنسيان موجودان في الأمة لم يرفقا، فعلم أنه في الكلام  
حذفاً، وتقرى الحروف المؤاخاة بالنجاسة.

ومثال دلالة النص على ما يتوقف صحته عقلاً عليه قوله تعالى: «و  
اسأل القرية» والفعل لا يستسيغ سؤال القرية التي هي الأبيد والقرية،  
فعلم ضرورة أنه المراد: وأسأل أهل القرية.

ومثال دلالة النص على ما يتوقف صحته شرعاً عليه، قوله تعالى: «والذين  
اعتقوا عبداً عتقوا بالهبة» وإن الشرع لا يعتق العتق إلا إذا كان المقتضى  
مالاً كالمعتق، فعلم أن المراد بعينه عتق بالمال ثم اعتقدوا كالمعتق.  
وقد يجتمع الأمران في مثال واحد كقوله تعالى: «عرفت عليكم  
أما حكمكم» فالعقل يمنع أن يقع التحريم على العين لأن الأحكام من باب  
الحلب وهو ما يتعلق بالأفعال، والشرع أيضاً يمنع أنه يكون التحريم  
واقفاً على كثير من الأفعال كالبيع والنقل والمير والكلام وغيرها فاعلم  
بضرورة إتمام المقصود الاستتاع.

هذا تفصيل العنيفة القرية دلالة الألفاظ على الأحكام العتقية  
لربهم، واعتبروا ما سواها قاسراً، وقد يشي التفتازاني وجهان لظهور  
الشرع لربهم في هذه بقوله: «ووجه ضيقكم على ما ذكره القوم» أن  
الحكم المستفاد من النظم إما أن يكون ثابتاً بنفس النظم أولاً

والوجه الثاني هو أن الحكم المستفاد من النظم هو الحكم المستفاد من النظم  
والوجه الثالث هو أن الحكم المستفاد من النظم هو الحكم المستفاد من النظم  
والوجه الرابع هو أن الحكم المستفاد من النظم هو الحكم المستفاد من النظم  
(١٤) الآية ٢٤ سورة النحل

والأول إن كان النظم مسوقاً له وهو العبارة، وثالثاً فهو الإشارة  
والثاني إن كان الحكم مبهوماً عند أخذ فهو الإشارة، أو شيئاً مبهوماً  
الافتراضاً، وثالثاً فهو التمسك بالقياسية».

أقول ولا يخفى عن الرقعة بعض قولك، فقد عرفت أن المقصود  
قد لا يقتضي الشرح، بل العقل كما علم. والله أعلم.

**وأما المتكلمون** فقد اختلفت مناهجهم في تقسيم  
علمهم الثلاثة فمنهم من جعلها أربعة ومثمن من جعلها ثلاثاً ومنهم  
من جعلها اثنتين،

فأما من جعلها أربعة فهو عنده: (١) دالة اللفظ من حيث صحته  
أي منطوقه، (٢) دالة اللفظ من حيث مجواه ويعهوه، (٣) دالة اللفظ  
من حيث ضرورته واقتضاه، (٤) دالة اللفظ من حيث معقولته أي  
القياس على ما مر لولم. وقد سلك هؤلاء المسلك الفخالي في مقدمات  
كتاب المستصحب (١).

وأما من جعلها ثلاثاً فقد سلكوا في تصنيفها مسلكين هما:  
- المسلك الأول: ما سلكه الغزالي في القلوب الثلاث أي كبريه -  
استشعار الأحكام، من كتاب المستصحب حيث قال: «واللفظ إما  
أن يدل على الحكم بصيغته ومنطوقه، أو بجواه ويعهوه، أو  
بمعناه ومعقوله وهو الاقتباس الذي يسمى قياساً. وهذه ثلاثة فنون  
المنطوق والمفهوم والمعقول».

فبالحقيقة أنه قد أسبق دالة اللفظ من حيث ضرورته واقتضاه.  
- المسلك الثاني: ما سلكه ابن السبكي فهو عنده: (١) المنطوق،  
(٢) الاقتضاء والإشارة، (٣) المفهوم. وأسبق القياس (٢).

وأما من حصروا في اثنتين فقد سلكوا في ذلك مسلكين أيضاً هما:  
- المسلك الأول: أنه دالة اللفظ لا تخرج عن منطوقه ومفهومه

(١) من الأصول في التلخيص ١٠٣١ - ١٠٣٢

(٢) من المستصحب ١٠٣١ - ١٠٣٢

أما من جمع الرابع مع الثاني والثالث فهو...

وكل ما ينقسم الى قسمين ، فالمنكوف ينقسم الى صريح ، وهو المنكوف  
عن غيرهم ، والغير صريح ، وهو الاقتضاء والإشارة والإيماء ،  
والغيرهم ينقسم الى متوافق ومخالف .  
وقد سلك هذا المسلك الشيرازي وابن الحاجب والبيضاوي والنيلان  
ثم اتفقوا على رأيهم في الاقتضاء والإشارة والإيماء ، فابن الحاجب هو الذي  
جعلها معنوية غير صريح ، وخالفه كلام التلمساني في الإيماء متوافقة  
جعلها قسمها من النفي يقابل التخييل ، ولم يتعرض للاقتضاء والإشارة .  
وأما الشيرازي والبيضاوي فجعلوا دلالة الاقتضاء من المعنوية ، وجعل  
الأمثلة دلالة الإشارة منه أيضا .  
- المسلك الثاني هو ما سلكه الآمري في تقسيم الدلالة الى  
دلالة منكوف - وهي المنكوف - ودلالة غير منكوف ، وهي أربعة أقسام :  
دلالة الاقتضاء ودلالة الإيماء ودلالة المعنوية ودلالة الإشارة .  
وقرب من هذا المسلك ما سار عليه الباجي وأبو الغضائري  
فقسما الدلالة الى دلالة أصل - وهي المنكوف - ودلالة معقول أصل -  
وهي أربعة أقسام : المحال - وهو الاقتضاء - ومحال الغياب - مفهوم  
المواقفة - ودليل الغياب - مفهوم المخالفة - ومعنى الغياب - القياس .  
فخلص القول في هذا أن كثر دلائل الألفاظ عند المتكلمين سبعة  
أقسام هي : المنكوف ، والمعنوية ، والمواقفة ، والمخالفة ، والاقتضاء ، و  
الإشارة ، والإيماء ، والقياس . فالسنة الأولى اتفقوا على أنها من دلالة  
الدفع ، ولا أثر لغيرها في اندراج بعضها في بعض ، والسابع اختلفوا  
هل هو من دلالة الدفع أولا ، فجعل الغرض الباجي وأبو الغضائري  
من دلالة ، وأخرجه الجمهور ،  
وساويح هذا الأقسام السبعة إن شاء الله تعالى في هذا الفصل

(١) انظر شرح البرهان ص ١٠٠ - ١٠١ ، والفتاوى مع الشرح والبرهان ص ١٨١ ، والنهاية ص ١٢١  
(٢) انظر معجم الأصول ص ١٧٥ ، ومعجم الأصول ص ١٧٦ ، انظر الكلام لأبي حنيفة ص ١١١  
(٣) انظر معجم الأصول ص ١٧٥ ، ومعجم الأصول ص ١٧٦ ، انظر الكلام لأبي حنيفة ص ١١١  
(٤) انظر معجم الأصول ص ١٧٥ ، ومعجم الأصول ص ١٧٦ ، انظر الكلام لأبي حنيفة ص ١١١

سائر على المنهج الأول الزء نعهد الغزالي في تقسيمها الأربعة  
كبرى، لأنه في نكح، أضيق المناهج وأقلها اضطراباً، فقد رأيت  
فيها سكراناً هنا أن المنهجين الآخرين قد انقسم أصحابهما إلى  
مسائل متعددة.

وإذا قارنا بين مذهبي الأحناف والمتكلمين في هذه الأمور  
وجدنا أن المتكلمين قرأوا في القرآن الكريم الأربعة التي أثبتتها الأحناف  
وزادوا عليها ثلاثاً لا يراها الحنابلة من أصول الدين وقد وافقهم في  
بعضها بعض المتكلمين.

وذلك أن عبارة النحر عن الأحناف هي المنكح عن المتكلمين،  
وإشارة النحر عن الأحناف هي دلالة الإشارة عن المتكلمين، و  
دلالة النحر عن الأحناف هي مفهوم الموافقة عن المتكلمين، و  
اقتضاء النحر عن الأحناف هو دلالة الاقتضاء عن المتكلمين، ولا  
يرى إلا مجرى الالفاظ الأصلية. والله أعلم.

# المبحث الأول: دلالة المنكوف

المنكوف في اللغة، اسم مفعول يقع إذا تكلم بهوت، والأكثر استعماله  
للزنا من رآه تعرق العرق في صياحه عند اسم مفعول كذلك فيقال المنكوف في  
وقد ينعت به من كقول الشاعر:

والأيتام في العيشة من كان فيهم  
وحيث لا ينزع الحية، بالجوار والجور  
وهو في اصطلاح المنكفين: ما دل عليه اللفظ في محل النقص  
وزاد الأمر قبله فيهم بأنهم: فالله اللفظ قلنا في محل النقص، و  
قال ليخرج دلالة الاقتضا، والاشارة والإيهام، وقد عرفنا ما سبقه من باب الطبع  
بها ما داخل في المنكوف ويسمى المنكوف غير الصريح، وأن الشيرازي و  
البيضاوي يجعلانها من المفهوم، وأن الجمهور يعتبرها خارجة عنهما.  
وفي هذا التعريف أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: تمييز اللفظ: «ما» في التعريف، فيعلم أن تكون موصولة  
اسميا فيكون المعنى: المنكوف هو الذي دل عليه اللفظ في محل النقص، وعليه يكون  
المنكوف قسما من الملول للامر بالدلالة، وهذا ما يفهم من كلام الجمهور،  
كما يحتمل أن تكون موصولة فيكون المعنى: المنكوف هو دلالة اللفظ في محل النقص  
يكون التغيير في «عليه» عائدا على الملول المفهوم من «قل»، وعلى هذا يكون  
المنكوف قسما من الدلالة للملول، وهذا ما يثير إليه كلام ابن الحاجب  
حيث قال في المنتهى: «المنكوف: دلالة اللفظ على معنى في محل النقص بأن  
يكون ذلك المعنى حكما للمذكور» وقال في مختصره: «الدلالة: منكوف  
وهو ما دل عليه اللفظ في محل النقص، والمفهوم بخلافه» قال شارحه  
العصر: «وما هنا ضرورة ليلحق قسما للدلالة»

المنكوف في اللغة: اسم مفعول يقع إذا تكلم بهوت، والأكثر استعماله  
للزنا من رآه تعرق العرق في صياحه عند اسم مفعول كذلك فيقال المنكوف في  
وقد ينعت به من كقول الشاعر:

- الملوك الثالث: تبين الرلالة في قولهم: «ذل» والمراد باللالة هنا مختلف  
فيه حسب الاختلاف في مادة دل عليه اللبنة اقتضاة وإشارة وتبيينها - على ما  
- في الجمع فالطع المنكوف سواء أ دخل في المفعول أم لا - يربى الرلالة في  
المنكوف متعاقبة أو متعاقبة ، وفي المفعول والاقتضاة والإشارة والتبيين التزاما  
وابر الحاجب الذي جعل ذلك منكوقا ، يربى الرلالة المنكوف متعاقبة و  
مضنية العرج ، والتزاما في غير العرج ، بقوله تعالى: «احل لكم لبانة  
الصيام الربى (أي نساءكم)» يدل متعاقبة على حل الوك ، في كامل البلية  
ويدل تضاعف على حليم في ساعة منها ، ويدل التزاما على جواز إصباح  
الطائم جنبيا ، وكل هذا منكوف عند ابر الحاجب ، وغيره لا يربى الرلالة  
الأخيرة - وهي الإشارة - منكوقا .

- الملوك الثالث: بيا متعلق الجار والمجرور: «في محل النطق» فإنه  
يحي أن يتعلق بالفعل «ذل» فيكون المراد منكوق في كماله أو يتعلق  
بمذكور وهو حال من الأثير في عليه ، وتقرير: ما دل عليه اللبنة حال  
كونه ثابتا في محل النطق ، فيكون اللبنة هو منكوق في .

- الملوك الرابع: بيا معنى «محل النطق» ، وقرحكي فيه سير: الح  
ابر العنبر البلاءي قولين: أحدهما أنه معناه: في حالة النطق ، أي وقت النطق  
بالبنة يدل وقت النطق به على المعنى الذي وقع له متبادرا ، وبعبارة ينتقل  
الزهي إلى لوازمه ؛ فهي في غير وقت النطق المعبر عنه بالحل .  
وقد احتج هذا باللازم الذهني عند المناقضة ، فإنه إذا  
كان وجوديا وكان ملزوما غير متبادرا إلى الزهي في محل النطق  
أي في حاله ثم ينتقل منه إلى الملزوم الذي هو الموكوف لم اللبنة  
كالعنى فإن الزهي إذا سمع سبعا إلى البلى ولكنه إلى غير ذلك وهو الذي  
وضع له اللبنة ، وعلى هذا التفسير يكون ما وقع له اللبنة مرلولا

في غير محل النكاح فلا يكون منكوحاً،  
الثاني أن محل النكاح هو المحكوم عليه المنكوح باسمه، و  
على هذا التفسير تكون جهة التخييم الجارية،  
وهذا التفسير، فبناهما ما ذكره متعلق الجار والمجرور  
في المطلب الثالث.

ثم إن المنكوح ينقسم باعتبار استعمال اللوح إلى حقيقة  
ومجاز وقد تقدم الكلام عليهما، وينقسم باعتبار وضوح الدلالة  
وغموضها إلى واضح الدلالة وغموضها وقد تقدم الكلام عليهما كذلك  
ويطلق بهما ما يختص به دلالة بام خارج عنه، وذلك كالقاهر إذا  
صرف إلى الاحتمال المرجوح فإنه يسمى مؤولاً، كما سبق في الإنشاء  
اليوم، وكالمجمل إذا جسيه وانصحت دلالة فإنه يسمى مبنيلاً.  
وكانت أقسام المنكوح باعتبار وضوح الدلالة وغموضها ستة هي:  
النصر والقاهر، والمؤول، والمجمل، والمبني، والمتشابه،  
وينقسم باعتبار إيراد، إلى عام وهو: ليد يستغنى الصالح  
لم يخرج جسي، دبعة، أو خارج وهو خلافة، ومهمل وهو الرال  
على سائر في جنس، ومقير وهو خلافة،  
وينقسم باعتبار متعلق إلى أم وهو: اقتضاء فعل غير كفا،  
والنهي وهو: اقتضاء الكفا أي التزج، وهذا التقسيم الأخير يختص  
بالركب، وقد مراد قسم ثالث فيه وهو إلى باحة وهي: التخييم  
البعمل الكفا، والله أعلم.

(١) في قوله من غير النكاح (٢) في قوله المحكوم عليه (٣) في قوله الجار والمجرور (٤) في قوله التخييم (٥) في قوله الجار والمجرور (٦) في قوله الجار والمجرور (٧) في قوله الجار والمجرور (٨) في قوله الجار والمجرور (٩) في قوله الجار والمجرور (١٠) في قوله الجار والمجرور

## المبحث الثالث: دلالة المجهوم.

المجهوم في اللغة: اسم مفعول مرفعه، والزعم بهم إنما هو المقنى،  
إذا ففهم اللغة لغة هو معناه، والمناخفة يستعملونه في معناه  
اللاغوي، فيقولون: مجهوم الانسان، الحيوان الناحف.  
وهو في اصطلاح الأصوليين: ما دل عليه اللغز في غير محل النفي.  
ودلالة اللغز في غير محل النفي لا تكون إلا التزاماً.  
واللغز يدل على ما بقى ونقصنا على منكره، ويدل التزاماً على  
مجهوم ومفتضاء وإشارته وتنبيهه.

وهذا التعريف يخرج للمذكورات مع المجهوم، أمّا المنكوف فلا ريب  
في أنه في محل النفي، وكذا لما فهم من إشارة اللغز لأنه مقرر ثلث معانيه  
في الأصل غير أنه لم يقصر بشار من لازم، والمقتضى لا يستقيم بهن  
المنكوف دونه فكان فهمه في محل النفي أيضاً، والتنبيه أو الإيحاء  
يتبادر إلى الزهن قبل وصوله إلى المجهوم، لأن إذا سمعت قولاً  
تعالى: «إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ» تبادر إلى ذهنك أنه ذلك بسبب سيئهم  
قبل أن تصل إلى دلالة على نفي ذلك عن البشار، فكان فهمه في محل  
النفي أيضاً، ولكون هذه المذكورات من لوازم اللغز في محل النفي  
احتاج الأمر إلى زيادة قيد القبح في تعريف المنكوف ليخرجها عما  
سبق.

وتنهي على هذا التعريف المطالب الأربعة التي ذكرنا في تعريف  
المنكوف. كما هو واضح. فلا داعي للإعادة فيها.  
والمجهوم ينقسم إلى مجهوم موافقة ومجهوم مخالفة، و  
فيما يلي تفصيل الكلام عليهما:

أما مفهوم الواقعة فهو: الواجب المنكوف به في حكمه  
وهو ينقسم إلى قسمين: فجاء الخطاب، ولعمرك.

بالجواب: اللغة: اسم مصدر قتل في كلامه بمعنى: إذا وقع  
ويقال: قتلوا الكلام، وقيل: أزهى به معنى، ومزهد.

والمراد بالجنون: أصلاً: أن يكون المسكوت عنه أولى من  
المذكور به بالحكم الثابت لهما، وينقسم مفهوم الواقعة الأولى  
الملقب بالجنون إلى قبلي وخلفي؛

فما قبل هو الفهم كما في قوله تعالى: «فلا تقل لهما أف»  
في مفهوم النهي عن التأخير في النهي عن الضرب والقتل ونحوهما من أنواع  
الإنذار، فبذلك مواجب المنكوف به في الحكم وهو الضرب، وهو مشق  
- أي الضرب مثلاً - أولاً بالترتيب من التأخير قلها، وكذلك قوله  
تعالى: «من يعمل مثقال ذرة خيراً يره» ومن يعمل مثقال ذرة شراً  
يره. يدل به فهمه على أن ما قبل أكثر، فخير أو شراً، من باب  
الأولى على سبيل القبح.

والخلفي هو الفهم كما في قوله تعالى: «ومن قتل مؤمناً خطأ»  
فيتميز رتبة مؤمنته، بل ثم يدل به فهمه على أن من قتل مؤمناً عمداً  
تجب عليه الكفارة من باب الأولى، ولا كراهة في خلفي لخلفي للإمكان  
أن تكون الكفارة للجنون والرجعي، والقتل عمداً أعظم من أن يثبت بالنكهي،  
ولهذا كانت المسألة خلافية فبأوجب الشاذعية الكفارة في العمد  
خالفهم الجمهور، ومثل هذا في كفارة الغموس أيضاً لأن الكفارة إذا  
شرعت في الأيمان الأخرى مع عدم الاسم قللاً أن تشريع في الغموس في الاسم  
أول، ويجب عنه بنوع الجواب السابق.

وفي جواب الخطاب فريكون التبيين بذكر الأدنى على الأعلى وقد يكون

بالعكس، واجتمع عليه قوله تعالى: «ومن أهل الكتاب من إن تأمنه يغتار»  
 يؤذيه، بالبط، ومنهم من إن تأمنه يريدنا لا يؤذيه، بالبط، في يؤذيه، القتل  
 وهو الأعلى فإذا كان للربنا وهو الأول، ومن لا يؤذيه، الربنا  
 وهو الأدنى فحرم أداؤه القتل، وهو الأعلى من باب أولى.

وأما القسم الثاني وهو لحن الخطاب، وبأنه اللحن في اللغة: القصد  
 والصوت المجهري، ويقتضيهما قول جعفر:

وفاها بعني فإزده في شوقا  
 نجاوتها بلغي أعجبني  
 ويمنع لحن الخطاب في قول الآخر:

وها تغيبي بشبو بعرفا سمعت  
 بأنا على عشي بآء في شوقا  
 وروى التمام بن جريح وأبو نجان  
 يري بآءان لحننا ذات الأمان

كما يعلق على قلنات الكلام ومنه قوله تعالى: «ولتعرف قنهم في لحن القول»  
 ويعلق على العجينة ومنه قوله عليه السلام: «ولعل بعضهم أن يكونه لحن نجية  
 من بعض»، ويعلق أيضا على التعجينة الضعيفة من حروف الأذكياء ولا يعصفا  
 سواهم، ومنه قوله عليه السلام للشعترية يوم الأحزاب: «سألتني لحنًا أفهمه و  
 لا يفهمه أعضاء النائم»، ويعلق أيضا على الكلام في اللغة، ويحتمل  
 هذين المعنيين الأخيرين قوله ما لظبر أسماء بخرجة:

وحديث الرثم وهو ههنا  
 منلق كائيت وتلق أحنا  
 تنعت الناعته يؤزنا  
 نا وأحلى العريث ما لا لحننا  
 لأه الخلق قريب منهن، وقال بعض أهل اللغة: اللحن بالتحريك اللحن  
 وبالتسكين اللحن.

وأما أسهبت هناك التعريف اللغوي لأه المصالح لكتب الأصول بمرأاة كل قول

(١) اللحن لغة منعه من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن.

(٢) اللحن لغة منعه من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن.

(٣) اللحن لغة منعه من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن.

(٤) اللحن لغة منعه من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن.

(٥) اللحن لغة منعه من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن.

(٦) اللحن لغة منعه من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن، أي من أن يكون له لحن.

اعتبر تعريف الغنى الذي ولم يثن الى غير ذلك فوقع اختلاف كبير بينهما  
ذكره، يتجنى بسببه فليس يبلغ على المقام اللغوية.

والمراد بالكتاب الخطاب اصلاها، كون المسكونة عند موافقة  
متساوية المنفعة بعد الحكم، وهو ايضا قسما، حلى وخفى.

والعلماء القديس كما في قوله تعالى: «ان الزبرياكلون اموال النظام  
لحما الى اياها كلونهم نارا وسيصلون سعيها» لمفهوم قوله يا كلون  
الموافق ان الزبرياكلون اموال اليتامى او يتلفونها باي نوع اخر من انواع  
الانفاق داخلون في الوعيد، بكل نوع من انواع الانفاق متساو الاكل  
قوله.

والغنى الذي كما في قوله صلى الله عليه وسلم: «ما اعتق شريك في غيرك  
لم مال يبلغ ثمن العبد، قوم عليه فيمة الغزل» فمفهوم قوله بغيره ان  
الامة كذلك لمساواتها للعبد، الا ان ذلك يخص لان العبد اذا اعتق  
كان من اهل الجهاد بخلاف الامة.

ومن هذا مفعومات الآيات والأحكام المصروفة بالامر والنهي والوعيد  
والوعيد للذكر لموافق النساء للرجال في الخطاب بالعلم ومتساواتها  
لهم في ذلك على سبيل الثمن في بعض الوقوع في بعض، بحسب احتمالات  
اعتبار الجوار.

وتسمية هذا النوع لحناء كتحية سابقه فجاء اصطلاح نوع  
عليه الجمهور كابن الشبكي، ومن تبعه من المتأخرين.  
ومن الأصوليين من يسمي مفهوم الموافقة حقوى الخطاب، ويسمى دلالة  
الاقتضاء في الخطاب كالشعر ازا والباحقوا في الخطاب في اول التمهيد  
الا انه عند ما تعرض لمسائل دليل الخطاب وجعوا جعل الحقوى و  
الحسن والتسمية أسماء مترا دقة لمفهوم الموافقة، وقد شرح الأمر

المراد من اصطلاح الموافقة هو ان يكون الحقوى في الخطاب هو الذي هو الحقوى في الخطاب  
والمراد من اصطلاح الاقتضاء هو ان يكون الاقتضاء في الخطاب هو الذي هو الاقتضاء في الخطاب  
والمراد من اصطلاح الحسن هو ان يكون الحسن في الخطاب هو الذي هو الحسن في الخطاب  
والمراد من اصطلاح التسمية هو ان يكون التسمية في الخطاب هو الذي هو التسمية في الخطاب



المراء به الأدب وهو بعضه كتسمية الصلاة وكوعا . وقد ذهب بعضهم  
إلى أنها من باب الحقيقة العرفية ، وعليه والتأليف في الآية قرأنا  
العرف من معناه الوصف إلى مثلها الآية<sup>(١)</sup>

أقول لا يلزم أن ينادى به اليتم أصحاب القولين الآخرين إلا إذا  
كان التنبيه فيه بالأدنى على الأعلى كالأية ، أمّا ما كان التنبيه فيه بالأعلى  
فإن الأدنى كان التنبيه بالقنطار الذي يارونوه ولا يخرج أن يكون من الجازم الذي  
وقصر البعض إذا التنبيه به على جميع الأبقاض ولا ينشئ واحد منها . و  
لهذا لو قيل المقصود بالقنطار اليناز مثلا لا يختل نفس الكلام وكان ينبغي  
مخرج عن المعنى المقصود من غير تساوي أهل الكتاب ، وكذا لو قيل إن الله  
قرأنا لوقد القنطار رحبا وضع لم (أي مثلها) المال لعصل هذا المخزون  
وعلما أن الثواب أنه لا يتم دلالة البقرة مستجيلا في حقيقة اللغويم  
على مفهوم خارج عن محل النقو به ، والله أعلم .

وتنقل في الخلاف في هذه الروايات في النسخ بها . فمرواها قياسية لزم  
على ما قال قوم النسخ بها لأن القياس لا ينسخ به ، بخلاف مرواها بالهتة<sup>(٢)</sup>  
وهي من الموافقة محتج به عند جميع الأصوليين إلا بعض الظاهريين<sup>(٣)</sup>  
قال ابن تيمية وما ذهبوا إليه مكابرة<sup>(٤)</sup>

مع أن ابن جرير رحمه الله قد بالغ في إنكار مفهوم الموافقة وجمعه  
قسمي القياس . وقرا ضحك النقل عن داود فيه<sup>(٥)</sup>

(١) انظر في الصلاة مع التوضوء والاعانة من كتابه ومما ذكره في (١٦٦)

(٢) انظر شرح القوت المفسر ج ٢ ص ٤٦٦

(٣) انظر في كتابه عام الآثار ج ٢ ص ٧٦٠ من كتابه في التفسير ج ٢ ص ٧٦٠

(٤) انظر في كتابه عام الآثار ج ٢ ص ٧٦٠ من كتابه في التفسير ج ٢ ص ٧٦٠

(٥) انظر في الاستدراج لابن جرير ج ٧ ص ٥٥٥ وما ينظره

(٦) انظر في التفسير ج ٢ ص ٧٦٠

وَأَمَّا مَعْنَى **الْمُخَالَفَةِ** . وَهُوَ الْمَعْنَى فِي لَيْلِ الْغُلَّابِ فَهُوَ الْمَخَالَفُ

لِلْمَعْنَى بِمَعْنَى . وَهُوَ عَشْرَةُ أَقْسَامٍ هِيَ :

١) مَعْنَى الْغَايَةِ . وَهِيَ عِنْدَ الْعَرَبِ بِأَيِّ أَوْحَشٍ أَوْ اللَّامِ . وَهِيَ الْمَعْنَى

عِنْدَهَا بِالْإِشْهَادِ فِي قَوْلِ ابْنِ مَالٍ :

لَا يَتَّعِهَا خَشَقُ اللَّامِ وَذَلِي . وَهِيَ وَبِأَيِّ يُفْعَلُ بِزَلَالٍ :

وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « ثُمَّ أَهْوَأُ الصِّيَافُ إِلَى اللَّيْلِ » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ لَا

صِيَافَ فِي اللَّيْلِ . وَكَقَوْلُهُ تَعَالَى قِتْلَةُ نَجِيسِ الْآيَةِ : « بِاللَّيْلِ بَاشِرٌ وَهَرُونَ

ابْنُ خُوٍّ مَا كَتَبَ إِلَيْكُمْ وَكَلُوا وَاشْرَبُوا عَشَى يَتَّبِعُونَ لَكُمْ الْخَيْلَ الْأَبْيَضَ مِنَ

الْخَيْلِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْيَمِيِّ » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ مَمْنُوعَةٌ فِي نَهَارِ

الضُّحَى بَعْدَ تَبَيُّنِ خُلُوعِ الْيَمِيِّ الظَّادِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « فَإِنَّ خَلْقَهَا وَلَا تَحِلُّ

لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا نَكَحَتْ زَوْجًا

غَيْرَهُ زَالَ الْقَهْرُ مِنَ النَّاسِ عَنْ الْخِلَافِ الثَّالِثِ ، وَأَنَّ بَعْضَ الْقَهْرِ مِنَ النَّاسِ

عَرِغِيٍّ مِنَ الْمَوَانِعِ كَكُونِهَا فِي عَرِغَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ عَرِغَتِهِ . وَكَقَوْلُهُ تَعَالَى :

« كُلُّ يَمِيٍّ لِأَجَلٍ مُسَمًّى » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ ذَلِكَ الْأَجَلُ انْقَلَعَ

الْيَمِيُّ بِلَا .

٢) مَعْنَى الْحَقِّ . وَهُوَ الْمَعْنَى فِي عِلْمِ الْمَعَانِ بِالْقَصْرِ . وَهُوَ أَمَّا قَصْرُ

الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ أَوِ الْعَكْسِ ، وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُخَالَفُ

يَعْتَقِدُ عَكْسَ الْخِلَافِ ؛ فَقَصْرُ قَلْبٍ ، أَوْ يَعْتَقِدُ رَاشِدًا إِلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ

وْغَيْرُهُ فِي الْمَقْصُورِ ؛ فَقَصْرُ إِفْرَادٍ ، أَوْ يَعْتَقِدُ ثُبُوتَ الْمَقْصُورِ لِلْمَقْصُورِ

عَلَيْهِمَا وَغَيْرُهُ عَلَى سَبِيلِ الشُّدِّ وَالتَّرْدِيدِ بَيْنَهُمَا ؛ فَقَصْرُ تَعْيِينٍ ، وَهُوَ

فِي كُلِّ ذَلِكَ حَقِيقَتِي حَاصِرٌ أَوْ نِسْبَتِي ، فَبِتِلْكَ اثْنَتَا عَشْرَةَ صُورَةً ،

وَكُلُّهَا كَثِيرَةٌ ، وَالْجَمَاعُ بَيْنَهُمَا النِّفَاقُ مَعَ الْإِثْبَاتِ ، بِأَنَّ ثُبُوتَ الْمَقْصُورِ

لِلْمَقْصُورِ عَلَيْهِ يَنْفَعِي عَرِغِيٍّ ، وَأَشْهَرُهَا سِتٌّ هِيَ :

(١) أَمَّا مَعْنَى الْمَخَالَفَةِ الْمَعْنَى فِي لَيْلِ الْغُلَّابِ فَهُوَ الْمَخَالَفُ لِلْمَعْنَى بِمَعْنَى . وَهُوَ عَشْرَةُ أَقْسَامٍ هِيَ :  
١) مَعْنَى الْغَايَةِ . وَهِيَ عِنْدَ الْعَرَبِ بِأَيِّ أَوْحَشٍ أَوْ اللَّامِ . وَهِيَ الْمَعْنَى عِنْدَهَا بِالْإِشْهَادِ فِي قَوْلِ ابْنِ مَالٍ :  
لَا يَتَّعِهَا خَشَقُ اللَّامِ وَذَلِي . وَهِيَ وَبِأَيِّ يُفْعَلُ بِزَلَالٍ :  
وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « ثُمَّ أَهْوَأُ الصِّيَافُ إِلَى اللَّيْلِ » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ لَا صِيَافَ فِي اللَّيْلِ . وَكَقَوْلُهُ تَعَالَى قِتْلَةُ نَجِيسِ الْآيَةِ : « بِاللَّيْلِ بَاشِرٌ وَهَرُونَ ابْنُ خُوٍّ مَا كَتَبَ إِلَيْكُمْ وَكَلُوا وَاشْرَبُوا عَشَى يَتَّبِعُونَ لَكُمْ الْخَيْلَ الْأَبْيَضَ مِنَ الْخَيْلِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْيَمِيِّ » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ مَمْنُوعَةٌ فِي نَهَارِ الضُّحَى بَعْدَ تَبَيُّنِ خُلُوعِ الْيَمِيِّ الظَّادِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « فَإِنَّ خَلْقَهَا وَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا نَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ زَالَ الْقَهْرُ مِنَ النَّاسِ عَنْ الْخِلَافِ الثَّالِثِ ، وَأَنَّ بَعْضَ الْقَهْرِ مِنَ النَّاسِ عَرِغِيٍّ مِنَ الْمَوَانِعِ كَكُونِهَا فِي عَرِغَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ عَرِغَتِهِ . وَكَقَوْلُهُ تَعَالَى : « كُلُّ يَمِيٍّ لِأَجَلٍ مُسَمًّى » . فَهُوَ مَعْنَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ ذَلِكَ الْأَجَلُ انْقَلَعَ الْيَمِيُّ بِلَا .

١ - العطف على المنع بل لا كقولهم تعالى «كاتبه عن نوح» وما فهم  
ليس في ضلالة ولا كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «وقوله تعالى: «مَا  
كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَا لِرَسُولِ اللَّهِ» وقوله الكريم لا تدخل  
في المفهوم وإن المنع والمنع بها منقولان.

ب - الاستثناء بعد المنع كقولهم تعالى: «وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(١)</sup>  
فمفهومه إثبات الألوهية لله وحده. وكقولهم تعالى: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ»  
فمفهومه أن محمداً صلى الله عليه وسلم ليس إلهاً ولا شاعياً ولا كاهناً ولا ساحراً، إلى غير  
ذلك مما يتصور المشركون، وسيأتي إن شاء الله تعالى أن بعض الأصوليين  
جعل هذا منقولاً.

ج - المحصى بإنما كقولهم تعالى: «إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ» وقوله تعالى  
«إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ». فمفهومها كقولهم الآيتين قبلهما، وقرآنك  
بعض البينانيين وبعض الأحناف المحصى بإنما واختار الأمر من فهمهم<sup>(٢)</sup>  
وهم مجتوبون بورودها متعاقبة للنهي مع إلا: كقولهم تعالى: «وَمَا  
مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَاحِدٌ» وقوله: «إِنَّمَا أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ» مع الآيتين السابقتين.  
وكقولهم تعالى: «إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» مع قوله: «وَلَا تُنذِرُونَ  
إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» وغير ذلك، ولهذا قال السيوطي في الغيث الباقية  
في غير هذا المحصى:

وَأَنَا وَمَا أَطَاعَ الْجَاهِلُ كُلُّ مَا لَمْ يَلِدْ وَاحِدٌ<sup>(٣)</sup>  
وقد تعرض لهذا الخلاف الحافظ أبو حنيفة في فتح الباري، فليراجع<sup>(٤)</sup>  
د - تفریم ما أصله التأخير كالمفعول في مثل قوله تعالى: -  
«إِنَّمَا نَعْبُدُ مَا لَا يَنْفَعُنَا» فمفهوم نهى العبادة والاستغاثة  
عن سواء. وكما الختم في مثل قوله تعالى: «فَلِلَّهِ الْحُكْمُ» فمفهوم نهى  
استحقاق غيره للحكم.

١ - قوله تعالى: «وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»  
٢ - قوله تعالى: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ»  
٣ - قوله تعالى: «إِنَّمَا أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ»  
٤ - قوله تعالى: «إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»



عن الأصوليين ، وقال الخوئي لم إخلالاً بأن أحدهما على التعليل . والثاني  
على المعلق عليه ، فغلب الأول يعرفونه بأنه : تعليل حصول مفهوم  
بجملة على حصول مفهوم آخر ، نحو أن جئتني أكرم مثلاً . والآخر وهو  
الجملة الأخيرة معلقٌ حصوله على الجزء الذي هو مفهوم الأول . وعلى  
الثاني هو ما يقابل الجزء والجواب ، بحيث في المثال السابق شي  
وجوابه أو جزأوه أكرم مثلاً .

والأول هناك يفصح بالشرح الإخلال الثاني فيكون الشرح  
والمفهوم هو الفعل الأول ، لأنه هو الذي يلزم من وجوده الوجود  
ومن عدمه العدم ، **لأن الأمر جعل المفهوم للفعلي معاً**  
**فسماء « مفهوم الشرح والجزاء »**

ومثاله قوله تعالى : « **وإن كن أولت حمل فأنفقوا عليهن** » .  
فمفهومه أن البائن غير الحامل لا ينفقه لها ، وقوله تعالى : « **ومن**  
**لم يستلح منكم كفولاً أن ينجح المحدثات المؤمنات فمن مآلات**  
**أيمنكم من قبيلتكم المؤمنات** » . فمفهومه أن وأجر الكوئل  
لا يجل له نكاح الأمة ، وقوله تعالى : « **وإذا ضربتم في الأرض**  
**فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلوة** » . فمفهومه أن العاصي  
ليس له القص . ومن تنويع الأمثلة يعلم أنه لا فرق بين أن تكون  
أداة اسمًا أو حرفاً ، جازمة أو غير جازمة .

هـ) مفهوم الجيفة ، والمراد بها هنا المعنى **الأعم المتناول**  
**للذئبة والجمال** ، **للجيفة** هذا المعنى ثلاث صور : الأولى  
أن تكون بعد الموصوف كقوله تعالى : « **فإنهم من رعية مؤمنة** » .  
فمفهومه أن غير المؤمنة لا تجزئ . وكقوله تعالى : « **يا أيها الذين**  
**آمنوا لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى** » . فمفهومه عدم

(1) إطلاقه في كل موضع في جميع كتب الأصول . (2) أي في كل موضع في جميع كتب الأصول . (3) أي في كل موضع في جميع كتب الأصول . (4) أي في كل موضع في جميع كتب الأصول . (5) أي في كل موضع في جميع كتب الأصول .

الذبح عن الصلاة في غير حاله المسك،

الثانية: أن تكون قبل الموصوف كحديث: «في ساعة الغنم إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة ساعة» فيعقوبهم أن نجني الساعة وهي المعلقة لازكاة فيها،

الثالثة: أنه يحزى الموصوف ويتفام الصبيحة مقامه، كقوله تعالى:  
«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ دَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا» فيجوز  
أنه الواحز العزل يقتل خبره.

(٦) مفهوم العلة، والمراد بها هنا العامل على الشيء المذكور مقدّمًا، كقوله تعالى: «إنا أنزلناكم من السماء مطرًا» فكأن المطر هو العلة التي جعلت الله تعالى ينزل المطر. وقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقوبات» فكأن العقوبة هي العلة التي جعلت الله تعالى يأمر المؤمنين بأوفاءهم بالعقوبات. وقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقوبات» فكأن العقوبة هي العلة التي جعلت الله تعالى يأمر المؤمنين بأوفاءهم بالعقوبات. وقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقوبات» فكأن العقوبة هي العلة التي جعلت الله تعالى يأمر المؤمنين بأوفاءهم بالعقوبات.

(٨) مفهوم خرمي المكان، كما في قوله تعالى: «جول وجعلنا  
شجر المسجر الحرام» فمفهوم منع استقبال سواء، وكذا قوله  
تعالى: «ولا تأكلوه» فمفهوم منع المسجر الحرام حتى يقتلوه فيه  
فمفهوم الاذن في قتالهم خارج الحرم ولو لم يثراوا بالقتال  
وفي المثال الاول يعلم انه لا يشترط نصب الغزي على الغزيتة  
وقراءه خل بعض الاصوليين - كما في السبكي - هذه الثلاثة في الصفة

[illegible]







الشبهة، والثاني مفهوم الصفة، والثالث مفهوم العرف، والرابع مفهوم اللقب.

وكذا روى عن أبي عمير القاسم بن سلام وأبي عميرة معهما المشي والشافعي وهم من حقايق اللغة اعتبار مفهوم الخالصة وقد عارض هذا الحنفية بأن محمد بن الحنفية أيضا من حقايق اللغة وقد نجا.

أن تخصيص القيود المذكورة بالذكر لا يبرهن بانه، ولا بانه غير تخصيص المقيد بالحكم. فمثلا لو استوت السائمة والمعلوفة في الحكم قلتم خص السائمة بالذكر مع عموم الحكم والحاجة في كل الى بيان الحكم، بل كان الاقتصار على اربعة الغنم أولى لعمومه واختصاره.

وقد نقض هذا الدليل بأربعة مآخذ هي: الأول: أن حكم البائرة ليس كما يقال معرفة النوع، بل يعرف النوع أولا ثم ترتب عليه البائرة. واجيب بأنه لا مانع من الاستدلال بالآثار والثمار في النفي والإثبات كما يستدل على الصانع بمصنوعه.

الثاني: أن عدم العلم بالبائرة ليس علما بعدمها. واجيب بأنه غلبة الغلبة تكفي، ولو كانت ثم بائرة غير الاختلاف في الحكم لما خفيت على أهل اللغة.

الثالث: أن مفهوم اللقب لا يمكن اعتباره بلوا اعتباره في مثل محمد رسول الله، لاستلزام نفي الرسالة عن غيره وهو كبر، ويلزم من عدم اعتباره عدم اعتبار الصفة أيضا لا فرق، فإذا كانت السائمة من جهة المعلوفة والغنم من جهة لبقية المواشي، وجب أن يثبت على القول باعتبار مفهوم اللقب بأن المثال المذكور وهو محمد رسول الله - إنما له يعتبر بالمعهوم

(أ) انظر المحقق في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٢٢. والمحقق في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ١٢٢. والمحقق في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ١٢٢. والمحقق في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ١٢٢. والمحقق في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ٥، ص ١٢٢. والمحقق في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ٦، ص ١٢٢. والمحقق في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ٧، ص ١٢٢. والمحقق في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ٨، ص ١٢٢. والمحقق في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ٩، ص ١٢٢. والمحقق في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ١٠، ص ١٢٢.





وقد اشتبهوا لا اعتبار بمفهوم المخالفة شرعا كثيرة  
أو حلفوا بالخيار إلى عشرة وسندرج ستة منها في واحد.

١٥٤

١) أن لا تلزم أولوية المسكوت عنه بالحكم المنكوف أو مساواته له.  
والأحكام موافقا كما سبق.

٢) أن لا يخرج مخرج الغالب، كقوله تعالى: «وربئيبكم التي في  
خجورك» فتفسير الربائب يكون هي في الجور لا يقتضي إباحة  
فرض فيها ممنون لأنه جار مجرى الغالب، وقد اعتبر المفهوم  
هناذا **أورد** فأجاز نكاحهن إذا بقى القبر، وقرروا ذلك على  
قوله تعالى: «ورقتل منكم متعمدا في أمثله ما قتل من  
النجم» وكقوله تعالى: «فإن خفيتم ألا يقيما حرودا فلا جناح  
عليهما فيما اجتريا به» وكقوله تعالى: «ولا تتركها فبيتكم على  
البغاء» أن أردن تحصنا، إذا لا تحتاج من ترد التحصن إلى الإكراه.

وقد انكر هذا الشرح الجويني زاعمنا أنه احتمال يؤول إلى العرف فلا يرفع  
بد المفهوم الذي هو مقتضى اللغة. ورد عليه المحلل بأن القائلين بالمبهور  
إنما قالوا به عند عدم وجود مقتضى لتخصيص المذكور بالذكر، وقد وجد  
في هذه الصورة.

وعلى القرائن اشتراط الحكم لهذا الشرط بأن الصفة الغالبة على الحقيقة  
ملازمة لها في ذهن، فإذا استغفها المتكلم ليحكم عليها حقت معها  
تلك الصفة فنكح بها.

٣) أن لا يلزم مقتضى لتخصيص المنكوف بالذكر غير مخالفة ما عراه له  
في الحكم. كوروده على سبب يختص بالمنكوف من سؤال أو واقعة

(١) شرح الفروع للشيخ محمد بن أبي بكر (١٠٠٠هـ) ج ٢ ص ٢٠٠ (٢) شرح الفروع للشيخ محمد بن أبي بكر (١٠٠٠هـ) ج ٢ ص ٢٠٠

(٣) شرح الفروع للشيخ محمد بن أبي بكر (١٠٠٠هـ) ج ٢ ص ٢٠٠ (٤) شرح الفروع للشيخ محمد بن أبي بكر (١٠٠٠هـ) ج ٢ ص ٢٠٠

(٥) شرح الفروع للشيخ محمد بن أبي بكر (١٠٠٠هـ) ج ٢ ص ٢٠٠ (٦) شرح الفروع للشيخ محمد بن أبي بكر (١٠٠٠هـ) ج ٢ ص ٢٠٠



في الحصر محتملة للتاكيد، وذهب بعض الأصوليين إلى أن الحصر فيها منكر،  
وكذا الحصر بتعريف آخر الجزئين بالجنسية، قيل أيضا منكر، وذهب  
الباقلاني والأمرئ وبعض الأحناف إلى أنه لا يقتضيه الحصر،  
وأما مفهوم الاستثناء في الأشياء فقد تفرع كلام القرافي فيه، ولم  
أجد في تحقيقه حجة سواء.

وأما مفهوم الشهادة، فقد أثبتته الجمهور، وبعض من نفى مفهوم الشهادة ونقل الجويني عن أكثر العلماء إثباته، ونقل الشوكاني عن أكثر الخفعية إثباته أيضا. ونجاء عبر الجبار وأبو عبد الله البصري والمعتزلة، والباقلاني والخرائقي والأعرابي والبايجي، ونقل الشوكاني عن ابن التليسان أنه نسب هذا القول للإمام مالك، ولم يذكره في مفتاح الوصول، ولا في مرقب أصول المالكية التي خالف. وأما مفهوم الصفة، فقد أثبتته مالك والشافعي وأحمد والاشعري وأكثر الفقهاء والمتكلمين وبعض النجوين، ونجاء الباقلاني والبايجي عن المالكية، وأبرسيج والقفال من الشافعية، والتميمي والحنابلة، والجمهور المعتزلة. وبصر الجويني بين المضاربة، وبشت وغيرهما بين نفى. وأما مفهوم العلة فقال الخرائقي: الخلال فيه وهو مفهوم الصفة وأخر، ونقل الشوكاني ذلك أيضا عن الباقلاني.

وَكَمَا مَبْهُوتًا إِلَى الْمَاءِ وَالْمَكَانِ

وأما معهم العبد، فقد أثبت مالط والشافعي وأحمد وأبو داود، ونجاء  
الأحناف والأشاعرة والمعتزلة واختاره الأئمة.

وأما ما بهوم اللقب، فقد أثبتته أكثر الحسابات والرفاق وأبو داود والهيثم  
من الشافعية، وداود، وأبو غنيم منراء وأبو القصار من المالكية، و  
نقل أبو الخطاب الحنبلي القول به عن مالك، وتبعه في هذا النقل كثير من المتأخرين.

وَلَمْ أَجِدْ نَسْبَةَ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى الْأَمَامِ مَالِدٍ فِي كِتَابِ الْمَالِكِيَّةِ .  
وَلَكِنَّهُمْ كَلَامَ الْجَوْشَنِ الْمِيلَ إِلَى اثْبَاتِ مَبْهُومِ الْقَبْلِ وَقَرْبَاءُ  
(الجمهور)

وَمَرَاتِبُ هَذِهِ الْمَبْهُومَاتِ فِي الْقُوَّةِ عَلَى حَسَبِ تَرْتِيبِ لَهَا هُنَا ،  
بِأَقْوَامِهَا الْغَايَةِ وَالْحَصْرِ ، ثُمَّ الْأَمْتِنَاءُ وَالشُّرُكُ ، ثُمَّ الصِّبَّةُ وَالْعَلَّةُ  
وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ ، ثُمَّ الْعَرْدُ ، ثُمَّ اللَّقَبُ ، وَذَلِكَ بِإِعْتِبَارِ الْقَوْلِ فِي  
بَعْضِهَا بِأَنَّهُ مَنْقُوعٌ ، وَبِإِعْتِبَارِ قُوَّةِ الْخِلَافِ فِي الْإِعْتِبَارِ وَضَعَهُ ،  
وَيُيَسَّرُ إِلَى أَنَّ الشُّرُوكَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا إِذَا تَوَفَّرَتْ بِسِيَاقِهَا  
مَجَالِ الْخِلَافِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١٥١)

(١٥٢)





فيه . فإن صياح الصائغ حيثما ثبت بالسنة العقلية الصحيحة ، وقد  
حكى النووي في شرح صحيح مسلم الإجماع على جواز ، وتحرير أقل  
أمر الحمل بستة أشهر . فنقل الإجماع عليه ابن قدامة في المغني ، و  
مستدر هذا الإجماع ما روي في قصة المرأة التي أتت بولول ستة أشهر في  
خلافة عثمان رضي الله عنه بأميرها ، فقال عثمان رضي الله عنه : إني أرى الله تعالى قال :  
« وحملته وحملته ثلاثون شهرا » . وقال : « وحملته ثمانين شهرا » . فإتراء  
شرا مرة الحمل ، فقال : ستة أشهر . ورجع عثمان إلى قول علي بن أبي العباس  
أحمد بن الحنبل .

وَأَمَّا مَا أَخَذَ مِنَ الْحَرِيِّ مِنْ تَحْدِيدِ أَقْلِ الْكَلْبِ وَأَكْثَرِ الْخَيْضِ ، وَهُوَ  
مَحَلُّ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَرَقِيَ عَنِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي حَنِظَلَةَ فِي كِتَابِ  
الْخَيْضِ بِإِسْنَادٍ فِيهِ بَعْضُ أَقْوَالِ السَّالِفِينَ ، وَرَقَّ شَعْبَتُ ذَارَةِ الْبَقَاءِ  
فِي أَمْرِ الْخَيْضِ تَشَعُّبًا كَثِيرًا .

والله تعالى في الدلائل التي أشار إليها الشيخ مختصر باب به برعيير في سلم الوحدانية  
إن يتوقف حرقه أو صحت  
وإن يعد ما لم يشره وما حرقه  
على من يبر فاقبضا دلالة  
شدة جزاء بالاشارة عرف

وَأَمَّا دَلَالَةُ الْإِيمَانِ بِهِ ، دَلَالَةُ اقْتِرَانِ حُكْمِ بَوْصَفٍ عَلَى  
عَلِيَّةِ الْوَصْفِ أَوْ نَحْوِهِ ، إِنْ لَوْلَمْ يَرِدْ بِهِ التَّعْلِيلُ لَكَانَ ذِكْرُهُ بَعِيدًا ، فَيَتَعَيَّنُ  
كَوْنُهُ عِلَّةً أَوْ جُزْءًا عِلَّةٍ ، وَهَذَا وَارِدٌ فِي أَسَالِيْبِ كَثِيرَةٍ مِنْهَا :  
(أ) أَنْ يَرْكَبَ الْحُكْمَ عَقِبَ الْوَصْفِ مِنْ ثَبَاتِ عَلَيْهِ بِالْعِلَالِ ، سَوَاءً  
أَكَانَ ذَلِكُمْ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى نَحْوُ : « وَالسَّارِقُ وَالشَّارِقَةُ فَاقْتُلَاهُمَا »  
وَنَحْوُ : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ » وَنَحْوُ :

(أ) قوله تعالى « وَالسَّارِقُ وَالشَّارِقَةُ فَاقْتُلَاهُمَا » (١٠١) قوله تعالى « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ » (١٠٢)  
(ب) قوله تعالى « وَالسَّارِقُ وَالشَّارِقَةُ فَاقْتُلَاهُمَا » (١٠١) قوله تعالى « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ » (١٠٢)  
(ج) قوله تعالى « وَالسَّارِقُ وَالشَّارِقَةُ فَاقْتُلَاهُمَا » (١٠١) قوله تعالى « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ » (١٠٢)  
(د) قوله تعالى « وَالسَّارِقُ وَالشَّارِقَةُ فَاقْتُلَاهُمَا » (١٠١) قوله تعالى « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ » (١٠٢)

قل هو اذن واعترفتوا للنساء في الحيض وهو كثير في القربان.

أم في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله من بزل دينه فاقتلوه. كذا مثل  
غير واحد، والاول في هذا أنه يشل به للمتيب بصيغة الشكر والجزاء  
إلا أنه من هنا قرئ بكون موصولا، إذ قرئ بقرينة خبر الموصول بالفاء، و  
حينئذ يلح التمثيل بهذا، لأن الموصول موصوف بالعلية فهو قوة  
المبزل دينه فاقتلوه.

أمر في كلامه هذا ونحو: **سبح رسول الله**  **عليه**  **الصلوة**  **والسلام**  **عليه**  **والآل**  **الطاهرين**  **العليين**  **الغياثين**  **الغياثين**  **الغياثين**

١) أن يذكر الوصف ويخبر عنه بالحكم دون العاء نحو: الزمان  
لا ينكح إلا زانية أو مشركة. ونحو: القاتل للميراث. ولا يفرق بين  
هذا الأسلوب وسابقه إلا وجود العاء في الأول فكان أقوى للاعتناء به على غير المناسبة.  
٢) أن يعلق الحكم على الوصف في أسلوب الشرط والجزاء نحو: وإن كنت  
أولت حمل فإنه قوا عليمين. فعلم أن علمه وجوب الانباء الحمل.  
٣) أن يجر الحكم بغاية نحو: ولا تقربوه حتى ينكحوا. فالحكم  
علمة الجواز.

هـ) أو باستثناء نحو: «فنصف ما في ختم إلا أن يعجب» «فالتعجب  
علقه سقوطه نصف الصراخ»

(٦) أو باسترواها نحو: «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم» و  
لكي يؤاخذكم بما عقرتم الأيمان». بالتعقير حلة المؤاخزة.  
(٧) أن يركب الحكم بعرضه حكم آخر موصول به يحكم العقل  
بتمتيم عليه، فلولم يكره حلة له لما كان له تعلق به نحو: «يا أيها  
الذين آمنوا إذا نودي للصلاة فريضة الجمعة فاسعوا إليها ذكر  
الله واذكروا البيع». فالآية إنما سبقت لبيان أحكام الجمعة لا البيع  
ولا يعقل النهي عن البيع غير مقيد بوقت الجمعة، فعلم أن حلة النهي

عن البيع وقت الجمعة أنه يشغل عن السعي إليها .  
 (٨) وروى الحكم بعرض يفتضيه من واقعة أو سؤال ، كحديث الأعرابي  
 الذي قال يا رسول الله هلكت وأهلك وأقعت أهل في نهار رمضان .  
 فقال صلى الله عليه وسلم : أعثو رغبة . فلولم يترك هذا العمل علم الحكم  
 لكان سوقه بعد بعيرا .  
 (٩) الاستئذان بوصف يعلمه السائل ليرتب عليه الجواب ،  
 نحو قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن بيع الركب بالتمس : أن ينقص الركب إذا  
 خف فاء . قالوا نعم . قال : فلا إذا .  
 وكحديث البهنية التي قالت : إن أبي نذر أن أتبع فلم تبع حتى قال  
 أواجه عنها . قال : نعم حتى عنها . أرايت لو كان على أميدين أكنث  
 قاضيته ، أقضوا الله فأله أخف بالوفاء .  
 وعلم أن غلة التحريم في الأول عزم التماثل وفي الثالثة ترتيب العزم .  
 ونكتب بهذا القرار من أساليب الإيلاء ، وقد تركنا أساليب اختلاف  
 فيها هل هي من النجس الصريح أو الإيلاء .  
 وما تكرر هذه الأساليب وجبرأت الستة الأولى منها راجعة إلى .  
 أسلوب الصفة والشك والاستثناء والحصر التي تبحث في معهود في  
 المخالفة . إلا أن جهة دلالتها تختلف فهنا لا ترد على نهي الحكم  
 عن محرم المذکور ، وهنا ترد على أن المذکور علم للأجلها شرع التحريم .  
 ومنكرها معهود المخالفة من الأحناف ومخبرهم مقرون بدلالة تنقيح  
 الأساليب على التعليل رغم إنكارهم لدلالاتها على المخالفة .  
 وقد اختلف في اشتراك المناسبة بين الوصف الموصوف به والحكم  
 فلم يشترکہا الجمهور مطلقا ، واشترکہا الجوسني والغزالي مطلقا .

هذا هو الوجه في الاستئذان بوصف يعلمه السائل ليرتب عليه الجواب ،  
 ونكتب بهذا القرار من أساليب الإيلاء ، وقد تركنا أساليب اختلاف  
 فيها هل هي من النجس الصريح أو الإيلاء .  
 وما تكرر هذه الأساليب وجبرأت الستة الأولى منها راجعة إلى .  
 أسلوب الصفة والشك والاستثناء والحصر التي تبحث في معهود في  
 المخالفة . إلا أن جهة دلالتها تختلف فهنا لا ترد على نهي الحكم  
 عن محرم المذکور ، وهنا ترد على أن المذکور علم للأجلها شرع التحريم .  
 ومنكرها معهود المخالفة من الأحناف ومخبرهم مقرون بدلالة تنقيح  
 الأساليب على التعليل رغم إنكارهم لدلالاتها على المخالفة .  
 وقد اختلف في اشتراك المناسبة بين الوصف الموصوف به والحكم  
 فلم يشترکہا الجمهور مطلقا ، واشترکہا الجوسني والغزالي مطلقا .



## المبحث الرابع: دلالة المعقول.

المعقول في اللغة: اسم مفعول عرقله، ويستعمل للمصر أيضا، و  
يحمل الاستعجالين ما هنا.

والمراد به عرفا هنا: إدراك التحاق المسكوت عنه بالمنكوف به في  
الحكم لتساويهما في مقتضى الحكم، أو عزم العرف بينهما، بالعقل،  
لا بمنكوف العبارة ولا بمفهوميها، وتقرع أن بعضهم يسميه معنى الخطاب<sup>(١)</sup>  
وهو جانب من القياس، فالقياس هو: إلتحاق معلوم العيني مجهول  
الحكم بمعلومهما في الحكم لمساواتيه لم في مقتضى الحكم، فإن أردت  
أن يكون التعريف متناولا للقياس العباسر أضفت في آخر التعريف  
عن العامل<sup>(٢)</sup>.

وبهذا التعريف تعلم أن القياس أعم من دلالة معقول اللب  
فإن الأصل الذي هو ركن من أركان القياس قد يكون معلوماً بغني  
النبي كما إذا علم حكمه بإجماع أو قياس على أصل آخر، أمّا  
معقول اللب فلا يلحق إلا بأصل منصوص، لأن البعث إنما  
هو في كونه دلالة الألفاظ والمقصود بها العبارة الشارحة<sup>(٣)</sup>.

وبهذا ينضم هذا المبحث في مسألة واحدة من مسائل القياس  
وهي: هل النص على العلة يقتضي الإلتحاق أولا، فنقول:  
إذا نص الشارع على حكم وذكر معه العلة التي شرع ذلك  
الحكم من أجلها بالتفريع أو الإيلاء، فهل يقتضي ذلك النص  
إلتحاق كل فرع تحقق فيه تلك العلة بالأصل المنصوص فيكون النص  
متناولا لهما بدلالة اللب عقلا، أولا، اختلف الأصوليون

(١) انظر القاموس مادة عقل/ ١٧٢٦. (٢) فإن التعريف صرفته من تعاريف القياس صياغة يتلأثم  
بها مع دلالة.

(٣) راجع الصفحة ٧٤ من هذا البحث.

(٤) هذا التعريف صرفته أيضا من تعاريف القياس ونما شئت فيه مواضع الاعتراضات، وانظر  
تعريف ابن السبكي للقياس في مجمع البواعث، مع الشرح والعلانية/ ٢٠٢.

(٥) لم أجزم في هذا التعريف رغم وضوحه.

في ذلك على أقوال أهلها ما يلي :

(١) أن النسخ على العلة يقتضي الإلحاق مطلقا في العمل والتشريع ، قال به أكثر الحنابلة وهو مروى عن أحمد ، وقال به أيضا النخاع والقاشاني والنعماني من نقابة القياس ، وقال به الشيبانزي من الشافعية ، ونسبه ابن عبد الشكور للمنفعية ، ونسبه ابن تيمية للشافعية ، ونسبه ابن النجار للأكثر (٢)

(٢) أنه لا يقتضي الإلحاق مطلقا ، ونسب الأمر هذا القول إلى أبي أسيف الأسدي أثني وأكثر أصحاب الشافعية وجعبر بن ميثم وجعبر بن حبيب وبعض أهل الفقه ، واختاره هو ، أي الأمر ، وبه قال الغزالي وابن الحاجب ، ونسبه البعض للجمهور (٣)

(٣) إن كانت العلة المنصوص عليها علة للنهي كان النسخ عليها كافيا في النهي عن كل ما تحقق فيه ، والأجلا ، وبهذا قال أبو عبد الله البهلي (٤) قال ابن تيمية ، وهو قياس مذهبنا في الأيمان وفي غيرها (٥)

واستدل الأول ، بأن المتبادر للذهن عند ذكر العلة التحميم ، فلو قال التحميم للمريض لئلا كل كذا لعمارة تبادر إلى ذهنه النهي عن كل حارة ، لا بسبيل القياس بل بدلالة النص ، وأن الغالب في العمل المنصوصة أن تكون مناسبة للحكم ، وبذلك يعلم التحميم ، فلا فرق بين أن يقول حرمت الخمر لاسكارها وبين أن يقول حرمت كل مسكر (٦)

واستدل الثاني ، بأن ما إذا العبد لو قال أعتقت فلانا لسواده لم يحكم عليه بعتق كل أسود من عبده ، وأن الله تعالى أن ينصب وصيا علة الحكم في محله وينصب نفس الوصف علة لخلاف ذلك الحكم في محله ، فلو قال حرمت الخمر لشربها ، لم يلزم منه تحريم النبيذ إذا اشتد إذ من الجائز أن يعلم الله تعالى معبرة تختص بها الشدة في الخمر ، وعلة

(١) انظر المسودة / ص ٣٩٠ ، وشرح الكوكب المنير / ج ٤ ص ١٢١ ، ومسلم (الشرب مع فوائده) ج ٢ ص ٢١٦ .

(٢) انظر الأحكام للأمر / ج ٤ ص ٥٨ .

(٣) انظر المستصفى / ج ٢ ص ٢٧٢ ، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد / ج ٢ ص ٢٥٢ ، والمختصر / ج ٢ ص ٧٥٢ .

(٤) انظر الأحكام للأمر / ج ٤ ص ٥٨ ، ومختصر ابن الحاجب مع الشرح والفاشية / ج ٤ ص ٢٥٢ ، والمختصر / ج ٢ ص ٧٥٢ .

(٥) انظر المسودة / ص ٣٩١ ، وشرح ابن النجار / ص ١٢١ ، قاله في شرح الإسلام في الدين ، انظر شرح الكوكب المنير / ج ٢ ص ١٢٢ .

(٦) انظر مسلم (الشرب مع فوائده) ج ٢ ص ٢١٦ ، والأحكام للأمر / ج ٤ ص ٥٨ - ٥٩ .

تفتنى بها الشربة في النبيذ، فيرتب على كل حكماء مناسبا، كما  
 فخر بعض الأوقات والأمكنة ببعض الأحكام.  
 كما استدرك للثالث بأنه ترى كل شر واجب، بخلاف جعل كل

خير،